

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

## الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري:

### تقييم لبعض المؤشرات الاقتصادية

إشراف الأستاذة

- بن يوب فاطمة

إعداد الطالبين

- بن مبروك لبي

- خزناجي مروة

السنة الجامعية: 2015/2016

# شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين له الشكر كل الشكر عز وجل

الذي وفقنا في هذا و ما كنا لنوفق إلا بإذنه

لقوله تعالى: " و لئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم

نشكر الله الواحد القهار، العزيز، الغفار، تذكرة بأولى القلوب

و الأبصار

تبصرة لذوي الألباب و الاعتبار

ثم الشكر لكل إنسان أمدنا بيد المساعدة من قريب أو من بعيد

وعلى رأسهم الأستاذة: بن يوب فاطمة

فجزاها الله عنا كل خير

إلى كل من علمنا و أنار دربنا في الدنيا بالعلوم والمعارف

إلى كل من يبذل جهدا في سبيل العلم

## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلِكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب  
الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك  
الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلفه الله بالمهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو  
من الله أن يمد في عمرك لثري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم  
وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز " محمد "

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى العنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود  
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة " فضيلة "  
إلى من بها أكبر وعليها أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي  
إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها  
إلى من عرفت معما معنى الحياة أختي العزيزة " سميرة " وإلى أخي العزيز " رياض "

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لأشياء ، معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. في نهاية  
مشواري أريد أن أشكرك على موافقتك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل أخي الغالي " منير "

واخص بالذكر الذي زرع التفاؤل في دربي و قدم لي المساعدات والتسهيلات " بلال "

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي  
إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح  
والخير ، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم  
صديقاتي: هاجر ، سميرة ، ليندا ، بشرى ، أميرة ، آية ، شيراز ، عائشة حنان ، وأخي أمين ،

إلى المعادلة التي ترسم منحنى حياتي ومن تقاسمت معها عذاء إنجاز هذا العمل المتواضع صديقتي الغالية:

" لبنى "

وإلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي..

مرورة

## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل أعمالوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم"  
إلهي لا تطيب لي الليل إلا بشكرك ولا تطيب لي النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب لي اللطائف إلا بشكرك .. ولا تطيب لي الآخرة إلا  
بعبودتك .. ولا تطيب لي الجنة إلا بربوبتك الله جل جلاله  
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. و نصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور  
العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من أذانا لي درج العلم والمعرفة.. ورحا علي منذ الصغر، واجتمدا  
في تربيتي و الاعتناء بي، والدايا الحبيبان الغاليان القريبان إلى قلبي.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الجنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود  
إلى من كان دائما سر نجاحي وحنانها باسم جبرائي ، وامرأة عظيمة قامه بتربيتي إلى  
"أمي الحبيبة صليحة"

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار  
.. إلى من أحمل اسمه بكل اقتدار ..

وأفخر دائما عندما يهتم اسمي باسمه

"والدي العزيز بوجمعة"

أرجو من الله أن يمد في عمرك لتهري ثماراً قد كان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أمتدي بها اليوم  
وفي الغد وإلى الأبد .....أطال الله في عمرهما

إلى من بهم أغير وعليهم أعتد .. إلى شمس متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفهم معهم معنى الحياة اخواتي: سوسن ، ملاك ويا لخص نور وأخي العزيز وجدي محمد امين

وإلى كل عائلة بن عبودك .

إلى الأخوات اللواتي لم تلدن أمي .. إلى من تطو بالأخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى بنابيح الصدق الصافي إلى  
من معهم سعدت ، وبرفتهم في دروب الحياة الطوة والحنينة سرهم إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير  
إلى من عرفهم كغيرهم وعلموني أن لا أخيههم إلى أعمز صديقاتي : أميرة ، ريمه ، وسام ، فاطمة ، ريان ، ندى ،  
نصيرة ، طلوة ، نجاة

إلى المعادلة التي ترسم منحني حياتي ومن قاسمتني غناء إنجاز هذا العمل المتواضع صديقتي في هذا

البنى

العمل: "مرورة"

## المقدمة العامة:

إن أهم مظاهر عولمة أسواق المال زيادة درجة انفتاحها وتكاملها واندماجها، الأمر الذي ساهم في زيادة التدفقات النقدية خاصة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فظلت الأزمات المالية العالمية في سلسلة غير منتهية ومتابعة وصولاً إلى أزمة 2008.

تعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير، حيث ظهرت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007، وبرزت أكثر سنة 2008، وذلك بسبب مشكلة الرهن العقاري التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمتد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وبورصات عالمية، هذا إضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة سواء بالارتفاع أو بالإنخفاض، كل تلك الاضطرابات أحدثت حالة من الذعر و انهيار الثقة في الأسواق المالية.

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة، بل شملت دولا أخرى نامية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين دولة وأخرى على حساب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

فالجزائر كغيرها من الدول لم تكن بمنأى عن الآثار السلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية خاصة بعد تراجع الطلب على النفط والمواد الأساسية، حيث أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة لدولة من جراء ذلك.

## إشكالية البحث:

تبعاً لما سبق تبلور معالم الإشكالية لهذا البحث، والتي يمكن طرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

### - الأزمة المالية: ما هي تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي والمالي في الجزائر؟

وللوقوف على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل معابر انتقال الأزمة المالية العالمية؟
- ما مدى درجة تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية؟

## فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- إن عولمة أسواق المال هي أكثر مرحلة علمت بمخاطر وأزمات مالية وأثبتت ظاهرة الترابط بين مختلف الاقتصاديات.
- الجزائر بعيدة عن الأزمة المالية، وقنوات الاقتصاد الحقيقي ليست معابر لانتقال الأزمة.

## أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي لموضوع الأزمات المالية وانتشارها السريع لتتعدى حدود البلدان التي حدثت فيها لتؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على كل مكونات الاقتصاد الحقيقي والمالي لمختلف الاقتصاديات المتقدمة أو النامية.

## أهداف البحث:

تكمن أهداف الدراسة أساسا في الإجابة على التساؤلات الواردة في إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات بالإضافة إلى:

- ✓ الإحاطة بكل الجوانب النظرية للموضوع.
- ✓ التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة، وإبراز أهم مؤشراتهما.
- ✓ معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تحول أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أزمة مالية هزت الكيان الاقتصادي العالمي.
- ✓ إبراز قنوات انتقال الأزمة وتقييم الآثار لها على بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية.
- ✓ إبراز مختلف الآثار التي تنجم عن الأزمات المالية ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

## منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بصدد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع، لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالظواهر المدروسة، بالإضافة إلى وصف كل المتغيرات والتطورات الاقتصادية المتعلقة بالظواهر المطروحة ومعالجتها بطريقة تحليلية دقيقة بالاعتماد على إحصائيات متعلقة بالاقتصاد الحقيقي والمالي متحصل عليها من مصادر رسمية وتقارير دولية، اعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة.

كذلك من بين الأدوات المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب، المجلات، المذكرات، المنتقيات والمؤتمرات، إضافة إلى مواقع الانترنت الرسمية، وكل ذلك بهدف الوصول لحصر دقيق لمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة.

## هيكل البحث:

تم عرض دراستنا المعنونة ب"الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الجزائري: تقييم لبعض المؤشرات الاقتصادية" في ثلاث فصول مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتعبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، حيث يحاول كل فصل الإجابة على أحد التساؤلات الفرعية واختبار صحة أو خطأ أحد الفرضيات كالتالي:

**الفصل الأول: الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية:** تعرضنا فيه إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري للأزمات المالية ويضم كلا من ماهية الأزمات المالية، أسباب ومراحل حدوثها، أنواعها، أما المبحث الثاني خصصناه لنماذج عن الأزمات المالية أي الأزمات المالية في الاقتصاديات المتقدمة، أزمات دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا، أما المبحث الأخير تناولنا فيه الأزمة المالية العالمية 2008، ويضم الوضع العالمي قبل الأزمة ونشأتها، أسبابها وتداعياتها على مختلف الاقتصاديات.

**الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري تاريخ وتحليل:** يضم ثلاث مباحث، المبحث الأول حول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، تطرقنا فيه إلى الاقتصاد الجزائري خلال التنمية المركزية (1967-1979)، الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)، مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، أما المبحث الثاني فخصصناه للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة وتعرضنا فيه إلى برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، أما المبحث الثالث يدور حول مظاهر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، ويضم الاقتصاد الجزائري والعولمة، الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية، علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة.

**الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة: تقييم وآفاق:** يضم بدوره ثلاث مباحث، يدور المبحث الأول حول معالم الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة، بحيث تناولنا فيه قنوات انتشار الأزمة المالية، سبل انتقال الأزمة في الاقتصاد الجزائري، الوضعية الاقتصادية في الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أما المبحث الثاني فخصصناه لتقييم للوضع الاقتصادي في السنوات الأخيرة، أي تقييم للوضعية المالية لبورصة الجزائر، وتقييم لبعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثالث تناولنا فيه التنوع كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي، وتطرقنا فيه إلى قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري، الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنوع؟، وأخيرا العوامل المفسرة لهامشية الصادرات غير النفطية.

## صعوبات البحث:

لا بد من الإشارة إلى صعوبات العمل التي بدورها تتعدد، نذكر منها:

- تضارب الإحصائيات والأرقام نتيجة الاختلاف في مصادرها، خاصة عند عرض الجزئية الخاصة بالاقتصاد الوطني، الأرقام إما غير موجودة وإما متباعدة ومتضاربة، وهي في حدود توفرها غير كافية لتحليل دقيق وموضوعي.

- كذلك الكتابات الاقتصادية حول الاقتصاد الجزائري، جزء منها تقني وصفي يكتفي بعرض المراحل والتجارب وجزء آخر قانوني يأتي على ذكر التشريعات المختلفة والآخر، إما ملخص لتجربة سابقة في السلطة أو جامع لحوارات صحفية أو عارض لتحليل ضمنا تغلب عليها الإيديولوجية.

ورغم ذلك نتمنى أننا قد ساهمنا في حدود ما توفر من إمكانيات ومعطيات وما تبلور في ذهننا من تصورات في مناقشة جادة للإشكالية المطروحة بنظرة تحليلية، تستوفي موضوعيتها من الأرقام والإحصائيات وما تفرزه تجارب الواقع وتركيب الأدبيات الاقتصادية.

# المفصل الأول

الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية

## تمهيد:

إن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق ظاهرة العولمة المالية وما ارتبط بها من تكامل بين الأسواق المالية وحرية تحرك رؤوس الأموال، جعل قضية الاستقرار المالي الدولي كظاهرة اقتصادية تتصدر اهتمامات الدول والمؤسسات المالية الدولية خاصة بعد تتابع حدوث الأزمات وحدثها، خاصة ما حدث في 2008، حيث أن هذه الأزمة ألقّت بظلالها على الاقتصاد العالمي مخلّفة العديد من الآثار التي هزت المنظومة الرأسمالية وزعزعت كيانها ومست معظم القطاعات الاقتصادية العالمية. وهذا ما سيتم التعرض له في هذا الفصل من خلال دراسة تحليلية لأهم الأزمات المالية والاقتصادية التي عاشها العالم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى آخر أزمة في 2008.

وذلك وفقا لثلاث مباحث رئيسية متكاملة كمايلي:

**المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية**

**المبحث الثاني: نماذج عن الأزمات المالية**

**المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008**

## المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية

لقد أسفرت عولمة أسواق المال عن العديد من الأحداث القاسية والحادة والتي من أهمها الأزمات المالية التي تمثل

بؤرة تتركز حولها الجهود العالمية وذلك سعياً حول تفحص حقيقتها ومختلف أشكالها بهدف اكتشاف عوامل ظهورها ويرجع ذلك لتشعب المصالح وتعارضها.

### المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي.

### الفرع الأول: تعريف الأزمة

تعددت التعاريف الموجهة لمصطلح الأزمات المالية بتعدد واختلاف وجهات الباحثين وأفكار الاقتصاديين فمنهم من يعرفها على أنها: "اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى قطاعات أخرى".<sup>(1)</sup>

و هناك من يعرفها على أنها: "فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة و تهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة".<sup>(2)</sup>

وتعرف أيضاً على أنها: "تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات بشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين كالبنوك".<sup>(3)</sup>

وهناك من يعتبرها: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار

<sup>1</sup> حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية و المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 13.

<sup>2</sup> محمود جاد الله إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 9.

<sup>3</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 32.

الأسهم، وبالتالي الآثار السلبية على قطاع الإنتاج و العمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية". (4)

وبذلك فالأزمة المالية تتعلق ببعدين هما: (5)

✓ التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

✓ الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

ومن التعاريف السابقة نصل للقول بأن الأزمة المالية: "هي تلك التذبذبات التي تؤثر إما جزئياً أو كلياً على المتغيرات المالية، كحجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف".

### الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية

تتميز الأزمات المالية بمجموعة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى والتي تتمثل فيما يلي: (6)

**أولاً: المفاجأة:** وتتسم الأزمات بأنها تحدث بشكل مفاجئ، إذ أنه لا يمكن التنبؤ بالأزمة، وتعني المفاجأة أن الأزمات تحدث بدون سابق إنذار، بل بشكل مفاجئ مما يعني حدوث أمر غير متوقع.

**ثانياً: نقص المعلومات:** وتعني عدم توفر معلومات من المتسبب لهذه الأزمة أو التصرف، و يعود السبب إلى النقص في المعلومات، خصوصاً إذا كانت تحدث لك لأول مرة، حيث لا تعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ولا تعرف حجم الأزمة.

**ثالثاً: تصاعد الأحداث:** إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار أيضاً.

**رابعاً: فقدان السيطرة:** إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.

**خامساً: حالة الذعر:** حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة، كأن يعتمد المدير أو المسؤول إلى إقالة كل من له علاقة بوقوع الأزمة، أو يلجأ إلى التشاجر مع معاونيه ومرؤوسيه.

**سادساً: غياب الحل الجذري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلاً عن غياب هذا

الحل أصلاً، بل تهدد بتدمير سمعة المؤسسة أو الشركة أو غيرها، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً.

<sup>4</sup> عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 200 .

<sup>5</sup> فريد كورتل، الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2009، ص 4.

<sup>6</sup> محمود جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 20، 21.

## الفرع الثالث: مؤشرات الازمات المالية

توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب حدوث أزمة مالية منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية، ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية.

**أولاً: المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:** يوجد العديد من المؤشرات الاقتصادية العامة التي يمكن التنبؤ من خلالها بإمكانية حدوث أزمة مالية، ومن بين هذه المؤشرات: (7)

- الارتفاع في معدل البطالة.
  - ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع و القروض المحلية.
  - ارتفاع معدلات التضخم و المستوى العام للأسعار.
  - ارتفاع نسبة القروض الغير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
  - انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.
  - انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد ثبات استقراره.
  - ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ثانياً: المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالي والنقدية:** يمكن إجمال أهم المؤشرات التي تنبئ بقرب حدوث الأزمات المالية، وتتصل بالأسواق النقدية والمالية فيما يلي: (8)

- غلبة الأصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية) على أسواق الائتمان.
- تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به للإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.
- غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمهما التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، عند عرض القوائم المالية، للمؤسسات الاقتصادية، مما يجنب عن المستثمرين الظروف التي تساعد على تقييم أصول هذه المؤسسات و بالتالي أسواق المال و قطاعات البنوك بصورتها الحقيقية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل الأموال الساخنة) لما لهذه الديون من أثر سيء على القطاعات المالية، بسبب سهولة دخولها إلى الدولة و خروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة للمؤسسات المالية، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية.

<sup>7</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

<sup>8</sup> المرجع نفسه، ص 22.

- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية، و ما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق، دخولا إليها وخروجها منها.

- غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية.

- انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

### المطلب الثاني: أسباب ومراحل حدوث الأزمات المالية

تتعدد الأسباب المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تمر بمراحل مختلفة.

#### الفرع الأول: أسباب الأزمات المالية

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث وتفاقم الأزمات المالية والمتمثلة فيما يلي: <sup>(9)</sup>

**أولاً: عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** على المستوى الدولي تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري والتقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد أهم مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، كما أن هناك آثار سلبية على مستويات النمو المحلي الإجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

**ثانياً: اضطراب القطاع المالي:** شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة في الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية.

**ثالثاً: ضعف النظم المحاسبية و الأطر القانونية:** حيث أن الإطار القانوني الذي تعمل فيه البنوك إذا كان ضعيفا أو هشاً فسيؤثر على أداء البنوك، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وكذلك الإطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الإشراف الفعال على البنوك.

<sup>9</sup> عبد السلام زايد، يزيد مقران، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، خميس مليانة، يومي 5 و 6 ماي 2009، ص ص 10، 11.

## الفرع الثاني:مراحل حدوث الأزمات المالية

تمر الأزمات المالية بمجموعة من المراحل المتتالية منذ نشوئها إلى غاية زوالها وذلك كالآتي:<sup>(10)</sup>

**أولاً:مرحلة ميلاد الأزمة:**ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم وتنذر بخطر غير محدد المعالم بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي سوف تخضع لها و تتطور إليها.

**ثانياً:مرحلة نمو الأزمة:**تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى(ميلاد الأزمة) حيث نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية والتي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها،وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة. **ثالثاً:مرحلة نضج الأزمة:**وتعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تنسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق،حيث تصل الأزمة إلى مراحل متقدمة و تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها ويكون الصدام محتوما.

**رابعاً:مرحلة انحسار الأزمة:**تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا هاما من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي،وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه.

**خامساً:مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة:**وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها،وبالتالي تمثل تلك المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة .

## المطلب الثالث:أنواع الأزمات المالية

تختلف الأزمات المالية وتتنوع وفقا لمسبباتها وطبيعة القطاع الذي حدثت فيه،وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة أشكال أساسية للأزمات المالية:

**\*الأزمات المصرفية:**تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع،فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي،فلا يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة،وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك.وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى،فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية " **systematic banking crisis**"،و عندما يحدث العكس أي تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض،وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو "**credit crunch**".<sup>(11)</sup>

<sup>10</sup> يوسف أحمد أبو فارة،إدارة الأزمات،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى ، 2009 ،ص-ص 35-37 .

<sup>11</sup> حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين،مرجع سبق ذكره ،ص17.

\*أزمة العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات "balance of payments crisis". وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، و بالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لإختيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاندا و كان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

\* أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات): تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم، على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انخيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى. (12)

\*أزمة الديون: تعد من الأزمات الكبيرة التي تؤدي إلى التأثير في القطاع المصرفي خاصة والقطاعات الاقتصادية عموما، وترتبط أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد، بأن يتوقف القطاع العام عن سداد إلتزاماته تؤدي إلى هبوط حاد في تدفق رأس المال إلى الداخل، وقد يحصل عشر في السداد لمجموعة من الأسباب تشمل: الملاءة المالية، الشكوك بها للمقرض أو تساهل إدارة البنوك في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقرض. (13)

### المبحث الثاني: نماذج عن الأزمات المالية

شهدت الأسواق المالية العالمية خلال القرن العشرين انخيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها و تباين أسباب حدوثها على مستوى كل من الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية، كأزمة الكساد الكبير 1929 والتي تعد من أعنفها، تلتها عدة موجات تازمية أخرى نذكر منها: أزمة دول أمريكا اللاتينية خلال التسعينات من القرن العشرين والأزمة الآسيوية سنة 1997.

<sup>12</sup> المرجع نفسه، ص 18.

<sup>13</sup> ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية، التحديات وسبل المواجهة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

الجامعة، العدد 20، 2009، ص 302.

## المطلب الأول: الأزمات المالية في الاقتصاديات المتقدمة

واجه العالم و بصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين ومن أهمها:

### الفرع الأول: أزمة الكساد سنة 1929

**أولا: تطور الأزمة:** شهدت العلاقات النقدية و المالية الدولية استقرار نسبيا بعد تجاوز الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924 على مدى خمس سنوات متتالية أين وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر 1929، حيث سجل مؤشر داو جونز ارتفاعا كبيرا إذ انتقل من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة 273%، مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد.

وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية: (14)

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
- كانت لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
- استمرارها لفترة طويلة نسبيا.
- عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة انخفضت الودائع لدى البنوك ب 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفصلة عام 1929 إلى أكثر من 10000 بنك، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة.
- اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.
- التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات.
- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا.

**ثانيا: أسباب أزمة الكساد 1929:** يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الأزمة تعود إلى العديد من الأسباب،

<sup>14</sup> مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2000، ص- ص 100 - 103 .

والمتمثلة فيما يلي: (15)

\* البيع على المكشوف: هي عملية بيع الأسهم من قبل المضاربين وهم لا يملكونها، ولقد انتشر هذا النوع من التعامل بشكل كبير وفوضوي قبل أزمة 1929، مما عمق في أسباب الأزمة.

\* البيع الظاهري: هو نوع من الممارسات التي تستعمل للخداع والتحايل على المتعاملين والمستثمرين في البورصات. والبيع الظاهري هو عبارة عن إتفاق بين متعامل أو أكثر لبيع وشراء ورقة معينة فيما بينهم، أي بيعها لبعضهم البعض، لإيهام المتعاملين الآخرين أن السهم يمتاز بحركة نشيطة.

\* الشراء بغرض الاحتكار: حيث يشتري المضاربون كافة الأعداد المعروضة من سهم معين بغرض الاحتكار.

\* نشر الإشاعات والمعلومات الخاطئة: تنشر بغرض التأثير على الأسعار إذ تؤدي تلك المعلومات الخاطئة إلى زيادة العرض أو الطلب على الأسهم المعنية.

\* قصور التشريعات: أدى ذلك إلى إنتشار تلك التصرفات غير الأخلاقية التي سبقت الإشارة إليها، الأمر الذي حتم على السلطات العمومية الأمريكية إلى إصدار سلسلة من القوانين لحماية المستثمرين ولسد الثغرات الموجودة في المعاملات والقضاء على الممارسات غير القانونية التي كانت سائدة في المعاملات قبل وأثناء أزمة 1929.

ثالثاً: الدروس المستفادة: هناك جملة من الدروس استخلصت من هذه الأزمة والتي يجب الاستفادة منها، وتتمثل في: (16)

- أوضح غالبريت أن أزمة 1929 أثبتت أن هناك 5 عناصر داخل الأزمة كل واحد منها يتحول ليصبح الآخر.  
- **العنصر 01**: "سوء توزيع الدخل"، حيث أن 05% من الأغنياء كانوا يمسكون نحو ثلث الدخل سنة 1928 في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تكرر ثانية إذ أصبحت في السنوات الثلاث الأخيرة نسبة 5% من الأشياء تمسك بنحو 38% من الدخل.

- **العنصر 02**: "البنية السيئة للمؤسسة" ويسميتها غالبريت: "التخريب في طريق العودة"، يشرح ذلك بأنه نتيجة تصرف تقوم به الشركات التابعة من أجل تفادي دفع بعض العوائد لشركاتها الأم، يدفع بالشركات الأم إلى إيقاف الاستثمار في كل فروعها.

- **العنصر 03**: "البنية البيئية للبنوك" وهي بيئة يرى فيها غالبريت كثيراً من الممارسات السيئة، مستغرباً أنه لا يلام أصحاب المصارف ويلام المودعين الذين يسحبون ودائعهم عندما يرون ما أصاب جيرانهم عند سقوط أول بنك.

<sup>15</sup> بن يوب فاطمة، عولمة أسواق المال: معاناة من زاوية المخاطر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 102.

<sup>16</sup> العبر المستفادة من الأزمة المالية، مقالة منشورة في الموقع: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، بتاريخ 2016/02/08، على الساعة 23:00.

-**العنصر 04:** الحالة المرعبة للميزان التجاري الخارجي فالولايات المتحدة كانت بعد الحرب العالمية الأولى دائنة.

-**العنصر 05:** الحالة السيئة للتنظيم الاقتصادي حيث يرى بعض الكتاب أنه لم يساعد في تفادي الوقوع في الأزمة.

- إن سبب انتقال الأزمة هو سحب الولايات المتحدة لرؤوس أموالها المستثمرة بالدول الأوروبية وغيرها من البلدان التي لحقتها الأزمة وبالتالي فإن انتقال الأزمة نحو الدول الأخرى يفسر بالعلاقات الوثيقة بين القطاعات الاقتصادية في النظام الرأسمالي من جهة وبالعلاقات التي ترتبط بين الأنظمة الرأسمالية غير العالم من جهة أخرى.

- أزمة 1929 بحدتها واستمرارها لمدة 4 سنوات فهي تعتبر حلقة ضمن سلسلة الأزمات الدورية يسقط فيها النظام الرأسمالي.

- كشفت هذه الأزمة عن الحاجات لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية تساعدها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية.

### الفرع الثاني: أزمة الثمانينات

خلال الثمانينات ظهرت أزميتين متتاليتين هما 1987 و 1989، ويعود السبب الأساسي لنشوءهما في تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض و الطلب و فيما يلي نتناول أهم أسباب وتداعيات الأزميتين ضمن النقاط التالية:

#### أولا: أزمة 1987:

1. **تطور الأزمة:** عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية صاحبة اندفاع المستثمرون إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي البورصات العالمية و كانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26%، لندن 22%، طوكيو 17 %، في بورصة فرانكفورت 15 % وفي أمستردام 12%.

2. **أ أسباب الأزمة:** هناك العديد من الأسباب وراء حدوث الأزمة يمكن حصرها في مايلي: (17)

- ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية عام 1988.

- استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي قد تجاوز 17 مليار دولار خلال شهر أكتوبر حسب

النشرات الإحصائية لوزارة التجارة الأمريكية، و توقعات الكثير من الملاحظين و المراقبين الاقتصاديين.

- توقع لجوء سلطات إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري عن طريق تخفيض قيمة الدولار بهدف زيادة الصادرات

والحد من الواردات وهذا الإجراء من شأنه المساهمة في تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار لدى

المستثمرين للإسراع بالتخلص من أموالهم المالية المحررة بالدولار والبحث عن مجالات استثمار أخرى أكثر

ضمانا، وهذا ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية (خاصة الأسهم) في الأسواق وبالتالي انهيار أسعارها.

<sup>17</sup> مروان عطوان، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى السندات(خاصة السندات الحكومية الطويلة الأجل الصادرة عن السلطات الأمريكية)، مما زاد في عرض هذه الأسهم ومن ثم تدهور أسعارها.
- لجوء الكثير من المستثمرين في الأسواق المالية إلى الأسواق النقدية، أي إبدال أصولهم المالية طويلة الأجل(الأقل سيولة)، بأصول أخرى قصيرة الأجل(أكثر سيولة) مما يوفر لهم ضمانات لمواجهة أزمات أخرى متوقعة.
- ارتفاع أسعار الفائدة.
- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية، التي وصلت إلى مستويات خطيرة أضعفت إلى حد كبير الثقة بالدولار، وأيضا بالأصول المالية المحررة بهذه العملة.

### 3. الدروس المستفادة: لقد تم استخلاص مجموعة من الدروس من هذه الأزمة: (18)

- من الأفضل معالجة اختلال الميزان التجاري قبل اتفاقية لأن عمق إجراءات التصحيح قد شكل تهديدا للاستقرار المالي والاقتصادي.
- الأزمة هي بمثابة تصحيح أوضاع سادت قبل و وقوع الأزمة وفي ظلها ارتفعت الأسعار إلى مستوى لا تبرره التوقعات بشأن ربحية المنشآت والمخاطر التي تحيط بتلك الربحية.
- سوء المعلومات من شأنها أن تغير التوقعات بشأن الحالة الاقتصادية من حالة جيدة إلى حالة عادية.
- إن ترابط الأسواق يؤدي إلى انتقال الأزمة من دولة إلى باقي الدول كما حدثت في أزمة 1987 حيث انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة أخرى.

### ثانيا: أزمة 1989:

1. تطور الأزمة: بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 9%، 5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة وفي 13 أكتوبر 1989 انخفض مؤشر داوجونز بنسبة 190 نقطة، أي بمقدار 7% وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فينايشل تايمز 142 نقطة.

### 2. أسباب الأزمة: هناك أسباب عديدة أهمها: (19)

- تحسن الظروف الاقتصادية، وعدم توفر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم، بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وبالتالي تحسن أرباحها فإن أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا وبعيدة عن إحداث تدهور في الأسعار.
- اقتصار عمليات بيع الأوراق المالية، الأسهم بشكل خاص على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبرى، مما يعني ضعف حجم و نطاق العمليات، وبالتالي عدم تسببها في التأثير على الأسعار بشكل كبير .

<sup>18</sup> ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة النشر، الجزائر، 1990، ص 88 .

<sup>19</sup> مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 220 .

- عدم ظهور انتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- إن إسراع المستثمرين في أكتوبر 1987 لبيع أسهمهم، قبل حدوث انخفاضات أخرى في الأسعار كان يتسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار وإلحاق خسائر كبيرة بالبائعين .
- أما في أكتوبر 1989 فقد فضل الكثير من المستثمرين التريث وعدم الإسراع بالبيع، وهذا ما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار، ومن ثم تجنب اشتداد الأزمة .

### 3. الدروس المستفادة: يمكن الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة من هذه الأزمة: (20)

- وجب تدخل الحكومات لإيقاف الأزمة واحتوائها، وهذا ما أكد من خلال هذه الأزمة فعندما صرح وزير الخارجية الأمريكية عن استعداد السلطات النقدية الأمريكية للتدخل بمبلغ كبير جدا من السيولة لمواجهة عمليات البيع التي تتزايد في بداية الأسبوع التالي على عودة الأسواق المالية تدريجيا إلى نشاطها العادي.
- إن تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توفر ما يدل على اقتراب أزمة اقتصادية زاد من حدة الأزمة كونها مفاجئة.
- تشائم المستثمرين وخوفهم من شأنه أن يخلق أزمة ويزيد من حدتها رغم عدم وجود حقائق تبين وجود أزمة حقيقية.
- إن عدم التعاون الدولي في تخفيض ارتفاع أسعار الفائدة كان له أثر في تعميق الأزمة.

### المطالب الثاني: أزمات دول أمريكا اللاتينية

شهدت فترة التسعينات العديد من الأزمات منها الأزمة المالية المكسيكية وأزمة الأرجنتين، وقد كانت أسواق هذه الدول تتلقى تدفقات لرؤوس الأموال من الخارج فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية. ومع توقف هذه التدفقات النقدية حدثت الأزمة المالية وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديون مالية.

### الفرع الأول: أزمة المكسيك

أولا: تطور الأزمة: حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 بعد عجز ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات، حيث أدى ذلك إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية مما نتج عنه انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية " البيزو " بنسبة 40% في 31 جانفي 1994، وفي ظل هذه الأوضاع شعرت الاسواق المالية بقلق من إمكانية

<sup>20</sup> المرجع نفسه، ص 224 .

استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات المكسيكي، بالإضافة إلى أن التدفقات المالية التي دخلت المكسيك منذ 1994 كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار. (21)

**ثانياً: أسباب الأزمة:** تتلخص أهم أسباب أزمة المكسيك فيما يلي: (22)

- ارتفاع الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل والتوسع في منح الائتمان من قبل الجهاز المصرفي، كل هذه العوامل أدت إلى اتباع سياسة نقدية متشددة وتوسع نطاق التداخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.
- المغالاة في تقييم سعر صرف "البيزو"، مما أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك ومن ثم زيادة الواردات زيادة كبيرة لقيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد.
- أن سلسلة الاضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الاقتصاد المكسيكي، كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، حيث أدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسهمت العوامل الداخلية في إشاعة جو الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي.
- التساهل في السياسة النقدية خلال عام 1994، والتي أدت إلى توسع سريع في الائتمان الممنوح من البنك المركزي المكسيكي للبنوك.
- تعويم "البيزو" وقرار السلطات الحكومية في المكسيك بالتخلي عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف، مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية.

**ثالثاً: الدروس المستفادة من الأزمة:**

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها. (23)
- إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.

<sup>21</sup> فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، الجزائر، 2009، ص 6.

<sup>22</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 277.

<sup>23</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية 2005، ص 129، 128.

- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعا قامت به المكسيك. (24)

- إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي.

نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف وتحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وعلى المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك وتوفير السيولة النقدية .

كانت هاته الإجراءات فعالة وذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 يستهلك على مدى 30 سنة. (25)

### الفرع الثاني أزمة الأرجنتين.

**أولا: تطور الأزمة:** كان لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 وأوائل 1995 آثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف ومعدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرا التعرض لازمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير . فعلى الرغم من الأداء الاقتصادية القوي للأرجنتين في عام 1994 وبداية 1995، حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي 7.7% وانخفض معدل التضخم من 20.6% إلى 3.9% في سنة 1994 (26)، إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار سعر الصرف، فبدؤوا بسحب أموالهم من البنوك على أثر الانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحوّلت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد، وأصبحت البنوك بنقص السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات. (27)

فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ 145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة 20%، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30% في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20%، وخفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر و الفساد، فنار الشعب الأرجنتيني واستقال رئيس الدولة (28)، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة. (29)

24 راييس ميروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص 105 .

25 العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص 100.

26 عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

27 محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 268 .

28 عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 113.

29 محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 275.

ثانيا: أسباب الأزمة: ترجع أهم أسباب عجز الاقتصاد الأرجنتيني إلى: (30)

- نمو الصناعة في الأرجنتين خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، وعدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.
  - ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغييرات الهيكلية في أنماط الإنتاج.
  - عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات والشبهات مما أدى إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة.
  - ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني والذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.
- ثالثا: الدروس المستفادة من الأزمة:** بالتركيز على أهم الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين نستخلص: (31)

- خطورة التقيد بنظام سعر الصرف الثابت على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف في الوقت المناسب، شرط أنه لا يؤثر هذا على التغيير بشكل سلبي على مصداقية النظام.
- ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف وسعر الفائدة.
- يجب أن تسبق عملية التحرير التجاري القدرة على رفع مستوى الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني، وذلك يتطلب تنوع هيكل الإنتاج في إطار برامج الخوصصة لرفع كفاءة الإنتاج الوطني.
- لا يجوز الاعتماد على تدفقات رأس المال الحافظة لسد عجز ميزان المدفوعات، حيث أن هذه التدفقات يمكن أن تهرب للخارج بشكل مفاجئ و سريع، ولا يكفي احتياطي النقد الأجنبي للدفع عن العملة الوطنية.
- ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول.
- ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

### المطلب الثالث: أزمة دول جنوب شرق آسيا

أدت أزمة الأسواق المالية الآسيوية في سنة 1997 إلى عدة انعكاسات حادة حيث بدأت الأزمة في تايلاندا ثم كوريا وماليزيا وبلدان أخرى في المنطقة، حيث تحولت دول جنوب شرق آسيا إلى اقتصاديات أزمة عجز الإحتياطيات بعد أن كانت اقتصاديات معجزة ذات معدلات نمو مرتفعة.

**أولا: تطورات الأزمة:** تصاعدت أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا، بداية من يوليو 1997 والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى أي تمحورت تلك الأزمة حول

<sup>30</sup> عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>31</sup> المرجع نفسه، ص 149، 150.

الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، مما أضطر السلطات النقدية في تلك الدول الى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية الى العملات الاجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الداخل و لخارج الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية.

وقد بدأت بوادر الأزمة الآسيوية في 1997 من تايلاندا حيث قام ستة من كبار تجار العملة في عاصمتها " بانكوك " بالمضاربة على خفض سعر " البات " التايلاندي وذلك بعرض كميات كبيرة منه للبيع، مما أدى إلى زيادة طلبات البيع بكميات هائلة وشكل هذا بدوره ضغوطا شديدة في اتجاه خفض قيمة العملة التايلاندية. (32) وفي 2 يوليو 1997، أعلنت الحكومة التايلاندية بعد محاولات كبيرة للحفاظ على سعر الصرف فك ارتباط عملتها الوطنية " البات Baht " بالدولار الأمريكي وشرعت في تعويمها، وتبع ذلك في نفس اليوم انخفاض سعر البات بنسبة 20 %، وفي ماليزيا تدخل البنك المركزي ورصد أكثر من 20 بليون دولار لدعم الرينجيت بعد أن انخفضت قيمته إلى أقل من سعر له منذ 24 سنة. (33)

وبعدها امتدت الاضطرابات لتشمل عددا آخر من دول جنوب شرق آسيا ، و بحلول 15 سبتمبر 1997 مقارنة بنهاية ديسمبر 1996 انخفضت الروبية الأندوسية بنسبة 24.6 % والبيزو الفلبيني بنسبة 213.7% وحتى العملات القوية مثل عماتي سنغافورة و هونج كونج تأثرتا ولكن ليس بنفس الدرجة التي أصابت العملات في الدول الأخرى، حيث انخفضت بنسبة 8.2 % و 5 % على التوالي. (34)

ثانيا: أسباب الأزمة: ثمة عوامل أسهمت في إندلاع الأزمة الآسيوية نعرضها فيمايلي:

-الاحتلال في توازن الحساب الجاري لموازن المدفوعات لدول جنوب شرق آسيا، إذ وصل العجز الجاري في ماليزيا 4.6% في عامي 1997، 1998، و 4.75 % في كوريا خلال عام 1995.

-تم تمويل عجز الحساب الجاري في موازين المدفوعات لدول شرق آسيا من خلال الإقتراض من الخارج، أخذ في معظمه شكل تدفقات رأسمالية داخلية قصيرة الأجل، وقد مثل الشطر الأعظم منها أموالا ساخنة جاءت في لحظات الرواج و الإزدهار وخرجت على وجه السرعة عندما لاحت في الأفق بوادر الأزمة. (35)

32 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 180، 181.

33 عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 265، 266.

34 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 281 .

35 عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 272، 273.

- الانخفاض الحاد في قيمة الـ "Bnat" وهي العملة الوطنية لتايلاندا، بعد فترة طويلة من الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، والتي حفزت الإقتراض الخارجي وعرضت قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر. (36)
- نقص الثقة في قدرة الحكومة على حل مشاكلها بنجاح. (37)
- مشاكل ديون القطاع الخاص وضعف جودة القروض (قروض رديئة). (38)
- المضاربات على أسعار صرف العملات الرئيسية لدول جنوب شرق آسيا، وعندما وجدت الدول الآسيوية أن هذه المضاربات ستؤثر على قيمة العملة الوطنية، بدأت برفع أسعار الفائدة السائدة في البنوك الوطنية على هذه العملات بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.
- الإفراط في تقديم القروض للشركات التي تتعامل في العقارات والأسهم، حيث أنه مع تعاضم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى دول جنوب شرق لآسيا أصبح العديد من البنوك في دول المنطقة أقل حذرا في تعاملاته .
- التوسع الكبير في التعامل في المشتقات المصرفية والمالية و فتح المجال أمام المضاربات التي كانت مخفية بمخاطر متزايدة. (39)

### ثالثا: الدروس المستفادة: و تتمثل هذه الدروس، فيما يلي: (40)

- ضرورة إيلاء الاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية قبل فترة من اندلاع الازمات ،وهذا لم يحدث في تايلاندا بالرغم من التحذيرات المتكررة في هذا الصدد.
- بمقدور الدول المجاورة التي تعرضت الى الأزمة ذاتها أن تأخذها جانب الحذر مقدما، وذلك من خلال تعزيز سياساتها الاقتصادية .
- لقد تجلّى من هذه الأزمة صعوبة تجديد الثقة لدى الجمهور وهو ما يستدعي بالضرورة إلتزاما رسميا صارما بإجراء الإصلاحات الاقتصادية حتى وإن تطلب ذلك بعض النتائج المؤلمة.
- أن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها دول الأزمة، إنما كانت تخفي بعض المشاكل منها العجز الكبير في الحساب الجاري و تدفق الاستثمارات الأجنبية عبر نظم اقتصادية اعتمدت على نحو واسع على تقديم قروض بالعملات الصعبة بأسعار فائدة منخفضة للغاية لصالح قطاعات غير منتجة.
- أن التطورات الأخيرة لأسواق المال الآسيوية لا تكشف النقاب عن مخاطر الأسواق العالمية فحسب، بل في كيفية التعامل معها بصورة مسؤولة من خلال اتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود إلى تجديد الثقة، وبالتالي تساعد على تخصيص الموارد بصورة كفأة .

<sup>36</sup> عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>37</sup> عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>38</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية الراهنة، دار المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 24.

<sup>39</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص - ص 283-285.

<sup>40</sup> عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 207، 208.

## المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية من أشد الأزمات المالية التي هزت أكبر اقتصاديات العالم، وزعزعت استقرار أسواق الاسواق المالية الدولية وامتدت تداعياتها لتهدد بإغراق الاقتصاد العالمي، وقد بدأت بوادرها سنة 2007 لتتعمق أكثر سنة 2008.

### المطلب الأول: الوضع العالمي قبل الأزمة و نشأتها

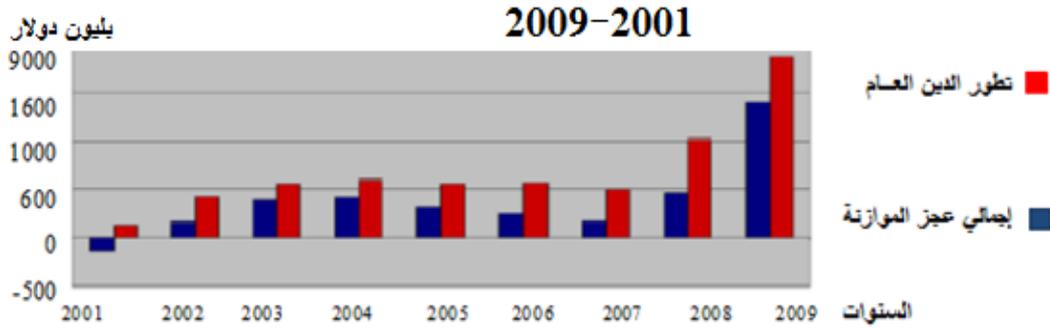
استجابة للصدمات المتتالية خلال الفترة 1998 إلى 2003، ولتجنب الركود الاقتصادي، لجأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة. وبذلك لم تعد مشكلة السيولة مطروحة نتيجة لتنامي أنشطة المؤسسات المالية وظهور حالة الثراء العام (ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار المواد الخام، الإحتياطات الفائضة في الصين وغيرها من الدول الناشئة). هذا الارتفاع في السيولة إضافة إلى توقع تراجع معدلات التضخم دفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة (ابتداء من إنجلترا سنة 2003، ثم الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 وأخيرا أوروبا في 2005 وتبعتها دول أخرى).

وعلى عكس ما كان متوقعا، لم يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى الحد من سيولة أسواق السندات، وظلت هذه الأخيرة مستقرة، وبذلك ضبط مخزون السيولة من كفاءة أداء أسعار الفائدة. وسمح الاستقرار في عائدات السندات بتمويل عمليات جديدة كالرهن العقاري والقروض الاستهلاكية للأسر، وتمويل شراء الشركات من قبل صناديق الاستثمار وتمويل صناديق التحوط... إلخ، في النهاية سعى الكثير من المستثمرين إلى تحقيق عوائد أعلى عن طريق الإقبال على تمويل مشاريع أكثر خطورة مثل الرهن العقاري.<sup>(41)</sup> ولاتأتي الأزمات المالية من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واحتلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر.

\*عجز الميزانية: يقدر العجز المالي الأمريكي في ميزانية 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9 % من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليست المالية. والشكل الموالي يوضح عجز الموازنة والدين العام.

<sup>41</sup> zouari zeineb et hammami samir, crises financières et contagion: cas de subprime, IHEC Sousse – Maitrise en Actuariat et Finance, [www.memoireonline.com/07/08/1344/m\\_crises-financieres-et-contagion-cas-des-subprime0.html](http://www.memoireonline.com/07/08/1344/m_crises-financieres-et-contagion-cas-des-subprime0.html)

## شكل رقم (01): إجمالي عجز الموازنة والزيادة في الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية خلال



المصدر: بن يوب فاطمة، عولمة أسواق المال: معاينة من زاوية المخاطر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 135.

\*العجز التجاري: منذ 1971 سجل عجز يزداد سنويا حتى وصل في عام 2002 إلى ما يقارب 450 مليار دولار و إلى حوالي 758 مليار دولار في عام 2007. (42) والشكل الموالي يوضح العجز التجاري.

## شكل رقم (2): العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال 1980 - 2010



Source: [http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us\\_Trade\\_balancet\\_1980\\_2010.svg](http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us_Trade_balancet_1980_2010.svg)

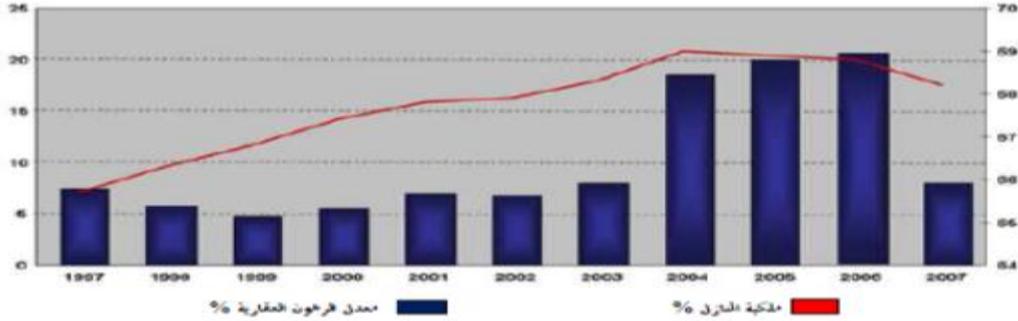
وما أن انفجرت فقاعة الإنترنت في عام 2000 حتى ظهرت فقاعة أخرى ترتبط بالقطاع العقاري، ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة، حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

فكان موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي والشرارة الأولى لأزمة النظام المالي العالمي، وظهرت أزمة الرهن العقاري بشكل مفاجئ نتيجة تهافت البنوك الأمريكية على منح قروض عالية المخاطر، وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات

<sup>42</sup> Pierre lagayette , les etats unis comtemporaines, ed.bréal 2002, p99.

العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة. والشكل الموالي يوضح ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال (1991-2007).

شكل رقم(3): ملكية المنازل ومعدل الرهون العقارية للولايات المتحدة الأمريكية خلال(1997-2007)



Source :

[http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us\\_home\\_Ownership\\_and\\_subprime\\_Origination\\_Share.png](http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us_home_Ownership_and_subprime_Origination_Share.png)

وتتمثل صيغة الرهن العقاري في أن يتم التعاقد بعقد ثلاثي الأطراف بين مالك العقار، ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (10% مثلاً)، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض على أقساط طويلة الأجل ما بين 15 - 30 سنة بفائدة تبدأ عادة بسيطة في العامين الأولين ثم تتزايد بعد ذلك، ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكه له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن. (43)

كما فاقم من هذه المشكلة محاولات التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية المعتادة وذلك بالتخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها من خلال تسويقها إلى عدد كبير من المؤسسات المالية في شكل سندات ومنتجات مالية معقدة. ولجأ بعض المستثمرين العالميين إلى تأمين هذه السندات لدى شركات التأمين التي وجدت في أزمة الرهن العقاري فرصة للربح، وذلك بضمان المنازل. وقامت شركات التصنيف الائتماني بتصنيف هذه السندات إلى فئتين: الفئة (أ) قابلة للسداد، والفئة (ب) لا يمكن سدادها، ثم بدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من المستثمرين العالميين.

<sup>43</sup> عبد الحليم غربي، في ضوء الأزمة العالمية، مجلة العلم والإيمان، العدد 27، نوفمبر 2008، ص 23 .

إن إحدى السبل لتحقيق الأمان للمستثمرين في السندات التي تم توريقيها من قروض الرهن العقاري، حيث نشأت ظاهرة التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية كتقنية لمعالجة الأزمات المالية التي تتعلق بالقروض العقارية. ويمكن تصنيف الأدوات المالية الجديدة التي تستعمل في توريق القروض العقارية لأربع أنواع: الأوراق المالية المدعومة بأصول و يطلق عليها (ABS)، الأوراق المالية المضمونة بالديون و يطلق عليها (CDO)، الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (MBS)، مشتقات الائتمان وهي أدوات تسمح بتحويل المخاطر لعدم السداد. ومختلف الأدوات السابقة تسمح بتحقيق الشفافية بشأن المخاطر التي تنطوي عليها تلك السندات، وذلك يكون بتحديد جودتها من خلال إحدى وكالات التصنيف الائتماني مثل مؤسسات (ستاندار أندبورز، فيتش وموديز)، ويتم التصنيف الائتماني لتلك السندات بالاعتماد على مجموعة من المعطيات من أبرزها: (44)

- ✓ جودة محفظة القروض التي تتوقف على ما إذا كانت هذه القروض مضمونة كلياً أو جزئياً من مؤسسات حكومية أو خاصة وكذلك نسبة تغطية السندات.
- ✓ التوزيع الجغرافي للقروض المكونة للمحفظة.
- ✓ متوسط سعر الفائدة على القروض المكونة للمحفظة.
- ✓ مدى احتمال سداد قيمة القروض قبل تاريخ استحقاقها.

إذن يعرف التصنيف الائتماني عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف ضماناً بقدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. (45)

#### جدول رقم (1): موجز للترتيب الائتماني للأوراق المالية

درجة مرتبة الاستثمار	موديز	S&P'S
النوعية الاعلى	Aaa	AAA
نوعية عالمية	Aa	AA
المتوسط العالي	A	A
المتوسط	Baa	BBB
مضاربة معتدلة	Ba	BB

<sup>44</sup> منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الجزء الأول، 2003، ص 426.

<sup>45</sup> أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرين، من الموقع:

<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storvid=1434>.

B	B	مضاربة
CCC	Caa	مضاربة مرتفعة
CC	Ca	نوعية رديئة
C	C	نوعية فقيرة بدون ربح
D	--	عجز و متأخرات

المصدر: توماس ماير واخرون، النقود و البنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، 2002، ص106.

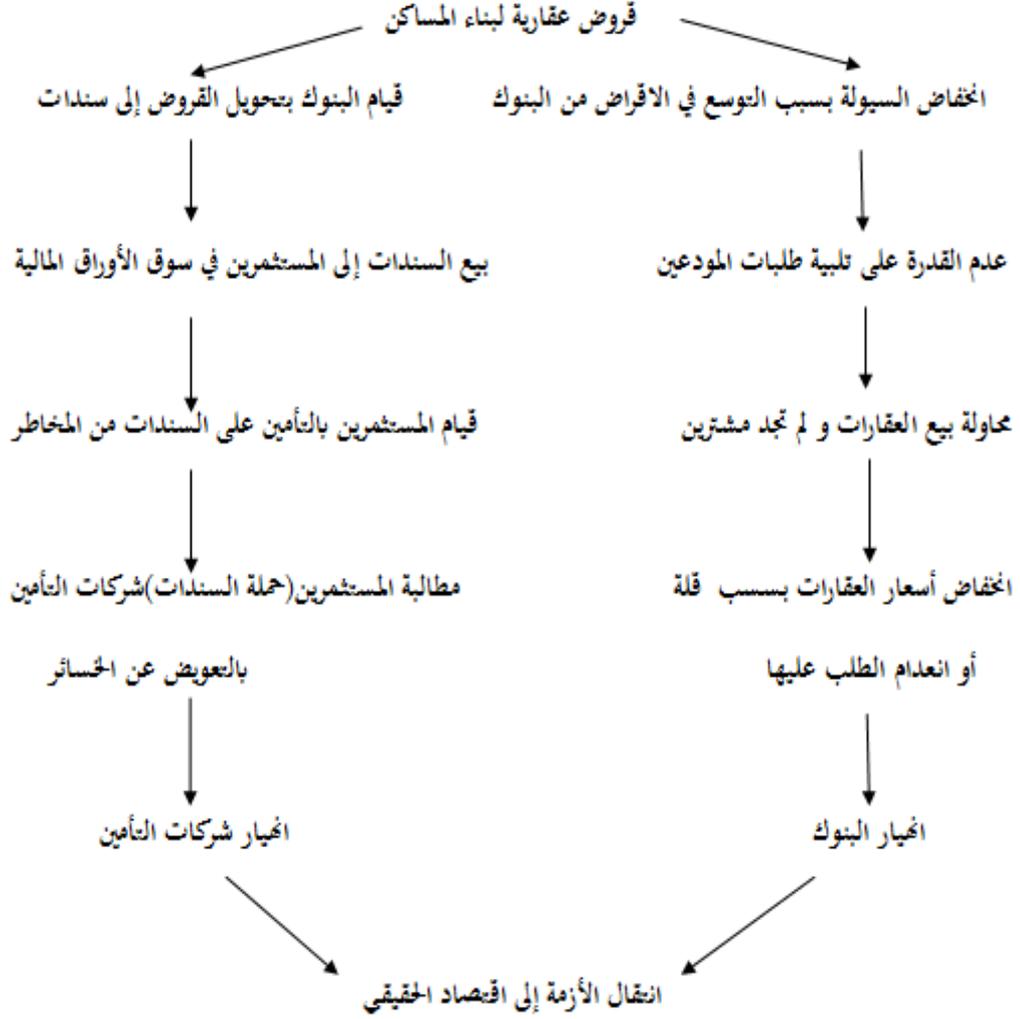
تمثل الفئة AAA أعلى تصنيف لجودة السندات، وتتميز السندات المصنفة في مقدمة الجدول بارتفاع القدرة على سداد فوائد واصل الدين، أما السندات التي تتوفر على خاصية المضاربة تتميز بانخفاض جودتها وتواجه احتمال التوقف عن السداد، وتزايد الاحتمالات كلما انخفض التصنيف إلى أن تصل لدرجة التوقف عن السداد. وهذا ما يؤكد بأن التصنيف غير الدقيق نتيجة لصعوبة حصر مخاطر عدم الدفع لهذه المنتجات، جعل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية تمتلك هذا النوع من المالية المهيكلة متجاهلة حجم المخاطر المعرضة لها. وهنا ظهر مشكل عدم تماثل المعلومات من خلال الشك حول نوعية المنتجات المالية، خاصة تلك المتعلقة بقروض الرهن العقاري الشيء الذي ادى الى انخفاض قيمتها. (46)

ولتوضيح أكثر عن كيفية حدوث الأزمة العالمية، يمكن وضع التصور التالي من خلال الشكل الموالي:

#### الشكل رقم (04): طبيعة الأزمة المالية العالمية 2008

<sup>46</sup> Henri bogaert la crise financière et ses effets sur l'économie belge : premiers constats et perspectives, le 19/03/2009

من [http://www.plan.be/admin/uploaded/200901151649150.2661\\_final.pdf](http://www.plan.be/admin/uploaded/200901151649150.2661_final.pdf)



المصدر: راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية

والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 21، 20 أكتوبر 2009، ص 10.

ويمكن تلخيص المراحل الكبرى للأزمة المالية العالمية كمايلي: (47)

\* **فيفري 2007**: الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات

قروض الرهن العقاري، مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.

\* **2008/09/07**: وضعت وزارة الخزانة الأمريكية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري:

<sup>47</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 260، 261.

جمعية "فاني ماي" National Mortgage Association Fannie Mae المختصة بتمويل الإسكان وشركة "فريدي ماك" Federal Home Loan Mortgage Corporation Freddie Mac المختصة بتوفير السيولة للهيئات الممولة للمساكن تحت الوصاية الحكومية.

\* 2008/09/15: أعلن عن إفلاس بنك الأعمال "ليمان براذرز" Lehman Brothers رابع أكبر بنك في العالم، وأن بنك "أوف أميركا" Bank of America قد اشترى بنك "ميريل لينش" Merrill Lynch عملاق السمسرة بمساعدة السلطات الأمريكية الحكومية.

\* 2008/09/16: تأميم شركة التأمين العملاقة "المجموعة الدولية الأمريكية American International Group (AIG) التي تحتل المرتبة الأولى عالميا في مجال التأمين.

\* 2008/09/18: السلطات الأمريكية تعلن إعدادها لخطة بقيمة 700 مليار دولار لإنقاذ البنوك.

\* 2008/10/01: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

## المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

يعود اندلاع هذه الأزمة المالية الى مجموعة من الأسباب نوجزها

فيمايلي:

1. التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر: تسمى هذه القروض أيضا بالقروض العقارية من الدرجة الثانية، وهي عبارة عن قروض تمنح للمقترضين الذين لا تتوفر فيهم شروط الإقراض التقليدية المرتبطة بالقطاع العقاري، ولهذا فإن عملية الإقراض هذه توصف بأنها عملية مرتفعة المخاطر. (48)

2. ضعف رقابة السلطات النقدية: لقد ساعد على ازدهار الابتكارات المالية السابقة مناخ السياسة النقدية المتساهل للاحتياطي الفدرالي الأمريكي وضعف رقابته على المؤسسات المالية، هذا الضعف أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك ولاحتيطات الائتمانية الأدنى. (49)

3. انعدام الثقة بين المؤسسات المالية: من الأسباب المألوفة للأزمات المالية اهتزاز الثقة في اقتصاد دولة ما أو في قيمة عملتها، غير أن هذه المسألة أخذت بعدا آخر خلال الأزمة المالية العالمية، حيث غابت الثقة بين المؤسسات

48 ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور وتداعيات، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد الدولي والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 10.

49 المرجع نفسه، ص 11.

المالية في جميع أنحاء العالم فيما بينها، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت الى تفاقم الأزمة المالية العالمية بعد نشوئها، إذ امتنعت هذه المؤسسات عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها، وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال، خاصة بعد انتشار الهلع و الذعر بين المودعين و الإقبال الشديد على سحب أموالهم من البنوك. (50)

**4. تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة:** شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الاخيرة تدهورا شديدا مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية العالمية، وهو ما يترجم بارتفاع معدلات التضخم، و انخفاض معدلات النمو و ارتفاع معدلات البطالة و غيرها من المؤشرات السلبية التي رافقت بداية الأزمة.

**5. التغير في سعر الفائدة:** قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة لمدة طويلة من 2001-2004 نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي، ومنذ 2004 بدأ بزيادة أسعار الفائدة وقد رافق ذلك زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها و سداد أقساطها خاصة وأن البنوك قامت بمنح قروض للمقترضين دون مراعاة قدرتهم على السداد مما أدى الى تفاقم القروض واتساع فجوة الأزمة مع حلول النصف الثاني من سنة 2007. (51)

**6. التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي:** لقد تحول الاقتصاد العلمي من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد وهمي يعتمد في نشاطه على المضاربة بالأصول المالية مثل الاسهم والسندات والأوراق التجارية والنقود. وأصبح حجم الاقتصاد الوهمي يزيد على 40 ضعفا من حجم الاقتصاد الحقيقي، وهذا ما ساعد على انفجار الفقاعات المالية في أي لحظة. (52)

**7. بيع الديون و المقامرة:** جاءت فقاعة بيع الديون من خلال توريق أو تسنيد تلك الديون العقارية و ذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية و تحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية، وجاءت الفقاعة الثانية وهي المقامرة من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين الأمر الذي جعل شركات التأمين تدخل بدورها في دوامة الأزمة. (53)

<sup>50</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية العالمية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص66.

<sup>51</sup> علي لطفني، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، التداعيات، المواجهة، 2009 عن الموقع:

<http://www.sllideshare.net/guest446eo/ss-3310049> يوم 2016/02/10

<sup>52</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص114.

<sup>53</sup> سهام مرابط، قيراطي ياسمين، أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013، ص75.

8. **ترابط الاقتصاديات العالمية:** كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقتصرة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الاخيرة في قطاع العقار الامريكى أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق قروض العقار الامريكى مما أدى الى نشر مخاطرها على نطاق واسع. (54)

### المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف الاقتصاديات

أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على كافة الدول سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية.

#### الفرع الأول: أثر الأزمة على الاقتصاد الأميركي

طالت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت إلى خسائر مالية لا يمكن حصرها، وتكبدت البنوك خسائر ضخمة وأعلن إفلاس وانحيار بعضها. كما شهدت البورصات الأمريكية هبوطا حادا في قيم الأسهم على إثر تفشي الأزمة. ولا تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته، فهي أزمة اقتصادية لا تزال في طور الاستفحال يمكن إبراز معالمها في النقاط التالية:

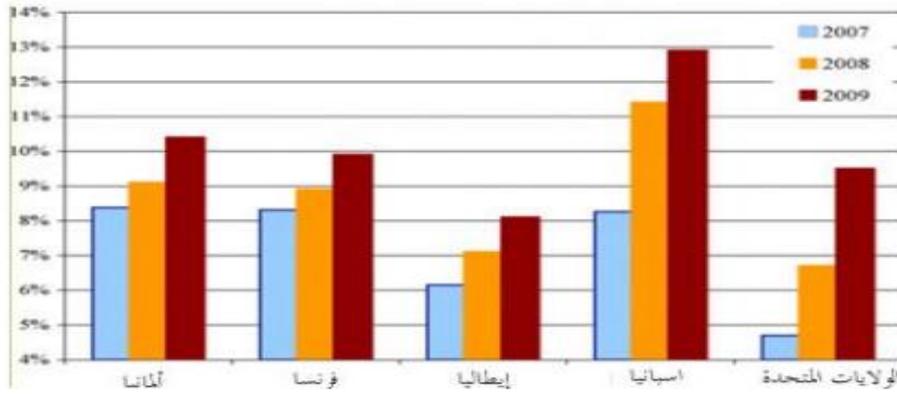
\* **الإنفاق الاستهلاكي:** في الواقع، إن أكثر من 5% من الإنفاق الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنتين السابقتين للازمة تم تمويله عن طريق الفوائض المحققة في الأسواق المالية وخاصة سوق العقارات، لهذا ينتظر أن تؤدي هذه الأزمة إلى تراجع الطلب الاستهلاكي نتيجة نقص مصادر التمويل المتاحة. ولن يؤثر تراجع الطلب الاستهلاكي على قطاع الصناعات الاستهلاكية فحسب، بل سيطل للاحقا العديد من القطاعات الأخرى كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات.

\* **سوق العمل:** أدت الأزمة الراهنة إلى خسائر كبيرة في مناصب الشغل، حيث قدرت خسر الاقتصاد الأميركي 22000 منصب عمل في جانفي 2008 لوحده وحوالي 3.6 مليون لفترة الأزمة كاملة ولحد أوائل 2009، وتشير التوقعات إلى تزايد تسريح العمال نتيجة انخفاض أسعار العقارات الذي تسبب في كساد قطاع البناء.

كما عرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، فمثلا ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 6.8% عام 2008 إلى 9.7% عام 2009.

<sup>54</sup> بلعزوز بن علي، عبو هودة، الأزمة المالية العالمية، مظاهرها و سبل معالجتها، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، الجزائر، يومي 05 و 06 مارس، 2009، ص 11.

الشكل رقم (05): تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض البلدان الأوروبية(%)



المصدر: العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية و العلاج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص193.

\***الدولار:** منذ تفجر أزمة الرهن العقاري والدولار يشهد تراجعاً مستمراً مقابل الأورو، حيث وصل إلى أدنى مستوياته منذ سنوات السبعينات إثر وقف تحويل الدولار إلى ذهب. وأصبح الدولار أثر هذه الأزمة يواجه احتمال الانتقال من نظام القطب الواحد إلى نظام القطبية الثنائية القائمة على الدولار و اليورو، حيث عززت هذه الأزمة من الإجراءات التي انتهجتها بعض البنوك العالمية والمتمثلة في تخفيض الاعتماد على الدولار في احتياطات الصرف لديها. (55)

\* **العجز التجاري:** منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

\* **عجز الميزانية:** لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. في الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب. لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية. كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

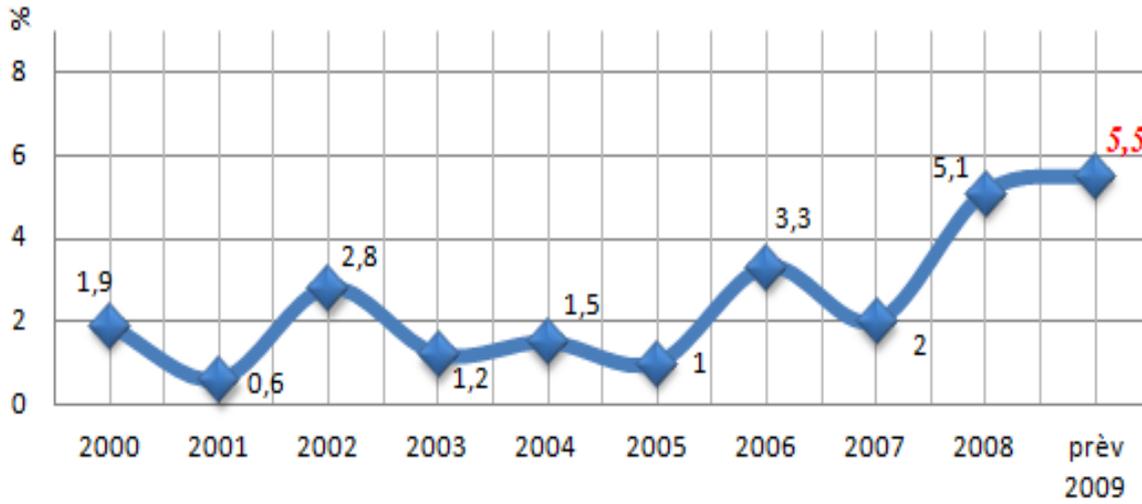
\* **المدىونية:** أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي

<sup>55</sup> zouari zeineb et hammami samir,opcit.

الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية. إضافة إلى الصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية، ولا تقتصر خطورة الأزمات المالية الأمريكية على إفقار الملايين من الأميركيين بل تمتد لتشمل التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي. (56)

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي وصل في جويلية إلى 5.1% مع توقعات وصوله إلى 5.5% في 2009. كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (06): معدل التضخم للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالسنوات السابقة



المصدر: بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 54.

### الفرع الثاني: أثر الأزمة على الاقتصاديات المتطورة والناشئة

منذ بداية 2008 أخذت أسهم الأسواق الناشئة تتعرض خاصة في الصين التي انخفض فيها مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 52%، كما انخفضت سوق الأسهم في روسيا بنسبة أكثر من 30%، وفي الهند انخفضت بنسبة 37%، كانت أقل الأسواق الناشئة تأثرا السوق البرازيلية بنسبة 5% فقط. أما في أسواق الدول السبع الكبرى فقد تراوح الانخفاض بين 29% في الولايات المتحدة حتى 10 أكتوبر 2008 وفي بعض القطاعات وصل الانخفاض إلى 42%، كانت كندا الأكثر تضررا، إذ وصل الانخفاض إلى 39% تليها فرنسا، اليابان، وألمانيا بنحو 37% ولا تقل النسبة كثيرا في كل من بريطانيا وإيطاليا التي وصلت نسبة الانخفاض فيهما إلى 32%. (57)

<sup>56</sup> صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، 2008/02/07،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>.

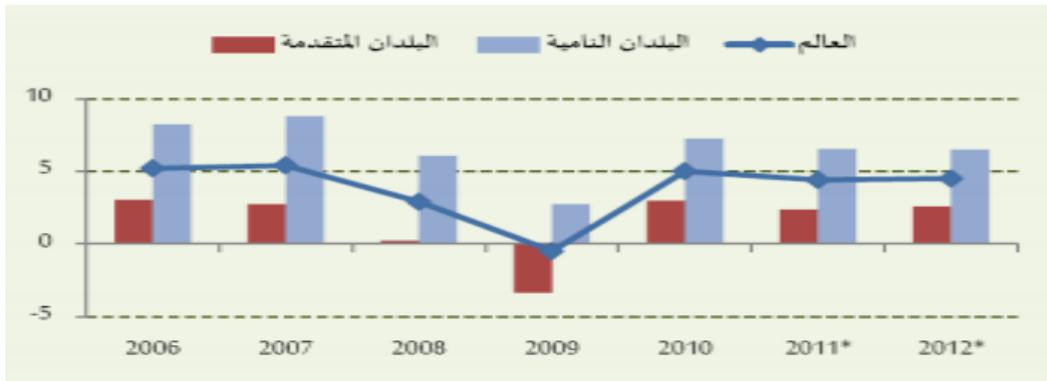
<sup>57</sup> عبد الحفيظ محبوب، لماذا اقتفت الأسواق الخليجية أثر الأسواق الدولية؟، 2008/10/20،

ورغم أن حجم الخسائر لم يتم تحديدها بدقة، إلا أن صندوق النقد الدولي قدر تكلفة الأزمة بحوالي 945 مليار دولار، حيث أن أكثر من نصفها (565 مليار الدولار) هي خسائر في البنوك. ولم تنحصر تداعيات الأزمة في التصدع المالي بل سرعان ما تحولت هذه الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي حيث أنه من ناحية فإن التكاليف الباهظة لمعالجة وضع المؤسسات المالية المتضررة من هذه الأزمة سوف تنعكس في شكل عبء مالي كبير على الاقتصاد. هذا كما أنه من ناحية أخرى فإن تردد البنوك وتقلص قدرتها على الإقراض من شأنه أن يحرم كثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى من التمويل المطلوب وبالتالي ينعكس ذلك في شكل انكماش للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي لا يبدو بأنها سوف تفلت من تأثير هذه الأزمة الكبيرة. (58)

كما ظل الانتعاش في البلدان المتقدمة بطيئا، حيث شهدت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبا سالبة في بعض الدول المتقدمة، باعتبار أنها أكثر تضررا من الأزمة و بالتالي فإن الانتعاش في البلدان المتقدمة كان أقل من المتوسط العالمي. (59)

والشكل الموالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم:

الشكل رقم (07): نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم



<http://www.alaswaq.net/views/2008/10/20/19087.html>

<sup>58</sup> ميمون الرحمان، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والانعكاسات المحتملة على الاقتصاد المغربي، 2008/12/18،

[http://maroc.attac.org/joomla/index.php?option=com\\_content&task=view&id=745&Itemid=125](http://maroc.attac.org/joomla/index.php?option=com_content&task=view&id=745&Itemid=125)

<sup>59</sup> عبد الرحمان روابح، عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص175.

المصدر: عبد الرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص175.

### الفرع الثالث: أثر الأزمة على الاقتصاديات النامية و الأقل نموا

رغم أن الأثر المباشر للأزمة أقل تأثيرا وضخامة على القطاعات المالية في البلدان النامية والأقل نموا، حيث من المتوقع أن يتفاوت تأثير الأزمة على الأسواق المالية في هذه الأخيرة، وكلما كانت الدولة أقل نموا كلما كانت تداعيات الأزمة عليها أقل، وذلك لكون الأسواق المالية في تلك الدول تعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال الحكومي، كما أن البنوك في هذه البلدان ليست مرتبطة بعلاقات عالمية كبيرة، وليست معتمدة بشكل كبير على رؤوس الأموال الأجنبية، بل تعمل من خلال الاستثمارات المباشرة ومن المساعدات التنموية والتحويلات الخارجية من قبل المهاجرين.

ولكن مع ذلك سوف تتأثر نتيجة لانخفاض معدلات الصادرات (حيث من المتوقع هبوط معدلات التجارة العالمية بواقع 2.5% في عام 2009) وانخفاض أسعار المواد الأولية مما سيؤدي إلى تراجع مداخيل الدول المصدرة للمواد الأولية، ومن المتوقع أن تعرف البلدان النامية تراجعا في تدفقات رأس المال إليها. كما يتوقع أن يؤدي ضعف معدلات النمو -واقترانه بالضائقة الائتمانية- إلى انخفاض المبالغ المالية التي ستتوفر للحكومات لاستثمارها في مشروعات البنية التحتية. ومن المرجح أن لا يزيد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية -الذي كان من المتوقع قبل فترة وجيزة أن يبلغ 6.4% في عام 2009- إلى 4.5% حسب توقعات خبراء البنك الدولي. ومن المتوقع أن تشهد معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي التباطؤ في كافة

مناطق العالم النامية في عام 2009. (60)

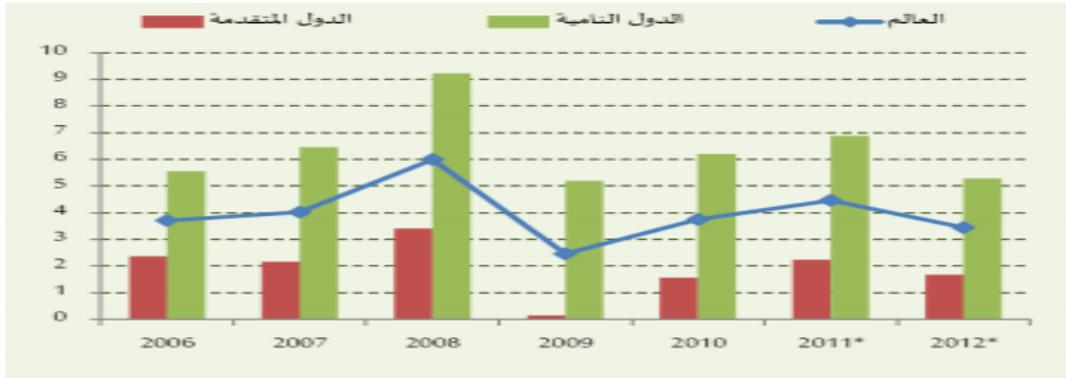
كما وصل معدل التضخم إلى أكثر من 9% عام 2008 قبل أن يتراجع إلى 5% عام 2009. والشكل التالي يوضح التضخم المرتفع في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة من 2006 إلى 2012. (61)

<sup>60</sup> البنك الدولي، الأزمة المالية: مدلولاتها بالنسبة للبلدان النامية، 2008.

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:21976256~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html>

<sup>61</sup> عبد الرحمان روايح، مرجع سبق ذكره، ص178.

## الشكل رقم(08): التضخم في الدول النامية و المتقدمة خلال الفترة من 2006 إلى 2012.



المصدر: عبد الرحمان روايح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص178.

ويمكن تلخيص الآثار المتوقعة على البلدان النامية والأقل نمواً في ثلاثة محاور: (62)

**المحور الأول:** هو انخفاض الطلب على منتجات الدول النامية، لاسيما تلك المصدرة للمواد الخام، نتيجة انخفاض الطلب العالمي، وهو ما سينعكس على موازنات الدول النامية وقدراتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمراريتها في دعم الغذاء لسكانها.

**المحور الثاني:** ويتمثل في وجود مخاوف من أن تؤثر الأزمة على المساعدات التنموية التي تتلقاها الدول الفقيرة من قبل الدول الصناعية، وهو ما دفع بالكثير من المؤسسات الإنسانية إلى مطالبة هذه الدول بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

**المحور الثالث:** يتمثل في احتمال تقلص الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ومنح القروض، حيث ستفكر الشركات العالمية ملياً قبل المغامرة في العمل في أسواق ليست فيها ضمانات كبيرة، وبالتالي فإنها ستتجه إلى الدول التي تتوفر فيها ضمانات أكثر.

<sup>62</sup> عبدو جميل المخلافي، انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على جهود مكافحة الفقر، 2008/10/16،

## خلاصة الفصل:

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما تسبب تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم.

وكانت الأزمة المالية العالمية تعد الأعنف من نوعها للنظام الرأسمالي، حيث كانت انطلاقتها من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل عدواها إلى مختلف دول العالم ولتصبح بهذا أزمة مالية عالية يهدد خطرها مبادئ النظام الرأسمالي، حيث خلفت الأزمة المالية العالمية خسائر ضخمة قدرت بملايين الدولارات من بداية مراحلها، مما أدى إلى التحرك بشكل سريع لتطبيق خطط الانقاذ من مختلف الدول ككل حسب ما يحتاجه الوضع الاقتصادي.

## الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري تاريخ وتحليل

## تمهيد:

لقد طبقت الجزائر منذ استقلالها العديد من المخططات التنموية محاولة بذلك إرساء معالم التنمية الاقتصادية الخروج من حالة ركودها الاقتصادي، حيث تبنت نموذج إرساء الصناعات الثقيلة من خلال مختلف المخططات التي طبقتها، غير أن الأزمة البترولية لسنة 1986 كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة مما دفع بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه من خلال إجراء تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثم كانت فترة الألفية الثالثة التي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها في التسعينات، حيث قامت الجزائر بإجراءات ومشاريع كبرى من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، كما شهدت مواصلة الإصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تناول مايلي:

### المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

#### المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

#### المبحث الثالث: مظاهر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي

## المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

عرف تاريخ الاقتصاد الجزائري مراحل مختلفة تميزت بتحويلات وإصلاحات عميقة في مختلف مجالات الحياة غيرت سلوكيات المجتمع عبر فترات متعاقبة ابتداء من النظام الاشتراكي الذي اتخذ كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية إلى النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج والحرية الاقتصادية، حيث سنتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتعرف على التحويلات الجذرية والإصلاحات التي من خلالها سمحت بإعادة النظر في تنظيم الاقتصاد الوطني وتطهير المحيط الاقتصادي من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية لمواجهة تحديات الانفتاح نحو الخارج.

### المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية المركزية 1967-1979

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحدائته استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

#### الفرع الأول: اتجاهات المخططات التنموية

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول والثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979.

**أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969):** هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية ألفية عهد التخطيط وكان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دج، أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو 19.58 مليار دج، ويمثل الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية للمخطط وحجم الاستثمار المرخص به ما يعبر عنه بالاستثمارات الباقية أنجزها و ترتفع قيمته إلى 10.52 مليار دج. (63)

كما كان هيكل الاستثمارات موزعة بين ثلاث مجموعات متجانسة متمثلة كمايلي: (64)

- الاستثمارات شبه الانتاجية 0.36 مليار دج.
- الاستثمارات غير الانتاجية مباشرة 2.01 مليار دج موزعة على:
- البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دج.

<sup>63</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999، ص 166.

<sup>64</sup> المرجع نفسه، ص 168.

- البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكان الهدف من المخطط الثلاثي هو تحضير الوسائل المادية و البشرية لانجاز المخططات المقبلة.(65)

وتعتبر نتائج هذا المخطط مرضية إلى نوع ما من خلال اعطاء الاولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات،الصناعات البتروكيمياوية،صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والتي استحوذت على نسبة تقارب 56% من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط.(66)

ثانيا:المخطط الرباعي الأول (1970-1973):هو ثاني مخطط تنموي ركز على هدفين أساسيين هما:

✓ تقوية و دعم بناء الاقتصاد الاشتراكي و تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

✓ جعل الصنيع في الدرجة الاولى من بين عوامل التنمية الاقتصادية.

كما أهتم هذا المخطط بتنمية و تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها و بين مناطق المدن.

وقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات في توزيع استثماراته،التي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر،بالنظر الى الموارد المالية المتاحة ومن جهة أخرى بإعتماد برامج استثمارية كبيرة وطويلة الأجل،لأنها ضرورية لتطوير القوى الانتاجية للمجتمع بأكبر سرعة ممكنة.(67)

أما عن حجم الاستثمارات في هذا المخطط فقد ارتفع كما كان عليه في المخطط الثلاثي والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات الفروع الميكانيكية،وذلك اتقوية الصناعات الثقيلة كمنهجية اتبعتها الجزائر لتحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها،ويظهر ذلك بوضوح في حجم المخصصات المالية التي ارتفعت إلى 27.75 مليار دج،وجه معظمها للقطاع المنتج مباشرة ما يعادل 62.50 %، أي ما قيمته 17.34 مليار دج،في حين خصص لقطاع البنى التحتية 8.54 مليار دج،أما قطاع الخدمات فكان نصيبه 2.02 كمليار دج.(68)

65 صالح مفتاح،مداخلة بعنوان تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة،ص3.

66 موري سمية،أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة قياسية -،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2015،ص125.

67 محمد بلقاسم حسن بجلول،مرجع سبق ذكره،صص194،195.

68 بوناب محمد وبوناب لطفي،واقع و تقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال،الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر،جامعة 8 ماي 1945،قلمة،يومي9 و10 ديسمبر 2014،ص513.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): هو ثالث مخطط أعدته الجزائر منذ الاستقلال و قد كان حجمه الاستثماري الرخص به هو 110 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي ب 12 مرة و عن الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الرباعي الأول ب 4 مرات.

وتتلخص أهم اتجاهات هذا المخطط في هذه المحاور الرئيسية:(69)

- تدعيم و توسيع التغيرات الاجتماعية.

- تطوير القاعدة المادية للمجتمع.

- اعتماد مبدأ الامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

وكان طموح المخطط الرباعي الثاني كبير لأنه إذا كانت مجموع الاستثمارات التقديرية للرباعي الأول هي 27.75 مليار دج، فإنها قد قفزت رغم ثبات الفترة الزمنية الى 110.22 مليار دج معبرة عن زيادة نسبية هي أكثر من 297%، وقد توزعت هذه الاستثمارات على نحو يراعي التوازن حسب الأهداف السياسية للمخطط بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمار في مجالات تحسين الإطار المعيشي والإستهلاكات الجماعية للسكان إلى جانب التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الانتاج والاستثمار في قطاع وسائل الاستهلاك.(70)

كما تم الاهتمام في هذا المخطط بالصناعة وإكمال المشاريع المتبقية من المخطط الرباعي الأول.(71)

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات و التنظيم التساهمي.(72)

والجدول رقم(02)، يوضح لنا المخططات التنموية المتخذة من (1967-1977) والأهداف الرئيسية بشكل مختصر.

69 محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سبق ذكره، ص 257.

70 المرجع نفسه، ص 264 .

71 محمدي نورة، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 61 .

72 كرنالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 4.

جدول رقم (02): المخططات التنموية من (1967-1977) وأهم الأهداف

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي (1967-1969)	برامج استثمارات موجهة خاصة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوراق الجهوية.
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	الشروع في تنفيذ برامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة لتخطيط.
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	تأمين الموارد الطبيعية و تكيف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الاقتصاد، تحسين تقنيات التخطيط و تنظيمها عن طريق تحديد الآجال و تنظيم المراحل.

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2004، جامعة سطيف، 11 و 12 مارس 2013، ص 7.

رابعا: المرحلة التكميلية (1978-1979): تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية عام 1977، والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980، وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني لأن باقي الانجاز في نهاية عام 1977 كان يبلغ 190.07 مليار دج، باعتبار أنها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ 311.30 مليار دج. (73)

وتميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف بالخصائص التالية:

- ✓ الحجم الكبير للاستثمارات الباقية إنجازها من المخطط الرباعي الأول و الثاني.
- ✓ تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
- ✓ أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار و الناتجة عن الأزمة الدولية.

#### الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية (1967-1979)

رغم الانتقادات الكثيرة للسياسة التنموية التي تم اتباعها منذ الاستقلال إلى غاية السبعينات، إلا أن هناك عدة نقاط إيجابية تم تحقيقها متمثلة فيما يلي:

<sup>73</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سبق ذكره، ص 344.

- بلغت الاستثمارات الاجمالية خلال الفترة (1967-1979) ما قيمته 300 مليار دج، حيث أدت الزيادة في مخزون رأس المال إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت 26.4% بالنسبة للناج الداخلي الخام خلال المخطط الثلاثي. وارتفعت هذه النسبة إلى 33.5% خلال المخطط الرباعي الأول و 46.8% خلال المخطط الرباعي الثاني و 54.7% في سنة 1978 وعلى مستوى هيكل الاستثمارات من حيث البرامج فإن الفلاحة والري والصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2% والصناعة بمعدل 55%، أما البناء والأشغال العمومية بمعدل 2% والمصالح الإنتاجية بمعدل 7.3% والمنشآت 2.6%.(74)

كما تم تحقيق أيضا مايلي:(75)

-زيادة معدل التشغيل بخمس مرات في القطاع الصناعي مما ساهم في تخفيض البطالة من 32.7% سنة 1966 إلى 22.3% سنة 1977.

- تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، حيث يوظف 61.8% سنة 1977 من اليد العاملة النشطة على المستوى الوطني و يساهم ب 66% في الناتج الداخلي الخام.

- نمو سريع للناتج الداخلي الخام في حدود 7% سنويا في المتوسط بين (1969-1978).

أما النتائج السلبية لهذه الفترة تمثلت فيمايلي:(76)

-التطور السريع للمديونية الخارجية بسبب الاحتياجات الملحة للمخططات التنموية التي عجزت عن تغطيتها المصادر الخارجية.

-تمركز الاستثمارات الضخمة في الشمال مما نجم عنه غياب التوازن الجهوي، مما حرم العديد من المناطق بالخصوص الجنوبية من الاستفادة من جهود التنمية والتي كانت سببا رئيسيا في الانتقادات الحادثة في اليد العاملة، مما تسبب في حدوث اختلال في جانبي العرض والطلب على التوظيف بين المناطق.

-الانشغال والتركيز المفرط بإنجاز مخططات التنمية على حساب أمور أساسية لها علاقة بمسيرة التنمية كتهميش القطاع الفلاحي، ناهيك عن حدوث إختلالات في مؤشرات الاستقرار النقدي بسبب ارتفاع نسبة القروض المصرفية و المزيد من الإصدار النقدي.

74 دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 345.

75 موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 130.

76 المرجع نفسه، ص 131.

## المطالب الثاني:الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989

عرفت الجزائر مرحلة جديدة خلال فترة الثمانينات حيث تم التحول فيها من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي إلى نظام التخطيط اللامركزي،ولعل السبب الرئيسي في هذا التوجه راجع إلى الاختلالات العديدة التي شهدتها سنوات السبعينات على المستوى الداخلي والخارجي،مما ساهم في انخفاض الأداء الاقتصادي ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة لامركزية.

### الفرع الأول:المخططات التنموية المتخذة خلال فترة الثمانينات

شهدت هذه المرحلة إنجاز مخططين تنمويين وهما:المخطط الخماسي الأول(1980-1984)والمخطط الخماسي الثاني(1985-1989)،حيث تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات في الاقتصاد الوطني.

أولاً:المخطط الخماسي الأول ( 1980-1984):لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا يمتد من سنة 1980 إلى نهاية 1984 تضمن هذا المخطط توجيهات صدرت عن المؤشر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980،ولقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر من جهة وأفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979 من جهة ثانية،كما أن هذا المخطط يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة.(77)

وقد اعتمدت في هذا المخطط فترة زمنية أطول من تلك التي اعتمدها المخططات السابقة،وكما اتسعت فترة المخطط الخماسي الأول اتسعت أيضا كمية استثماراته لترتفع تكاليف برامجه إلى 560.5مليار دج.(78) وقد اعتمد هذا المخطط على برامج استثمارية معتبرة موزعة على الفروع التالية وكانت تكاليفها الاجمالية 59.4

مليار دج .(79)

- الري 30مليار دج.

<sup>77</sup>سعدون بوكبوس،الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1989،1990-2005)،دار الكتاب،الحديث،مصر،2013،ص 181.

<sup>78</sup>محمد بلقاسم حسن بملول،سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،الجزء الثاني،1999،ص10.

<sup>79</sup> المرجع نفسه،ص21.

- الغابات 4 مليار دج.
- الزراعة النباتية و الحيوانية 23.9 مليار دج.
- الغابات 4 مليار دج.
- الصيد البحري 1.5 مليار دج.

وقد حدد للمخطط أهداف يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>(80)</sup>

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية و تدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات .
- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية و المادية المتاحة.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الاساسية وامتصاص التأخرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات.
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل التراب الوطني.
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط مما يدعم التخطيط.
- إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

**ثانيا: المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989):** يشكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات، وهذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وعلى موارد البلاد غير القابلة للتجديد خاصة مع ضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الواجب توفيرها.

هذا بالإضافة إلى تحسين فعالية جهاز الانتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة، أما عن الإعتمادات المخصصة لتحقيق الأهداف المسطرة فإن 56.6% من الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية و المقدرة ب 550 مليار دج كان من نصيب القطاعات المنتجة "الفلاحة، الري الصناعة، وسائل الانتاج، التخزين و التوزيع و الاتصالات"، أما 48.4% المتبقية فخصصت للمنشآت الاقتصادية الاساسية والاجتماعية والتجهيزات الاجتماعية، إن الحصة الممنوحة للصناعة باستثناء المحروقات والمقدرة ب 198.70 % من إجمالي مخصصات

<sup>80</sup> سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص 181، 182.

البرامج الجديدة إنما تعبر عن الأولوية الممنوحة لتوسيع القدرة و اندماج الاقتصاد و تلبية مختلف الحاجيات بالاعتماد على الانتاج الوطني.(81)

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المخطط فيمايلي:(82)

- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري هو 7.3% في العام.  
- تشغيل 941600 عمال جديد بمتوسط سنوي هو 189200 منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوي 4.6%.

- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الاجمالي هو 6.6%.

- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9 % سنويا.

خضع تحديد هذه الأهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وروعت في ذلك ثلاثة مقاييس هي: النمو الديمغرافي السنوي المقدر بنسبة 3.2% وتطور القوة العاملة(طلب العمل)الذي قدرت وتيرته بمعدل 4% كل عام،وتطوير مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة سنوية هي 5.9% .  
والجدول رقم (03):يوضح لنا المخططات التنموية المتخذة خلال فترة الثمانينات وأهم الأهداف الرئيسية لكل مخطط بشكل مختصر.

### جدول رقم(03):المخططات التنموية من(1980-1989) وأهم الأهداف

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الخماسي الأول (1980-1985)	-إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات . -ضمان مردودية الإمكانيات وترتيب الاولويات لمنظمة التخطيط. -تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الانتاج.
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	-إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل. -التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل. -المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات .

81 بوناب محمد و بوناب لطفى،مرجع سبق ذكره،ص 514.

82 محمد بلقاسم حسن بملول،مرجع سبق ذكره،ص 205 .

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2004، جامعة سطيف، 11 و 12 مارس 2013، ص 7.

### الفرع الثاني: النتائج الاقتصادية لفترة (1980-1989)

لقد تحقق خلال فترة 1980-1984 قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الانتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري، حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 2254 مليار دج سنة 1984، وسجل خارج المحروقات نمو قدره 5.8% سنويا وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة زيادة 9.5%، البناء والأشغال العمومية 8.6%، المحروقات 28.6%، أما الانتاج الفلاحي سجل بعض الجمود بزيادة 1.2%.

أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول واختلال معدل الفائدة وتذبذب أسعار الصرف، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر الى انتهاز سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أوضاعها الداخلية ومصادقتها الخارجية، لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى طموحات هذا المخطط، إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفضت المدخيل من العملة الصعبة وانخفضت عمليات الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بالعملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد. (83)

### الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية الأولية خلال الثمانينات

أولا : مضمون الإصلاحات الاقتصادية: اعتمدت هذه الإصلاحات مجموعة من العناصر و اعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها و تحقيق الأهداف المنتظرة منها، ويمكن حصرها فيما يلي: (84)

\*الاعتماد على الذات: إن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوض عن التنمية التي تعتمد على الجهود الخارجية و نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية.

83 التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص 9.

84 أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 93.

\*التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية: إن هذه الإصلاحات ترمي إلى مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد و معالم كان يظن بأنها حضارية، لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع.

ثانيا: إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي: تتمثل هذه الاجراءات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في: (85)

- إصلاح سياسة التخطيط.

- إصلاح النظام الجبائي.

- إصلاح القرض و البنك.

- إصلاح نظام الأسعار .

- إصلاح سياسة التجارة الخارجية.

ثالثا: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية: إن السياسة المطبقة خلال فترة السبعينات من تخطيط وتسيير مركزي نتجت عنها عدة إختلالات خلال هذه الفترة ، جعلت البلاد في وضعية اقتصادية جد صعبة لذلك تقرر إعادة تنظيم عميق للاقتصاد، وفي هذا الإطار ظهرت في بداية الثمانينات سياسة اقتصادية متفتحة تجسدت في شعار من أجل حياة أفضل، فكان إجراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات. (86)

ولقد اعتبر المخطط الخماسي الأول أن إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلاله التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمرکز كل الوظائف في جهة واحدة، حيث نجد 1165 وحدة أساسية تتضمن 19 مؤسسة وطنية فقط. (87)

رابعا: استقلالية المؤسسات العمومية: بدأ الإعلان عن سلسلة جديدة من الإصلاحات سنة 1987 لتدخل حيز التنفيذ سنة 1988 مع القانون رقم 01/88 وهو القانون الذي يدعو إلى استقلالية المؤسسات وتطهيرها ماليا

85 المرجع نفسه، ص 72.

86 دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 361 .

87 ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار الجامعية العامة، الجزائر، 1998، ص 62.

ومحاسبيا وبشرياً، لتتحول إلى مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة تدير أسهمها من قبل ثمانية صناديق مساهمة تحولت فيما بعد إلى إحدى عشر شركة قابضة لها الحق في الملكية والتسيير. (88)

### المطلب الثالث: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء لمحة عن مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال عرض الإجراءات المتخذة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق ومراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن ثم التطرق إلى الجزائر وصندوق النقد الدولي وكذا برامج التعديل الهيكلي من 1995-1998.

#### الفرع الأول: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق

كانت نية الجزائر بالدخول إلى اقتصاد السوق ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990، أمام المجلس الشعبي الوطني وقد اتبعت الجزائر عدة إجراءات ومرت بعدة مراحل للانتقال لأن هذا التحول يتطلب دقة وفعالية الخيارات الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانيات سياسة ووعي و تفهم و تأقلم المواطنين مع النظام الجديد.

غير أن الصعوبة التي يصطدم بها هذا النظام الجديد في البلدان التي تعتمد النظام الاشتراكي هي خضوع تلك الحرية لقيود التوجيه المركزي، من حيث توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداحيل الأشخاص. ولهذا نقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه إلى نظام حر لا بد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل تكاليف ممكنة.

و أخيراً يمكن القول أن عملية الانتقال تتمثل في التحول من نظام اقتصادي مركزي (موجه) إلى نظام يستند إلى السوق (الحر)، من خلال قواعد تسيير السوق و تسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي. (89)

**أولاً: الإجراءات المتخذة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق:** اعتمدت الجزائر ابتداءً من سنة 1988 برنامجاً تصحيحياً بغية تحقيق اللامركزية تدريجياً في عملية صنع القرار و تطوير آليات السوق، هذا من جهة و من جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة و الناتجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاشتراكي الموجه.

<sup>88</sup> عماني لمياء، العولمة المالية وأثار التحرير المالي على الاقتصاديات النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص 154.

<sup>89</sup> عثمانية صبرينة، مقنعي فاطمة الزهراء، تداعيات منطقة اليورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2014، ص 49.

و تمثل هذا البرنامج في مجموعة من الإجراءات و المتمثلة فيمايلي:(90)

-إصلاح القطاعين الزراعي و الصناعي.

-إصلاح نظام الأسعار .

-إنسحاب الخزينة من دائرة التمويل.

-التدرج نحو إلغاء الدعم.

-التطهير المالي للمؤسسات.

ثانيا:مراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق:مما سبق يمكن تحديد ثلاثة مراحل لمرحلة الانتقال من نظام اقتصادي موجه(اشتراكي)إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانيزمات العرض و الطلب(اقتصاد السوق)،وهي:(91)

1. يتم فيها تحرير الأسعار ،فتح الأسواق وتحرير الاقتصاد وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار.

2.هي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات اقتصادية،وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بسلاسة.

3. تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد، كما يمكن أن يحدد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة.

غير أن النوافع المحتملة لعملية التحول و الإصلاح هذه لم تحقق في مجملها لعدم دمج مختلف التدابير وغياب بعض الخطوات الرئيسية التي لاغنى عنها لإنشاء اقتصاد سوق يتسم بالفعالية،فمثلا لم يتضمن إصلاح القطاع الزراعي منح عقود الملكية مما أعاق قدرة المزارعين من القطاع الخاص على تدابير الإئتمانات التجارية، كذلك المؤسسات العامة فقد ظل وضعها المالي صعب بسبب ارتفاع تكلفة تسريح العاملين، فقد أدى ذلك إلى تراكم الخسائر التي أمكن مع ذلك تمويلها بقروض من البنوك التجارية، من هذا الوضع الصعب لاقتصادنا انطلقت الدولة في اتخاذ تدابير و سياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الانتقال إلى اقتصاد السوق ،ولهذا شرعت في تصميم برنامجين اقتصاديين وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي ويتمثل الأول في برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل (1994-1995)، أما الثاني يتمثل في برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998).

90 دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص- ص 368-371.

91 عثمانية صبرينة، مقنعي فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

## الفرع الثاني: الجزائر وصندوق النقد الدولي

بدأ دور صندوق النقد الدولي يتعاضم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائرية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، و أكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

**أولاً: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:** ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية (FMI و BM) من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا بدأ التفاوض مع FMI في فيفري 1989 في سرية تامة والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية.<sup>(92)</sup>

### 1/ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (STAND\_BY1) (30 ماي 1989 – 30 ماي 1990):

أبرمت الجزائر أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية: <sup>(93)</sup>

- ✓ إتباع سياسة نقدية حذرة و أكثر تقييدا.
- ✓ تقليص العجز في الميزانية العامة.
- ✓ متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار).
- ✓ العمل على بداية تحرير الأسعار.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري.

فبدأت خلال عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى، حيث تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

<sup>92</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة الجزائر، 1990، ص 195 .

<sup>93</sup> كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، من الموقع:

<http://digitallibrary.univbatna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/463/1/1/pdf>، بتاريخ 2016/02/25، على الساعة

## 2/ اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني ( 1991/6/3-1992/3/30):<sup>(94)</sup>

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول، اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقد الدولي لإنقاذها من الأزمة والاستعانة بصفة وهذا بإبرام إتفاق ثاني معه في جوان 1991 (STAND\_BY2)، والذي يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا بمقدار 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربعة دفعات، وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه الجزائر على قرض بقيمته 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية. ويتم الاتفاق الثاني تحت الشروط التالية:

- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ إصلاح طريقة تسيير الجهاز المالي المطبقة واستقلاليتها عن الخزينة تدريجيا.
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية و إخضاعها للسوق الحرة.
- ✓ تحرير الأسعار بصورة كبيرة.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي و الجمركي.
- ✓ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- ✓ التقليل من تدخل الدولة.

ولتحقيق الشروط السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات منها:

- إصدار مرسوم في فيفري 1991 لتسهيل تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة الدينار في أبريل من نفس السنة.
- إصدار قانون النقد والقرض في أبريل 1990 من أجل استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة.
- البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة والذي مس الكثير من السلع.

## 3/ اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث ( 1994/04/01-1995/03/31):

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986-1991، كما زادت معدلات خدمة الدين التي

<sup>94</sup> المرجع نفسه، ص 8.

أصبحت ثلثهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات مما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية، فإنها ألحقت أضرارا كبيرة بجهاز الانتاج الذي كان يحتاج إلى القروض، وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها. مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الاجمالي لسد خدمة الديون سنة 1990، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنتاج بصندوق النقد الدولي وذلك من خلال تحرير رسالة القصد(النية) التي على ضوءها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. (95)

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي ساد الركود، لذلك فإن عملية الإستقرار الاقتصادي قد استلزمت رسم الأهداف التالية: (96)

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
- التقليل من الكتلة النقدية، هذا شرط أساسي للتطور السليم و الصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

ثانيا: نتائج اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1989-1995):

تمثل النتائج المحققة خلال فترة الاتفاقيات فيما يلي: (97)

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.
- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات.

---

<sup>95</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية -، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 136، 137.

<sup>96</sup> مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2005، ص 362.

<sup>97</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 190، 191.

- نمو الكتلة النقدية (M2) 21.3% سنة 1991، بعد ما كان معدل النمة 1990 يقدر ب 11.3% في حين تغير PIB بمعدل 0.8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية.

- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدرة 9.3% ليرتفع في سنة 1990 إلى 17.9% ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، المرتفعة أصلا، حيث قدرت 26.7 مليار دولار في سنة 1992، بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5 سنة 1992.

و من النتائج المحققة أيضا: (98)

- تم تخفيض قيمة العملة المحلية ب 40.17% في أبريل 1994، إذ فقدت أكثر من 60% من قيمتها خلال سنة واحدة، حيث رافق هذا التخفيض ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية والطاقوية المدعمة وتحرير أسعار سلع أخرى.

- خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4% في عام 1994، وفي الوقت نفسه تابعت الخزينة العمومية عملية تطهير المؤسسات و تقليص استدانيتها تجاه النظام المصرفي.

- أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن زيادة الاحتياطي من العملات العبة بمقدار 2.64% مليار دولار في عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في عام 1993.

### الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

بعد فشل الاتفاقية السابقة مع مؤسسات النقد الدولية، و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي. وعلى أثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن. (99)

و قامت الجزائر بجملة من الإجراءات تمثلت أهمها فيما يلي: (100)

98 مصطفى محمد العبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 364، 363 .

99 بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

100 ناصر دادي وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية-حالة البنوك-، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 101، 102.

أولاً: السياسة المالية: بالنسبة للسياسة المالية كانت الإجراءات كمايلي:

1. إدخال تحسينات على النظام الجبائي، وذلك بإلغاء الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي، بالإضافة إلى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات منها.
2. إلغاء الالتزام القائم بين الجهاز المصرفي والخزينة العمومية فيما يخص تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية.
3. إقامة سوق مالية.
4. إعادة هيكلة صندوق التوفير والإحتياط وجعله بنكا خاصا بالسكن.

ثانيا: السياسة النقدية: تمثلت إجراءاتها، فيمايلي:

1. الوصول إلى تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب.
2. تطوير سوق نقدي وإدخال أسلوب البيع العلني لقروض بنك الجزائر.
3. استعمال أسلوب السوق المفتوحة في هذه السوق والبيع العلني لسندات الخزينة.
4. تخفيض العملة الوطنية " الدينار".
5. تقليص الكتلة النقدية.

ثالثا: السياسة السعرية: تتمثل الإجراءات المتخذة فيمايلي:

1. إصلاح نظام التسيير برفع الدعم عن الموارد الغذائية والطاقوية وإلغاء الهوامش الربحية للموارد الواسعة الاستهلاك.
2. إعادة دور الأسعار حسب العرض والطلب كما لدى FMI.
3. العمل على تخفيض التضخم.

رابعا: الإصلاحات الهيكلية: نلخص إجراءاتها فيمايلي:

1. تصفية المؤسسات المفلسة خاصة المحلية منها (88 مؤسسة).
2. مواصلة عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بغية تحقيق استقلاليتها وإعادة هيكلة 23 مؤسسة عمومية اقتصادية.

3. المصادقة على قانون الخوصصة والعمل على تجسيده.

4. وضع نظام أحور متكافئ في المؤسسة العمومية الاقتصادية.

5. العمل على حل إشكالية ملكية العقار الفلاحي و رفع مستوى الإنتاج للفلاح.

خامسا: التوازنات الخارجية: تتمثل إجراءاتها في:

1. ارتفاع في الواردات والصادرات خارج المحروقات بنسبة 5% و 9.1% سنة 1994 و 1995 على التوالي.

2. تحسين الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات واحتياطات الصرف، كما اتخذت إجراءات في مجال السكن مثل رفع الإيجار بمعدل 10% بصورة تدريجية حتى يكون مناسباً مع التكاليف الاقتصادية الحقيقية.

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، (هو الأوسع والأشمل يمتد إلى 3 سنوات)، هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف وللوصول إلى ذلك، فإن أهداف الاتفاق هي: (101)

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لجل المعاملات الخارجية.

- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من (PIB) في 1995/1994 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1998/1997.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، وإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداء من 1998.

لقد حقق برنامج التعديل الهيكلي جملة من النتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية: (102)

101 بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195، 196.

102 المرجع نفسه، ص 197، 198.

-ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998 (تضاعف 6.36 مرة).

-ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات، التي بلغت حوالي 10 مليار دولار، هذا وقد سجل تحسن ملحوظ في مورد الدولة من العملة الصعبة في سنوات 1996 ( 13.8 مليار دولار) و 1997 ( 13 مليار دولار).

-أما نسبة خدمات الدين فقد عرفت ارتفاعا بالقياس إلى سنة 1996 و 1997 فمن 30.9% و 30.3% على التوالي، بلغت 48% في سنة 1998 رغم إعادة جدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية خلال مدة برنامج الإصلاح الموسع مع نادي باريس ولندن، نتيجة انخفاض موارد الصادرات وارتفاع المديونية الخارجية.

- انخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 36 دج/دولار سنة 1994 بلغ سعر الصرف 1998 حوالي 58 دج/دولار أي انخفاض بنسبة 61%. من النتائج الإيجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% سنة 1998.

-ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1% في حين بلغت نسبة نمو 10.5% سنة 1995.

### المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

باشرت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام، بهدف تحفيز النمو. و في هذا الإطار فقد تم اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الانتاجية و الخدمية.

وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لازما على السلطة العمومية أن تنتهج سياسات وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد وما صاحبه من تحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

## المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

اقترحت السلطات هذا البرنامج بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني لفترة أربع سنوات من 2001 إلى 2004، وذلك نظرا للمشاكل التي عان منها الاقتصاد الوطني خاصة بعد تجربة التعديل الهيكلي وما خلفه من آثار على المجال الاقتصادي عموما والقطاع الخاص بشكل خصوصي.

### الفرع الأول: مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي

إن برامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية. (103)

والجدول التالي يوضح ذلك.

### جدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج.

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع بالنسب
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

103 نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من 2000-2010، الأكاديمية للدراسات

الاجتماعية

والإنسانية، جامعة حسبية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، العدد التاسع، 2013، ص 46، 47.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا :

- أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة" و " الخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية .

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج سابق الذكر.

- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دج أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساس لتمويل الإجراءات السياسيات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساس على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4% مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار على التوالي أي نسبة 39.12%، 35%، 21.76%، من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تخص إلا ب 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ الرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة

على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة لفرص تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

### الفرع الثاني: أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي: (104)

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- خلق مناصب عمل والحد منها البطالة.

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

و يكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطية تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر، وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاء به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل.

- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية .

### الفرع الثالث: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

تميزت الفترة 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا،

<sup>104</sup> بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة داي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 193، 194.

وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي: (105)

- استثمار إجمالي 46 مليار دولار (أي 3700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8% في سنة 2003).
- تراجع في بطالة من 29% إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء و تسليم 700000 مسكن.
- لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% وإحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار في سنة 2003.
- لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة - الخفية و الجلية - المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من انعكاسات الأزمة العميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة. (106)

### المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعد البرنامج الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة للبلاد والقائمة على التوسع في الإنفاق العام.

#### الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر ب 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي: (107)

#### جدول رقم (05): القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي

الوحدة: مليار دج .

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
----------	--------------------------	-------------------------------

105 زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 188.

106 زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 205 .

107 نبيل بو فليح، مرجع سبق ذكره، ص 47.

1908.5	45.5%	1/برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
555		-السكن.
399.5		-التربية ، التعليم العالي ،التكوين المهني.
200		-برنامج البلدية للتنمية.
250		-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.
192.5		-تزويد السكان بالماء ، الكهرباء ،الغاز.
311.5		-باقي القطاعات.
1703.15	40.5%	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
1300		- قطاع الأشغال العمومية و النقل.
393		-قطاع المياه .
10.15		-قطاع التهيئة العمرانية .
337.2	8%	3- برنامج دعم التنمية الإقتصادي :
312		-الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري
18		-الصناعة و ترقية الإستثمار .
7.2		-السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرف
203.9	4.8%	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية :
99		- العدالة والداخلية.
88.6		- المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية.
16.3		- البريد و التكنولوجيا الحديثة للإتصال.
50	12%	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال.

www.cg.gov.dz/psre /

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الموقع:

الجدول أعلاه يبين :

\*قطاع التنمية المحلية و البشرية: إستفادة من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

\*قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.15 مليار دينار جزائري أي 40.5% من إجمالي البرنامج.

\*قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري: استفادة من 337.2 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.

\*القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203.9 مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة 4.8% من البرنامج التكميلي.

\*قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال: استفادة من 50 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 12% من البرنامج التكميلي .

**الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:**

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها: (108)

\*تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديدها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة تكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

\*تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

\*تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية من طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

\*رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف، والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

**الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)**

تتمثل نتائج هذا البرنامج فيما يلي: (109)

<sup>108</sup> بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص202.

<sup>109</sup> بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، جامعة سطيف، 11 و12 مارس 2013، صص 15، 16.

-اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 – 2009) بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.

-حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2005 – 2007).

-ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7 % سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009 .

-تم الكشف سنة 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار و يرجع ذلك إلى:

• يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حداته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار .

• تتمثل في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:

➤ النقص في نضج الدراسات.

➤ ارتفاع أسعار المواد و غيرها من المدخلات.

➤ شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دينار .

- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية .

- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية .

### المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014.

بالمصادقة على قانون المالية اسنة 2011، دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ وهو برنامج خماسي يعنى أساسا بالاستثمار في الموارد البشرية.

#### الفرع الأول: مضمون برنامج التنمية الخماسي

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب: 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيمايلي: (110)

<sup>110</sup> نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص48.

جدول رقم(06):التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 – 2014

الوحدة:مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	45.42%
- السكن .	3700	
-التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني .	1898	
- الصحة .	619	
- تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية .	1800	
- باقي القطاعات .	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	8400	38.52%
- قطاع الأشغال العمومية و النقل .	5900	
- قطاع المياه.	2000	
- قطاع الهيئة العمرانية .	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية :	3500	16.05%
- الفلاحة و التنمية الريفية .	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي .	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من 2000-2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر،العدد التاسع، 2013 ،ص48 .

يبين الجدول رقم (06) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية و البشرية:لاستفادة من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري،ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج .
  - قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية:يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دينار جزائري،بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.
  - قطاعات الصناعة ، الفلاحة ،الصيد البحري و التشغيل:استفادت من 3500 مليار دينار جزائري،ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.
- عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

الفرع الثاني : أهداف برنامج التنمية الخماسي

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014 بصفة رئيسية إلى: (111)

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية .
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية و تعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه من خلال تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي وتحسين المحيط المالي للمؤسسة .
- مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي.
- تهمين القدرات السياحية و الصناعة التقليدية.
- تهمين الموارد الطاقوية و المنجمية.

### الفرع الثالث: نتائج برنامج التنمية الخماسي

- لقد أسفرت نتائج تطبيق برنامج التنمية الخماسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي على: (112)
- ارتفع الناتج المحلي الخام من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 198 مليار دولار سنة 2011.
  - انخفض معدل البطالة من 17.7% سنة 2004 ليستقر في حدود 10% نهاية سنة 2012 .
  - انخفضت المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 400 مليون دولار سنة 2012.
  - ترقية الصادرات خارج المحروقات إلى 25.77% ( بلغت 1.22 مليار دولار ) سنة 2011 بعدما كانت 0.97 مليار دولار سنة 2010 .
  - الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ طوله 1702 كم وبرنامج المليون سكن ( 2004 – 2014 ) .
  - ميتر الجزائر الذي تم إطلاقه سنة 2011 و الذي يعد في المرتبة الثانية في إفريقيا بعد مصر .
- وبالرغم من الإيجابيات إلا أنه يمكن تسجيل بعض السلبيات تتمثل في:
- ارتفاع حالات التلاعب بالمال العام والرشوة وانتشار الفساد وقد اتضح ذلك من خلال إثارة قضية الشركة الوطنية للمحروقات وميناء الجزائر العاصمة.

<sup>111</sup> علام عثمان ، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 ، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي ، جمهورية مصر ، 25-28 يناير 2015 ، ص 7.

<sup>112</sup> موري سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 169، 170.

- لقد اتسم إنحاز المخطط بالتعثر والتبديد الكبير للموارد العمومية بسبب عدم تفعيل أجهزة الرقابة .
- التأخر في إنحاز العديد من المشاريع نتيجة وجود أخطاء في تقدير تكاليفها كما قد يكون سبب ذلك الضعف في وتيرة إنحاز المشاريع المبرمجة و التي تجاوزت السقف الزمني الذي حدد لها.
- يركز على أعداد المدارس والمستشفيات ومناصب العمل والمسكن دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والسكن.

### المبحث الثالث: مظاهر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي

عرفت الحقبة التي انتقل فيها العالم نحو منطقة تاريخية سابقة إلى مرحلة جديدة بتسارع غير مسبوق و بمتغيرات نوعية تحمل في طياتها حاضرا ومستقبلا تحديات غير اعتيادية إذ أنه من أبرز سمات العالم المعاصر أنه عالم مليء بالمتغيرات المتلاحقة في شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة وضمن هذا المناخ السريع التقلبات تقوم العولمة بما تحمله من سمات كالتكنولوجيا والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية التي كان لها أثر على الاقتصاد الجزائري.

#### المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري والعولمة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها، وكذا العوامل والأسباب التي أدت إليها.

#### الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية

تعرف العولمة الاقتصادية بأنها: "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس فقط في سوق السلع بل في سوق العمل ورأس المال أيضا". (113)

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع و تكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في بقية أجزاء العالم". (114)

<sup>113</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها ، شركاتها تداعياتها)، الدار الجامعية ،مصر، 2006، ص 19.

<sup>114</sup> المرجع نفسه، ص 18 .

و تعرف على أنها: "ظاهرة من الظواهر الكبرى ذات الأبعاد و التحليلات المعتمدة والظواهر الكبرى". (115)

## الفرع الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية

هناك مجموعة من الأهداف الإيجابية للعولمة و تتمثل فيما يلي: (116)

- أنها وسيلة لنشر القيم والمفاهيم وأنماط السلوك البشري عبر التعاون المنسجم مع تخطي الحدود والأعراف والألوان البشرية كافة، ضمن فهم جلي لمضمون العلاقات السياسية و المالية و الإنسانية بين الشعوب.
  - تسويق سريع للسلع التجارية والموارد الإنتاجية لتصبح متداولة بين كافة الأوساط.
  - تحقيق نظرية العدالة الاجتماعية والمساواة الكاملة بين كافة الأفراد والشعوب التي تؤمن تطبيق سليما لشرعية حقوق الإنسان.
  - تطبيق المواطنة الكونية بشكل يسهل معها على المواطن الحصول على كافة الخدمات و مواد الإنتاج واحتياجاته الجبائية كلها من خلال هذا النظام العالمي الجديد الذي تطلق عليه تسمية العولمة .
  - تعزيز الكفاءة بشكل يتوافق مع أنظمة أكثر فعالية للرقابة على النوعية وإصدار شهادة لكل ما يتعلق بالمنتجات والمواصفات والمقاييس.
  - تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.
  - زيادة الإنتاج و تهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي .
  - زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد العالمي.
  - زيادة رأس المال في العالم باستعمال أفضل العمال لإنتاج مرتفع.
- وتتمثل أهم العوامل التي أدت إلى العولمة الاقتصادية فيما يلي: (117)
- انخفاض القيود على التجارة و الاستثمار .
  - التطور الصناعي في الدول النامية و زيادة تكاملها مع السوق العالمي.
  - تكامل أسواق المال الدولية.
  - زيادة أهمية رأس المال الخاص أو الاستثمار الأجنبي.

<sup>115</sup> عبد الكريم بكار، العولمة طبيعتها ووسائلها تحدياتها لتعامل معها، دار الإعلام للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 12.

<sup>116</sup> عماد يوسف، العولمة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص- ص 59- 62.

<sup>117</sup> عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص- ص 9- 15.

• التقدم التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات.

## المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة الأوروبية

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تشهدها الدول فرض على الجزائر التكتل والتعاون أكثر من أي وقت مضى أصبح الاتجاه نحو إقامة علاقات اقتصادية بين دولتين أو عدة دول متباعدة جغرافيا أمرا مفروضا في ظل العولمة الاقتصادية والجزائر بحكم موقعها الجيوستراتيجي قد سارت في هذا الاتجاه إذ هي محل أنظار العديد من الدول المتقدمة، وبذلك تسعى إلى عقد اتفاقيات الشراكة في مختلف المجالات التي فتح الطريق أمام الاستثمارات الشراكات متعددة الجنسيات.

### الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة تعريفها ومضمونها

**أولا: تعريفها:** لقد وقع الاتحاد الاوروي اتفاقيات التعاون مع 3 دول من المغرب العربي خلال عام 1976 وهي الجزائر والمغرب وتونس ومع 4 دول من المشرق العربي مصر، لبنان، الأردن، سوريا وشملت الاتفاقيات أداتان رئيسيتان فعالتان وهي منح الافضلية التجارية والمساعدات المباشرة لتلك الدول حسب بروتوكول مالي مرفق مع اتفاقيات موقعة معها وغطت هذه الاتفاقيات فترة 5 سنوات وفرت دعما ماليا للتنمية الاقتصادية للشركاء.

الاتفاق الذي وقعته الجزائر في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعتبر اتفاقا ابتدائيا احتتم بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروي بعد اختتام الجولة رقم 17 من المفاوضات بين الجانبين والتي من خلالها وضعت الترتيبات الأخيرة بالتوقيع على الإتفاق، ويعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي بمثابة نقلة عامة للجانبين والجدير بالذكر أن الرئيس بوتفليقة سبق أن إتفق مع رومانوا برودي، رئيس اللجنة الاوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر الرئاسة للاتحاد الاوروي في منتصف شهر أكتوبر سنة 2001 على صورة الاسراع في التوقيع على إتفاق الشراكة بين الجانبين وتأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية بالإضافة الى ملف الزراعة الذي لم يتوصل بشأنه الطرفان إلى صيغة التفاهم النهائية، خاصة مصادقة برلمانات دول الاعضاء في الاتحاد الاوروي التي قد تستغرق حوالي 3 سنوات، ما ينتظر أن يدخل اتفاق حيزا للتطبيق بصفة نهائية بعد 10 سنوات. (118)

**ثانيا: مضمون اتفاقية الشراكة الأوروبية:** يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي والموقع في أبريل 2002، بمدينة فالنسيا من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الاوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر في حدود 2010، ويسير هذا الاتفاق في نفس

118 سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2000، ص 210.

المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية، على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضائها.

**بنود اتفاق الشراكة:** ويتضمن النقاط التالية: (119)

- ✓ تطوير المبادلات وضمن انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الاموال.
- ✓ ضمان حرية تنقل رؤوس الاموال الخاصة للاستثمارات المباشرة في الجزائر.
- ✓ تفضيل المبادلات البشرية في إطار إجراءات إدارية.
- ✓ توفير الاطار المناسب للحوار السياسي بين الاطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعامل فيما بينهم.
- ✓ احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان.
- ✓ تشجيع الاندماج المغربي.
- ✓ هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والجزائر الموقع في 1976 بالجزائر.

### الفرع الثاني: أهداف الجزائر من الشراكة الأوروبية.

إن المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة هذه السنوات من ركود على مستوى الانتاج وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى وتأخر ظاهر للعيان في جميع المجالات إذا ما قورنت بمماراتها تونس والمغرب، من ناحية التنظيم أو التسيير، والتكنولوجيا المستعملة.

إضافة إلى ذلك يمكن إستخلاص جملة من أهداف الجزائر من وراء هذا الإتفاق، نوجزها كالتالي: (120)

- ✓ الارتباط بوحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكن من التسريع في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية إلى المستويات الأوروبية.
- ✓ الاستفادة من الاسواق الأوروبية، والمساعدات والقروض المالية والاستثمارات الاجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.
- ✓ خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتشجيع الاستثمار في الجزائر.

<sup>119</sup> علي لزعر وبوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة قلمة، العدد الخامس، جوان، 2009، ص- ص 32-34.

<sup>120</sup> زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية من اقتصاد المخطط الى الاقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 175 .

## الفرع الثالث: أثر الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري

هناك عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الجزائري، منها الايجابي والسلبى:

أولا: الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني: من أهم الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني مايلي: (121)

- سمح إبرام إتفاق الشراكة من تخفيض في نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الانتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الاولية المستوردة من دول الاتحاد الاوروي.
- فيما يخص التفكيك الجمركي، فقد تم الاتفاق على مدة 12 سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل، والذي بدأ سنة 2004، وتعتبر هذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية الوطنية، كي تتأقلم وتتكيف مع المنافسة التي تفرضها المؤسسات الاوروية، كما تسمح هذه المدة للمؤسسات الوطنية بتحضير نفسها بشكل جيد خاصة وأن التفكيك يكون تدريجيا.
- يمكن الاستفادة من المساعدات المالية والفنية التي التزم الطرف الاوروي بتقديمها للجزائر، بحيث يمكن وضع برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي ورفع قدرته على المنافسة، وزيادة مستويات الانتاج والجودة والمواصفات الفنية، خاصة أن الطرف الاوروي التزم بدعم المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الوطنية.
- في مجال الفلاحة تضمن إتفاق الشراكة مايقارب 800 منتج فلاحي، حيث إستفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الاولية الزراعية، التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية.
- تستفيد الجزائر من مسألة القرب الجغرافي للاتحاد الاوروي، وذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتوجات الجزائرية، مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتوجات الجزائرية في الاسواق الأوروبية، لانخفاض التكلفة الاجمالية لعملية التصدير وتحقيق سعر تنافسي للمنتوج.

ثانيا: الآثار السلبية لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني. تتمثل فيمايلي: (122)

121 ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة- اسباب الانضمام النتائج المترتبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص- ص 180-182.

122 المرجع نفسه، ص- ص 184-193.

- إن تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي إلى 5% قد يجعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الأجنبية في دفع نفس النسبة على تصدير سلعها النهائية إلى الجزائر.

- في المجال الفلاحي الذي يمثل 11% من الناتج المحلي الخام وحوالي 24% من اليد العاملة، يمكن أن يتأثر بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتها من المواد الزراعية، وأن العجز الموجود يقدر بين 1.3 و1.5 مليار دولار، ذلك أن هذا القطاع بالجزائر لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الأوروبي 4.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 40% إلى 70% في أوروبا.

- كنتيجة لاتفاق الشراكة فإن الجزائر ستضطر إلى فتح أسواقها أمام منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة، وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة للمنتج الوطني، وذلك رغم أن التعريفات الجمركية ستكون مرتفعة نوعا ما في البداية، فسيكون لهذا الاتفاق غوط كبيرة على النسيج الصناعي الجزائري، الذي مازال في مرحلة الابتدائية، حيث أن الانتاج المحلي يتميز بتكلفة مرتفعة وجودة أقل من نظيره الأوروبي.

- إن تخفيض التعريفات الجمركية أمام المنتجات الأوروبية من جراء الاتفاق، وبسبب قيمة المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد التي تفوق 70%، سيؤدي إلى انخفاض محسوس في عائدات الجزائر من الجباية الجمركية، فقد تضطر إلى البحث عن مصادر جديدة لتغطية هذا النقص، عن طريق فرض المزيد من الضرائب على المواطنين.

- فيما يخص صرف العملة، فإن العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي "اليورو" التي تتنافس في قوتها الدولار الأمريكي، إذ ارتفعت قيمتها منذ بداية 2002، من 1 أورو = 0.8 دولار إلى 1 أورو = 1 دولار وذلك بسبب استقرار السياسي والأمني والاقتصادي لدول الإتحاد، بالإضافة إلى انضمام دول جديدة. لهذا فإن المنتج الجزائري وإن تحسنت نوعيته وانخفضت تكلفته يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية "1 أورو = 80 دينار جزائري"، وبالتالي لن تكون للمنتج الجزائري القدرة الكافية على المنافسة.

### المطلب الثالث: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

بعد إبرام اتفاقية الشراكة مع أوروبا أعلنت الجزائر اختيارها للانفتاح على العالم من خلال سعيها إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

### الفرع الأول: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

أبدت الجزائر سنة 1978 نيتها في الانضمام لنظام التجارة المتعددة الأطراف، المتمثل في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (GATT)، التي أصبحت تعرف منذ 2004 بالمنظمة العالمية للتجارة، ولقد تم تنصيب

سنة 1987 مجموعة العمل القائمة على عملية انضمام الجزائر للاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة إلى مجموعة عمل المنظمة العالمية للتجارة مكلفة بمشروع انضمام الجزائر إليها. (123)

وبهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات متمثلة فيما يلي: (124)

**1/ تقديم طلب الانضمام:** بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الفات إلى المنظمة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة.

**2/ تقديم مذكرة السياسة التجارية:** تحتوي هذه المذكرة التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام على العناصر التالية:

- مقدمة تحتوي على البيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، والعلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

- البنيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.

- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

**الفرع الثاني: الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام**

تسعى الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة والمتمثلة فيما يلي: (125)

**1. انعاش الاقتصاد الوطني:** قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفات الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها

<sup>123</sup> زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والإشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 108.

<sup>124</sup> ناصر دادي عدون و متناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة-الأهداف والعراقيل-، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004، ص 74.

<sup>125</sup> ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 135، 136.

الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق.

2. **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد قامت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وقانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية، إلا انه لم يتم التوصل الى الهدف المنشود، إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات الذي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% فقط.

3. **مسايرة التجارة الدولية:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ويتميز من جهته الجهاز الانتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطة والمعدات الانتاجية، وعدم قدرته على المنافسة ومبادرة التطورات الحديثة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع، فالاحتكاك مع المنتوجات الاجنبية والضغط التنافسي، يمكن المنتج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة لى المنافسة، كما أن التجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر الى الاسواق العالمية والجهوية للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد والسلع، فلا يمكن للجزائر أن تبعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت ان تسير التطورات الحديثة.

### الفرع الثالث: الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري بعد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

هناك عدة آثار متوقعة على الاقتصاد الجزائري من جراء الانضمام الى هذه المنظمة:

أولا: الآثار الإيجابية: وتتمثل فيما يلي: (126)

- بالنسبة للمجال الصناعي ومع تحرير التجارة الخارجية يمكن للجزائر أنتوفر السلع الصناعية التي هي بحاجة اليها بتكاليف اقل وجودة عالية.

- أما المجال الفلاحي الذي يعتبر المجال الأكثر تعقيدا، لأنه يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري نظرا لأن الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، فالانضمام ق يؤدي الى تحسينه وتطويره.

126 زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

- أما مجال الحواجز الجمركية التي كانت مطبقة من قبل، حيث ان دور الجمارك كان حمائيا للمنتوج الجزائري أكثر منه اقتصاديا، وبما ان من شروط المنظمة فتح الاسواق ورفع الحواجز، وجب على الدولة عصرنة إدارة الجمارك وتطويره على مستوى القطر الوطني، بما يتوافق وقوانين المنظمة العالمية للتجارة.
  - أما فيما يخص الجانب المالي و المصرفي، فإن من ايجابيات الانضمام تقوية المنافسة ورفع الاحتكار القائم على هذا القطاع بتوفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية والانفتاح عليها.
- ثانيا: الآثار السلبية: وتتمثل في: (127)

- في مجال الصناعة بعد هذا الانضمام ستفقد الجزائر القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وارتفاع تكاليف الانتاج، إضافة الى أن الصناعة الجزائرية تركز في أغلبها على المواد الخام التي لا تدخل في اتفاقات المنظمة بل في منظمة الويب.
- إن انضمام الجزائر الى المنظمة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجية، فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الاسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز.
- من الناحية الاجتماعية فإن مشكلة البطالة في المدى القصير سيتفاقم، نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الاجنبية المنافسة لها.
- كذلك صعوبة التحكم في رؤوس الاموال عند دخولها وخروجها، مما سيؤثر على السياسة النقدية.

### خلاصة الفصل:

إن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر تتغير بتغير الظروف والوقائع الاقتصادية، ضمن إتباع سياسة المخططات المركزية في تسيير اقتصادها بدءا بالمخطط الثلاثي الأول الذي جاء للنهوض بالاقتصاد الوطني ليليه بعد ذلك أربع مخططات إلى غاية أواخر الثمانينات في ظل الاقتصاد الموجه إلى إتباع سياسية التعديل الهيكلي وسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، حيث أدت الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني بالسلطات الوطنية إلى عقد عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج عن وضعية الاقتصاد الصعبة.

ومع مطلع الألفية تمكنت الجزائر من القيام بعدة برامج و اتفاقيات مع العالم الخارجي من خلال طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن خاضت تجربة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث أفرز هذا الانفتاح نتائج فعلية أثرت على الاقتصاد.



## الفصل الثالث

الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة: تقييم وآفاق

تمهيد:

لقد تأثرت كافة دول العالم بالأزمة المالية العالمية، بدرجات متفاوتة ترتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي. والجزائر هي الأخرى لم تسلم من أثار الأزمة وتأثرت العديد من قطاعاتها بذلك خاصة قطاع المحروقات الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: معالم الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة

المبحث الثاني: تقييم للوضع الاقتصادي في السنوات الأخيرة

المبحث الثالث: التنويع كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي

## المبحث الأول: معالم الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة

تتأثر كافة دول العالم بالأزمة المالية العالمية بدرجات متفاوتة ترتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن التأثير يكون غير مباشر وذلك نظرا لانعدام سوق مالية حقيقية وعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

### المطلب الأول: قنوات انتشار الأزمة المالية

توجد مجموعة من القنوات من شأنها المساهمة في انتشار وتوسع الأزمة المالية، وسيتم التركيز في هذه النقطة على مايلي: (128)

### الفرع الأول: الانتقال عبر أقسام النظام المالي الواحد

من المعلوم أن الأزمة المالية هي مجموعة من حلقات الاضطراب المالي التي تقود إلى الأخطار، هذه الاضطرابات تمس أحد الأسواق التالية سوق الاستدانة (سوق القروض والسندات)، سوق الصرف، سوق الودائع والسوق المالية، كمايلي:

\***القناة الأولى:** تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسه.

\***القناة الثانية:** تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

\***القناة الثالثة:** أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

\***القناة الرابعة:** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات، فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

<sup>128</sup> كمال رزيق وحسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات - الفرص - الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10 و11 نوفمبر 2009، ص 13، 14.

\* **القناة الخامسة:** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال (خسائر الصرف)، وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

\* **القناة السادسة:** إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

\* **القناة السابعة والثامنة** تمثل القناتان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم. فنتيجة ارتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك حديثة الإصدار، بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات الحديثة الإصدار، وهذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الإصدار، مما يعني حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة.

\* **القناة التاسعة و العاشر:** تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال و العكس، حيث أن عددا كبيرا من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية. كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رزمة السوق المالي فقد تضطر البنوك عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الأسهم وبالتالي حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة (الانتقال من أزمة بنكية إلى أزمة السوق المالي). كما أن الانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة بنكية بإمكانية تعرض عدد كبير من البنوك للإفلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي.

\* **القناة الحادية عشرة:** قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة (أزمة سوق مالي) إلى طرح (بيع) الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي و حصولهم على السيولة، مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.

\* **القناة الثانية عشرة:** يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمري الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة، والذي ينجر عنه انخفاض أسعار الأصول المالية في السوق المالي.

### **الفرع الثاني: الانتقال من دولة إلى دولة أخرى**

لقد تطرقنا إلى قنوات انتشار الأزمة المالية من قسم من أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام، غير أن الأزمة المالية لاكتفي بمس كافة النظام المالي بل تتسع لتنتقل إلى نظم مالية في دول أخرى غير الدولة المتعرضة للأزمة، وذلك بالطرق والقنوات التالية:

- الاتفاقيات التجارية وما قد ينجر عنها من ضغوطات على سعر الصرف.

- الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يدفع بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرون في هذه البلدان.

- الميل إلى المحاكاة بين المستثمرين الهيئون (عبارة عن هيئات مالية تقوم بالتسيير الجماعي لإدخارات الأعوان الاقتصاديين) يدفعهم إلى التعامل بنفس الطريقة تجاه العديد من البلدان بالرغم من اختلاف المخاطر المرتبطة بالاستثمار من بلد إلى آخر.

- وجود علاقات و روابط مالية بين مختلف البلدان التي تؤدي إلى انتشار الانعكاسات السلبية وانتقال الصعوبات المالية الظاهرة في بلد ما إلى باقي البلدان الأخرى.

### الفرع الثالث: قناة المعاملات التجارية الخارجية وآثار التغذية العكسية

إن التحرير التجاري المصاحب لتعزيز ظاهرة العولمة قد أدى لمضاعفة حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات، وباعتبار السوق الأمريكية أكبر الأسواق العالمية من حيث الحجم والقوة الشرائية بذلك فهي أكبر مستورد هذا ما يوفر آلية أخرى لنقل تغيرات أسعار السلع المتاجر فيها دوليا من خلال تأثير الدولار على أسعار السلع الأساسية، نظرا لحجم الدولار في فوتره التجارة العالمية وهو ما يدل على أن دخول الولايات المتحدة في ركود سيؤدي لتراجع متفاوت في اقتصاديات دول أخرى.

### المطلب الثاني: سبل انتقال الأزمة في الاقتصاد الجزائري (ترجمة الباحث)

في الجزائر لا توجد قناة انتقال مالية بحتة لأنها شبه غائبة بحكم التكوين للنظام المصرفي والمالي في البلاد وهذا ما اعتبر في الواقع حماية للاقتصاد الجزائري من العدوى المالية اعتمادا على ضعف المطلوبات الأجنبية للمصارف الجزائرية تكاد لا تذكر، لكن الأزمة يمكن أن تعبر عبر الاقتصاد الحقيقي في الجزائر من خلال انخفاض أسعار النفط الناتجة عن الركود العالمي الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري.

### الفرع الأول: الدائرة المالية والبنكية

حتى لو أن الأزمة ذات أصل مالي، لكن آثارها تجارية في الجزائر، فالاتصال القليل في النظام المالي والمصرفي في الجزائر له تأثير في حماية الاقتصاد من الصدمات المالية والاقتصادية البحتة، وقد وقعت الأزمة المالية في البلدان ذات النظام المالي المتطور من خلال حصول أزمة في السيولة، مما يجعل من الضعف الحصول على شروط الائتمان، فتدهور ربحية النظام البنكي وفقا للبيانات المتاحة يعرض النظام المصرفي الجزائري ربحية كبيرة من خلال سيولة كافيته تجعله بعيدا عن الخطر. (129)

- نسبة المرد ودية لحقوق الملكية من البنوك لا تزال ذو قيمة مقدرة معتبرة ووفقا لتقرير من بنك الجزائر، كانت النسبة 25.01% في 2008 مقابل 17.41% في 2007 بالنسبة للبنوك العامة والتي تم تقليل اقتراضها

<sup>129</sup> Banque d'Algérie, Rapport 2008.

لأنها تواجه سيولة زائدة. والمخزون من هذه الأخيرة يقدر بـ 2845.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 2001.2 مليار دينار في نهاية 2007 و 1146.9 مليار دينار في نهاية 2006. (130)

ولكبح الآثار التضخمية من فائض النفط واصل بنك الجزائر منذ عام 2002 لإمتصاص السيولة الزائدة وتعقيم احتياطات النقد الأجنبي، واستخدم التلاعب في نسبة الاحتياطي القانوني واستئناف السيولة مباشرة بنسبة 2.5% على نفس المستوى منذ 1994 ونسبة الاحتياطي القانوني زادت عن 4% في 15 فيفري 2001 ، 4.25% في ديسمبر من نفس العام وسوف يرتفع بـ 6.25% في ديسمبر 2002 وعدلت بالزيادة في جانفي 2008 بـ 8%.

- زادت الودائع تحت الطلب للاحتياط القانوني من 43.5 مليار دينار عام 2001 إلى 122.6 مليار دينار في عام 2002 (تقرير بنك الجزائر 2002) ووصلت في نهاية عام 2008 إلى 394.7 مليار دينار مقابل 272.1 مليار دينار في نهاية عام 2007 ولأجل التخلص من فائض السيولة البنك الجزائري عرض على البنوك التجارية معدل فائدة 3.5%، فنشاط بنك الجزائر منذ 2002 هو قمع السيولة الزائدة فتوقفت التدخلات له من جانب العرض في السوق النقدي من خلال عدم وجود الطلب. وقد برزت سوق مابين البنوك في عام 2002. باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتمويل والحد من تدخلات بنك الجزائر باعتباره مقرض الملاذ الأخير. ويمكن استخدام السوق المفتوحة لانكماش في السوق المتخصصة في أوراق الخزينة في أعقاب تحسن من الخزينة العامة والتطور البطيء في الأوراق المالية الحكومية.

- من جانب ميزان المدفوعات، هيكل الإيرادات يوضح أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر أموال المهاجر والسياحة لا يكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري لضعف كميات كل منها.

- أما الدين الخارجي خفض إلى أقل من 4% من (PIB) مع خدمة الديون، والتي ستكون ضئيلة على الرغم من انخفاض عائدات التصدي، إضافة إلى احتياطات النقد الأجنبي بما يعادل ثلاث سنوات من الواردات، تعمل على عدم حاجة الجزائر للحصول على القروض الدولية وعلاوة على ذلك كانت التعبئة الحديثة 4060 مليون دولار في عام 2008 وحده.

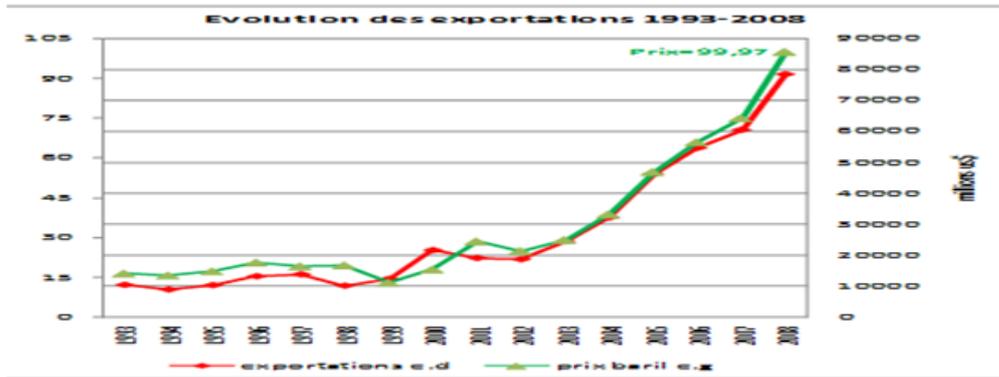
الجزائر على عكس غيرها من الدول النفطية، لم تختار أن تخصص لها صندوق الثروة السيادية والتي تعني استثمار الأموال الفائضة عن ميزانية الدولة من الفوائض البترولية في القطاعات الإستراتيجية. الذي يعمل على طرح أو يفقد احتياطاته من النقد الأجنبي لآثار الأزمة، حيث أن بنك الجزائر أكد أن تفضيلاته توجهت نحو المزيد من الاستثمارات غير المحفوفة بالمخاطر. هذه الاعتبارات في حضم الأزمة المالية تقودنا بعيدا في المدين المتوسط والقصير وتقتصر الصدمة على الحساب الجاري من خلال الميزان التجاري، أما في المدى الطويل لو استمرت الأزمة لمدة سنوات فإن العلامات المالية والبنكية ستظهر، علما أن فائض السيولة هو تعبير عن زيادة الربوع البترولية.

**الفرع الثاني: قنوات انتقال التذبذبات**

130 Idem.

**أولاً: الصدمة التجارية:** إن الأزمة ذات طبيعة تجارية حتى لو كان منشأها أزمة مالية، لكن التغيير في أسعار النفط يؤثر على التوازنات الخارجية والمالية في المقام الأول وعلى النمو الاقتصادي في المقام الثاني، والجزائر بلد يحتوي على نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات من بين المصدرين الأقوى في العالم وانخفاض أسعار النفط تؤثر بوضوح تأثير مزعزع للاستقرار، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (09): تقدير الصادرات.



**Source:** Y. Benabdallah, CREAD/ K Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba ; structurelle ou vulnérabilité De la conjoncture/ L'économie algérienne face à la crise: effets . (Communication).

يمكن ملاحظة من الشكل رقم (9) اعتماد متغير الصادرات كتابع لمتغير أسعار البترول وتحدد مقياساً لمدى الصدمات التجارية على ميزان المدفوعات، زيادة مداخيل التصدير من 21.6 مليار دولار في عام 2000 حتى 38.6 مليار دولار في 2004 وأكثر من 78.5 مليار دولار في عام 2008، وتطور أسعار النفط تقريباً على نفس الترتيب من 17.9 مليار دولار في 2000 حتى 38.6 مليار دولار في 2004 و100 مليار دولار في 2008.

كانت الأزمة واضحة على نطاق واسع في إحصاءات التجارة الخارجية للأشهر الأولى من عام 2009 وفقاً للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء (CNIS) للجمارك، بلغت الصادرات 13.72 مليار دولار في نهاية الأشهر الأربعة الأولى من عام 2009 بانخفاض قدره 46.62% خلال نفس الفترة، وفي الوقت نفسه بلغت الواردات 13.20 مليار دولار بزيادة قدرها 5.90% خلال الفترة نفسها، وزاد الفائض التجاري لنفس الفترة من 13.23 مليار دولار في 2008 إلى 512 مليار دولار من متوسط قدره 99.9 مليار دولار في 2008. أما سعر البترول انخفض إلى متوسط نحو 50 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2009 و56 دولار خلال السداسي الأول من نفس السنة ومعدل تغطية الصادرات للواردات انخفض إلى 106% مقابل 210% للفترة نفسها من عام 2008، على أساس سعر متوسط سنوي قدره 54 دولار فحسب صندوق النقد الدولي، فإنه توقع حصول عجز في الحساب الجاري في 2009، خصوصاً أن الجزائر تعاني من عجز أكثر أهمية في التوازن مع

العوامل والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج، على الرغم من الزيادة في أسعار النفط خلال متوسط الربع الأول من سنة 2009. (131)

ثانيا: القناة المالية (الميزانية): تعتمد إيرادات الميزانية اعتمادا كبيرا على تقلبات أسعار النفط، وأن خطر الانتقال لتقلبات أسعار النفط في بقية قطاعات الاقتصاد لا تقل أهمية نظرا للوزن العام للدولة (أكثر من 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وأن وزن الضرائب النفطية من موارد الميزانية اتجهت نحو الأعلى بسبب تخفيض قيمة العملة زيادة في حجم الصادرات الهيدروكربونية، ارتفاع أسعار النفط، تكون أحيانا من التخفيضات الضريبية العادية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، زيادة عائدات الحكومة من 5.27٪ في 1993 إلى متوسط قدره حوالي 38٪ بين عامي 2000 و 2004.

هذا المتوسط لن يخف أثناء ارتفاع معدل التذبذب لان الإيرادات من 33.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 1997 حتى 27.1٪ في عام 1998 لترتفع أكثر من 39٪ في عام 2000. أما الموازنة الاستثمارية ليست سوى جزء من الاستثمارات العامة في مسار الضرائب البترولية على رؤوس الأموال في الميزانية منذ 1985، واستمرت حتى عام 1992 بسبب انخفاض الإيرادات ذاك العام. من ذلك التاريخ، ارتفاع أسعار البترول حفزت الدولة لتحرير بعض القيود المفروضة على الموارد وبعض برامج التعديل الهيكلي. والخماسية الثانية (2010/2014) هي التعبير عن هذا الالتزام الجديد من قبل الدولة، بميزانية إجمالية تتجاوز 280 مليار دولار، تعترف الحكومة لتزويد البلاد بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الحديثة، زيادة حصة رأس المال للتجهيزات في الميزانية من مجموع النفقات وهو شيء جد لافت للنظر في عام 2006، مقدار رأس المال للتجهيزات المتوقع في الميزانية لأول مرة في تاريخ الجزائر أعلى من ميزانية التشغيل، من حيث الإنجازات نفقات التجهيزات هي مشابهة جدا لتلك المخصصة للتشغيل في عام 2007 وصلت 15.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17٪ للتشغيل منذ عام 2005 برامج البنية التحتية تلقت وزن كبير في جهود الاستثمار العام. (132)

### المطلب الثالث: الوضعية الاقتصادية في الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تأخر الإصلاحات وعدم كفاية التعديلات عبر عائدات البترول وأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة 2008-2011.

### الفرع الأول: تأخر الإصلاحات وعدم كفاية التعديلات عبر عائدات البترول (ترجمة الباحث)

أولا: التعمق في التخصص الأولي: إن حجم الصدمات وعدم الاستقرار اللذان يتسببان في النمو يعتمدان على درجة الانفتاح وتنوع الصادرات حيث نستطيع الحكم على فعالية سياسات الانفتاح من خلال تحليل تغير هيكل

<sup>131</sup> FMI (2009), Rapport Algérie

<sup>132</sup> Y. benabdallah. « Le développement des infrastructures en Algérie: quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? » À paraître dans « Attractivité et conditions de l'émergence en Méditerranée », ouvrage coordonné par Hakim Ben Hamouda, Nassim Oulmane et René Sandretto.

الصادرات بالمقارنة مع متوسط البلدان النامية، فالجزائر بلد متخصص للغاية في تصدير البترول حيث أن درجة تركيز صادراتها زادت بسبب ارتفاع الأسعار وكميات النفط بالمقارنة مع دول في منطقة التجارة الحرة الأوروبية ومتوسطة، كما لها درجة تركيز كبيرة في الصادرات. على سبيل المثال، تقدر هذه النسبة 0.187 لتونس، 0.169 في المغرب و0.356 لمصر، وقد زادت حصة الصادرات المصنعة نتيجة لسياسات التنويع التي بذلت من قبل هذه البلدان. ففي دول الأوبك تبقى الجزائر هي البلد الأكثر اعتمادا على الصادرات النفطية ويرافق ارتفاع مستوى تركيز الصادرات تطوير منابع النفط والغاز على حساب المتلقين لها (التصنيع). والنتيجة هي تنمية الصادرات من المنتجات الأولية على حساب المنتجات المكررة 32،8٪ من إجمالي الصادرات في عام 1996، أما المنتجات المعالجة في وحدة التخزين مستواها تعدى 23.4٪ في عام 2006 للاستفادة من المنتجات الخام (النفط الخام والغاز الطبيعي). (133)

الجزائر تسعى للاستئناف اليوم وذلك بفضل برنامج طموح للاستثمار في سوناطراك (أكثر من 50 مليار دولار)، معدل التصدير للاقتصاد عرف ارتفاع قوي ومطرد، بينما الصادرات غير النفطية نسبة إلى الناتج المحلي غير النفطي قد ركزت عند حوالي 2٪ من 74 فرعا من جدول التعريف للمنتجات الجزائرية خلال الفترة 2006/1992، وكلها ذات الصلة بمجال النفط واستخراج الفوسفات. (134)

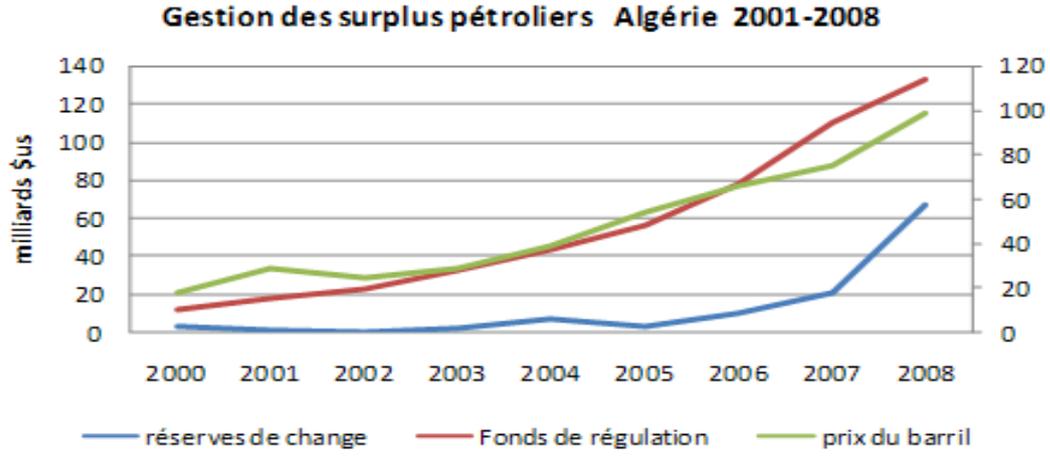
**ثانيا: صناديق التعديل:** الجزائر كغيرها من البلدان المنتجة للنفط أنشأت صندوق يسمى (FRR) التي تغذيه عائدات النفط الزائدة من الضرائب بالنسبة إلى السعر المرجعي من 19 دولار من عام 2001 حتى 2008 و37 دولار في 2009. وعلى ضوء هذه المداخل استخدمت كوسيلة للهروب من الآثار السلبية للركود في أسواق النفط، هل وجود هذه الأموال هو في الحقيقة شرطا كافيا للحفاظ على ميزان المدفوعات، والمالية العامة والنمو الاقتصادي بشكل عام، وتقلب معدلات التبادل التجاري على المدى الطويل؟ تبين التجربة أن هذه الأموال لم تصمد لفترة طويلة من تدهور معدلات التبادل التجاري، وانهارت بين عامي 1980 و1990 في نيجيريا وفنزويلا. ومن طبيعة هذه الصناديق مغداة من الفوائض المالية علما أنه لا يوجد ضمان لتحقيق وفورات متراكمة من السنوات الأخيرة لتعويض العجز في أي تراجع. وعلاوة على ذلك، فإن مع وجود هذه الصناديق زاد الميل للاقتراض. لكن هذه الصناديق في الجزائر ينظر إليها كأفضل أداة لإدارة عائدات البترول على المدى القصير والمتوسط وفي المدى البعيد، يجب علينا أن ننتظر نتائج البرامج القائمة للاستثمار في البنية التحتية. (135)

<sup>133</sup> Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de Annaba, op. cit .

<sup>134</sup> Idem.

<sup>135</sup> IMF (2005), Annual report.

شكل رقم (10): تسيير الفائض البترولي في الجزائر 2001-2008



**Source:**Y. Benabdallah,CREAD/K. Oukaci, université de Bejaia /N. Chettab, université de Annaba;structurelle ou vulnérabilité De la conjoncture/ L'économie algérienne face à la crise: effets.(communication)

الفرع الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة 2008-2011

حسب ما سبق ذكره عن الاقتصاد الجزائري يمكن إجمال أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر في الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجدول التالي:

2011	2010	2009	2008	السنة المتغير
188,681,099,191	161,979,441,019	138,119,949,895	1188,681,099,19	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
0.8	1.0	2.0	1.4	إجمالي خدمة الديون (% من صادرات السلع والخدمات والدخل)
19,687,654,609	12,146,000,000	401,000,000	34,440,000,000	رصيد الحسابات الجارية (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
-0.3	0.4	-5.4	9.3	فائض أو عجز في النقدية (% من إجمالي الناتج المحلي)
5,244	4,567	3,952	4,967	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
11.4	16.2	-11.3	14.6	التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)

جدول رقم (7): مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة 2011-2008

المصدر: البنك الدولي، من الموقع:

[data.albankaldawli.org/indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator)

حسب ما يبدو أن الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد إعادة انتخابه في 09 أفريل تبشر بالخير، لأنه تحققت في هذه الفترة عدة إيجابيات منها:

حسب تصنيف **FMI** للجزائر بأنها من البلدان الصافية على مستوى القارة الإفريقية خصوصا من ناحية الديون، وفي البلدان النامية عموما وذلك بفضل سياسة التسديد المسبق لديونها. (136) إضافة إلى:

- حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي 143 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2008، أي بزيادة قدرها 30 مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في 2007، فبعد عامين الواردات خفضت للنصف.

- خطة الانتعاش للاستثمار في البنية التحتية أساسا 150 مليار دولار، كلها عوامل جعلت السوق الجزائرية واحدة من أكثر دول جنوب البحر الأبيض المتوسط المرغوب الاستثمار فيها. فالجزائر كمثيلا لها من البلدان التي تم الاستخفاف بها لعدم انفتاحها على العوامة الاقتصادية والمالية، لكن في المقابل وجدت نفسها في حالة مميزة وقت اندلاع الأزمة المالية العالمية. حيث نجد **FMI** أول من يعترف أن قلة تكاملها مع الاقتصاد العالمي يحميها من انتقال العدوى، لكن لسليبات التبعية في الميزانية وتجارة الجزائر للقطاع "الهيدروكربوني" يجعلها عرضة للتقلبات الناتجة عن التغيير في أسعار البترول. أما ردود فعل السلطات الجزائرية للأزمة المالية هي في قمة الرهانات وللأسف إن الحالة المزرية للقطاعات الإنتاجية الوطنية والعمالة في الزراعة والصناعة، جعلت من الاقتصاد المحلي الآن غير مستفيد من الاستثمارات المبرمجة بالرغم من أنها ممولة برؤوس أموال عامة.

ومن العيوب التي يمكن تحويلها إلى فضائل حسب رأي **FMI** في تقريره الأخير حول الوضعية المالية نذكر مايلي:

- إجمالي الديون الخارجية متدني حوالي 3% من **PIB** في عام 2008، والمداحيل المتاحة من صادرات النفط والغاز قد أتاحت في السنوات الأربع الأخيرة توفير ما يعادل تخفيض نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي دون عتبة 1% من **PIB**.

- المطلوبات الأجنبية للمصارف الجزائرية منخفضة أقل من 1% من التزاماتها.

- الجهاز المصرفي 90% منه من الأموال العامة للدولة فظلت مخاطر الائتمان على القروض المصرفية محدودة.

<sup>136</sup> الاقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية العالمية، من الموقع:

- الاستثمار في الحوافظ المالية الأجنبية غير مسموح به لحد الآن.

- ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة نسبيا 1% من PIB للمتوسط، أي ما يعادل 8.5 مليار دولار في السنوات العشرة الأخيرة، إعادة الأرباح زادت خلال الأزمة، لكن هذا لا يمثل أي تأثير كبير 1% من الإحتياطات الوطنية. (137)

- القنوات الأخرى الممكنة للعدوى السياحة والتحويلات المالية من المهاجرين، هذين البندين لا يشكلان إلا تأثيرا ضعيفا في ميزان المدفوعات بضعف أنشطة السياحة وتمويلات المهاجرين.

في النهاية لا يبقى إلا الانخفاض لفترة طويلة في أسعار البترول الذي يمكن أن يعوق نمو PIB في المدى المتوسط، واستنادا إلى البرنامج الاستثماري الطموح الذي أسندته الدولة لهذا القطاع وخصوصا أن الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا.

### المبحث الثاني: تقييم للوضع الاقتصادي في السنوات الأخيرة

مما سبق ذكره في المبحث الأول نستنتج بأن معابر انتقال الأزمة في الجزائر كانت عبر الاقتصاد الحقيقي، هذا ما حفزنا إلى البحث في تقييم لبعض المؤشرات الاقتصادية والمالية في الجزائر في هذا المبحث، ولمعرفة مدى قرب أو تباعد الاقتصاد الجزائري عن الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: تقييم للوضع المالية لبورصة الجزائر

حتى سنة 1989 لم تكن مفاهيم عديدة متداولة على غرار السوق المالي، آلياته، أعوانه، أدواته وعملياته إذ لا معنى لوجود سوق مالي في ظل تنمية مخططة وتمويل إداري وملكية مطلقة للدولة، لكن التحول من نموذج اقتصادي لآخر يحتم التغيير في البيئة المحيطة، ففي البداية تم إنشاء السوق النقدي للتعاملات قصيرة الأجل سنة 1989 أي قبل صدور قانون النقد والقرض. (138)

وقد حدد هذا الأخير بوضوح كيفية تسيير وتنظيم السوق والتي أوكلت للبنك المركزي، في حين يتولى مجلس النقد والقرض منح التراخيص للمؤسسات للتعامل في سوق النقد شريطة اقتضار ذلك على الاقتراض، في حين تعد المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية أعوان رئيسية وينصرف ذلك إلى شركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. في هذا السوق يتم التحكم في السيولة وإدارتها وفق الحاجة ويتولى البنك المركزي ذلك تماشيا مع السياسة النقدية وأهدافها. وضمن السوق النقدي نجد ما بين البنوك

<sup>137</sup> ALGÉRIE 2009; DOSSIER RISQUES ET OPPORTUNITÉS OPPORTUNITÉS, 15 JUIN 2009, REVUE N°122.

<sup>138</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 213.

لإعادة التمويل عند نقص السيولة لجوءا إلى البنك المركزي لإعادة الخصم، وتستند القوانين المنظمة للسوق النقدي للنظام رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 عن البنك المركزي، الذي أدخل في نفس السنة نظام البرمجة المالية ولكنه ظل معتمدا على التسقيف أو التعديل الكمي كأداة نقدية مباشرة للتدخل في السياسة النقدية من خلال تحجيم عمليات إعادة الخصم ووضع حد أقصى للائتمان الموجه لتغطية حاجات المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء ليتخلى عن ذلك سنة 1992 ويجول جزء معتبر من إعادة تمويل البنوك سنة 1993 إلى سوق رأس المال.

\* **سوق رأس المال أو بورصة الجزائر:** رغم البداية المحتشمة لبورصة الجزائر تعد مؤشرا ملموسا على الإصلاحات المواكبة لمسار التحول نحو اقتصاد السوق، وقد جاء قرار الإنشاء سنة 1990، بعد أن تحولت المؤسسات العمومية المستقلة إلى شركات مساهمة حسب أحكام القانون التجاري المكمل لقوانين 1988، ورأسمال يعكس مساهمة صناديق المساهمة تأسست شركة القيم المنقولة (SVM) لتغيير التسمية سنة 1991. من خلال ثلاثة مراسيم تنفيذية إلى بورصة القيم المنقولة. وتوالى بعد ذلك عن وزارة المالية صدور خمسة مراسيم سنة 1997 تصب كلها في الغرض ذاته وهو إنشاء بورصة بالمعايير المتعارف حولها، وشمل الإطار الإداري والتنظيمي سنة 1993 تبنى هيئتين:

\* **شركة إدارة بورصة القيم (SGBV):** وهي شركة مساهمة تأسست فعليا في 25 ماي 1997 رأس مالها يعكس حصص متساوية للوسطاء.

\* **لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB):** تمثل سلطة سوق القيم المنقولة وقد تأسست فعليا سنة 1996، مسيرة من خلال إعانة تقتطع من ميزانية الدولة،

### الفرع الأول: الوضعية الحالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر

فحسب ما قال سعيد بن عياد في جريدة الشعب الاقتصادي عن وضعية مؤسسات بورصة الجزائر:

لقد أنهت بورصة الجزائر السنة المالية 2011 بمؤشرات يطبعها الاستقرار بينما في 2012 واصلت برنامج العصرية و التحديث الذي باشرت فيه، حيث لا يتوقف الحديث عن السوق المالية التي تنتعش أحيانا وتتراخي أحيانا أخرى، فتعطي الانطباع على أنها تعيش على هامش الساحة الاقتصادية الاستثمارية والمالية، فمنذ نشأتها العسيرة قبل أربعة عشرة عاما لم تتمكن بورصة الجزائر من فرض وجودها على الساحة المالية والاقتصادية المحلية وهذا ما يثبتته العدد الضئيل للمؤسسات المدرجة فيها حيث في فيفري سنة 1999 فتح " مجمع صيدال " رأسماله للعرض العمومي للبيع وفي سبتمبر من نفس السنة ، استوفى الشروط للدخول في البورصة .

وفي جوان 1999 فتحت مؤسسة " الأوراسي " رأسمالها للعرض العمومي للبيع وفي 14 فيفري 2000 استوفت الشروط للانضمام رسميا في البورصة. وفي نوفمبر 2010 تمكنت مؤسسة " إيناس " للتأمينات من رفع رأسمالها عن طريق الاكتتاب، وفي مارس 2011 دخلت رسميا في البورصة. حيث تفيد مصادر البورصة أن القيمة المتداولة لأسهم مجمع صيدال خلال سنة 2011 بلغت 1.580.051 دينار جزائري مع آخر سعر للإغلاق بقيمة 715 دينار جزائري للسهم، ويعود ارتفاع سعر سهم صيدال إلى تطور الحالة المالية للمؤسسة وسياسة توزيع الأرباح التي تتزايد خلال السنوات الأخيرة بنسبة 6% إلى جانب الأثر الفعال للآفاق المسطرة برصد مشروع للاستثمار و التنمية في الصناعات الدوائية بقيمة 16.5 مليار دينار. من جانب آخر حقق فندق الأوراسي قيمة تداول في سنة 2011 بلغت 447445 دينار جزائري بسعر إغلاق 500 دينار جزائري للسهم، ويتواصل سعر سهم الأوراسي في الارتفاع بفضل جملة عوامل منها مستوى الأرباح للنشاطات بأكثر من 10% خلال الثلاث سنوات الأخيرة وكذا جودة الخدمات الرفيعة التي تسمح بمراجعة للأسعار مما يرجع بأثر مباشر على رقم الأعمال، وأيضا بفضل انتماء ثلاث وحدات فندقية جديدة تقع بالجنوب لمؤسسة فندق الأوراسي، مما يشجع على تنويع الفندقية الصحراوية. لكن بالمقابل يبقى سعر سهم مؤسسة أليناس للتأمينات وهي من القطاع الخاص مستمرا على نفس القيمة المقدرة بـ 830 دينار جزائري مع تحقيق قيمة متداولة في نفس السنة بـ 141.500.890 دينار جزائري، والسبب حسب ذات الجهة يرجع إلى تطبيق إجراءات عقد السيولة المبرم بين الوسيط المرافق ويتمثل في بنك القرض الشعبي الجزائري من جهة والشركة.

وفي مجال السندات فإن سند دهلي عرف تطورا طفيفا فيما سجل سند سونلغاز الذي عرف ركودا في الأشهر الأولى من سنة 2011 وانتعاشا محسوس في أواخر السنة، وبالمناسبة يلاحظ أن البورصة سجلت وصول سندات إلى آجالها القانونية المحددة منها سند اتصالات الجزائر بلغ اجله في 17 أكتوبر 2011.

والجدول الموالي يوضح الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حاليا:

#### جدول رقم (08): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حاليا

الرمز	الاسم	نوع النشاط	الحصة	معدل الفائدة %	القيمة الاسمية
ALL	ALLIANCE ASSURANCES	ASSURANCE	Titre de Capital	/	200
AUR	EGH EL AURASSI	HOTELERIE	Titre de Capital	/	250
ROUI	NCA-ROUIBA	AGROALIMENTAIRE	Titre de Capital	/	100
SAI	SAIDAL	PHARMACEUTIQUE	Titre de Capital	/	250
SZ14	SONELGAZ	ELECTRICITÉ ET GAZ	Titre de Creance	6.5	/
DH16	Spa DAHLI	HOTELERIE	Titre de Creance	6.25	/

source: www.sgbv.dz

## الفرع الثاني: بورصة الجزائر في آخر الترتيب العالمي

تعد بورصة الجزائر التي تم إنشاؤها سنة 1997 أصغر بورصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برأس مال لا يتعدى 13 مليار دينار جزائري أي أقل من 0.01 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للبلاد من خلال 4 مؤسسات مدرجة فيها، وهو رقم ضئيل رغم السيولة النقدية الهائلة. فمنذ فترة طويلة تتشابه سوق الأسهم في الجزائر مع اقتصاد البلاد، من حيث كثرة القيود التنظيمية وضعف القدرات التنافسية وتراجع الأداء بالنسبة للإمكانات، حيث تتدّيل الجزائر الترتيب العالمي لمقياس كفاءة أسواق المال، الذي يندرج في إطار تقرير المنافسة الدولي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعامي 2013-2014، حيث تحتل المرتبة 143 من أصل 148 دولة شملها التقرير نظرا للغياب شبه التام للبورصة الجزائرية في تمويل نشاطات الاقتصاد الوطني. ويعتمد مقياس كفاءة أسواق المال، على ثماني محددات رئيسية في تقرير دافوس العالمي، حيث نالت الجزائر في المحدد الأول، توفر الخدمات المالية المرتبة 141 عالميا، وفي المحدد الثاني القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية 144، وفي الثالث سهولة الحصول على القروض 86، وفي المحدد السابع تنظيم بورصات الأوراق المالية المرتبة 142.

ونظرا للغياب شبه التام للبورصة الجزائرية في تمويل نشاطات الاقتصاد الوطني، إذ نجد أربع مؤسسات فقط مدرجة في البورصة الجزائرية هي مصبرات الجزائر الجديدة "روبية" إلى جانب مؤسسة "الأوراسي" و "مؤسسة صيدال" و "أليانس" للتأمينات، هذا ما يثبت النتائج الهزيلة لبورصة الجزائر التي قدرت قيمة التداولات فيها خلال 2013 بحوالي 100 مليون دينار جزائري فقط، وهو حجم ضئيل جدا إذا ما قارناه بالدول المجاورة من جهة

وبالقدرات الاقتصادية للجزائر من جهة أخرى. ويؤكد تقرير صندوق النقد العربي هذا الوضع في تقريره الخاص بالربع الثالث لسنة 2013، إذ يشير إلى أن مؤشرات الأسعار للبورصة واصلت أداءها الضعيف مسجلة انخفاضا بـ 1.8 بالمائة، كما يشير إلى انخفاض القيمة السوقية في نفس الفترة مسجلة حوالي 122 مليون دولار. أما بالنسبة لنشاط التداول، فيقول التقرير إن قيمة الأسهم المتداولة لم تتعدى 261.2 ألف دولار.

وهذا وضع بعيد جدا عن ذلك الذي تعرفه البورصات العربية، حتى أن بورصة فلسطين التي بلغت قيمة الأسهم المتداولة بها في نفس الفترة 65.6 مليون دولار، فيما سجلت قيمتها السوقية ارتفاعا لتبلغ 2.8 مليار دولار. وهذا مثال فقط من ضمن أمثلة أخرى كثيرة في المنطقة العربية، حيث يتضح ضآلة نشاط بورصة الجزائر التي لا يتعدى عدد الشركات المدرجة بها حاليا ستا، أربع منها على شكل أسهم وهي "صيدال" و "الأوراسي" و "أليانس للتأمينات" و "روبية"، واثنان عن طريق السندات وهي "سونلغاز" وشركة "دهلي".

وإذا كان دخول شركات خاصة للبورصة عاملا مشجعا، لأنها لم تعرف في بداياتها خلال التسعينيات سوى إدراج أسهم وسندات لمؤسسات عمومية، فإن الأمور لم تسر في الطريق الذي رسمه مسؤولوها، ليبقى الجمود هو سمتها الأولى والدائمة. (139)

### الفرع الثالث: تعديلات على القانون العام لبورصة الجزائر

تحاول بورصة الجزائر في الفترة الأخيرة، إحداث ديناميكية في عملها عبر ملتقيات تحسيسية والمشاركة في أهم اللقاءات ذات العلاقة بالسوق المالية في بلادنا، ويسعى مسؤولوها من خلال ذلك إلى إقناع أكبر عدد ممكن من المؤسسات للجوء إلى هذه الآلية التمويلية التي لم تجد بعد صدق في وسط الأعمال، لتبقى بذلك هذه الهيئة في وضعية نادر حدوثها في بلدان أخرى، بالرغم من الأهمية التي تلعبها البورصة في كل الاقتصاديات، ولإعادة بعث نشاط البورصة الجزائرية منح مجلس مساهمات الدولة خلال اجتماعه في 26 سبتمبر الماضي الضوء الأخضر لدخول 10 مؤسسات وطنية في البورصة كشركة "كوسيدار" وبنك "القرض الشعبي الجزائري"، "موبيليس" وشركة التأمينات "كار" والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" ومؤسسات عمومية للإسمنت، في حين لم يتم تحديد النسبة المئوية لرأس مال كل مؤسسة ليتم تداوله وشروط الدخول إلى البورصة. وينتظر أن تمنح الحكومة موافقتها في مرحلة ثانية لشركات وطنية أخرى لدخول البورصة كالمخطوط الجوية الجزائرية، نفطال، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية وهذا بهدف الوصول إلى إدخال 40 شركة عمومية في البورصة قبل نهاية 2015، وبالتالي ضخ ديناميكية جديدة وإضافية في بورصة الجزائر. كما اعتمدت الحكومة أيضا سياسة تحفيز الشركات الوطنية للانضمام إلى البورصة، بعد العزوف الذي تبديه مؤسسات القطاع الخاص. ومن بين المؤسسات التي انضمت إلى البورصة، المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام".

أما التعديل الثاني فيخص إعادة النظر ومراجعة شروط القبول الخاصة بالسوق الرئيسية للشركات الكبيرة وتخص الأسهم الأدنى الذي رفعت قيمته إلى 500 مليون دينار جزائري بدل 100 مليون دينار جزائري، فيما تم تقليص عدد المساهمين من 300 إلى 150. وهذا بعض من جملة الإجراءات والامتيازات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2014 لتشجيع انخراط المؤسسات بالبورصة، والتي بدأت أولى بوادرها تظهر في الإعلان عن انخراط ثماني مؤسسات كبرى من بينها سبع مؤسسات عمومية هي موبيليس وكوسيدار والقرض الشعبي الوطني وشركة التأمينات لاكار وثلاثة مصانع إسمنت (التي وافق مجلس مساهمات الدولة مؤخرا على إدراجها في البورصة) فضلا عن مؤسسة واحدة تابعة للقطاع الخاص التي انخرطت هي الأخرى ببورصة الجزائر سنة 2014.

<sup>139</sup>محمد سيدمو، من

وفيما يخص سوق السندات، فيشترط على المؤسسة الراغبة في إصدار قرض سندي أن تملك رأسمال لا يقل عن 500 مليون دينار جزائري وإصدار قيمة رسمية تقدر بـ 500 مليون دينار جزائري على الأقل، كما تم إنشاء سوق الكتل الخاص بالسندات العمومية لتحسين السيولة المتداولة في البورصة. (140)

### المطلب الثاني: تقييم لبعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض حجم الصادرات من النفط والغاز وزيادة في الواردات، حيث سجلت الجزائر تراجعاً حاداً في الفائض التجاري في عام 2014، مما أثر هذا الهبوط على إحتياطات الصرف.

### الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يستند قانون المالية 2015 على فرضية نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.4% و 4.2% في خارج قطاع المحروقات عام 2015. ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن معدل نمو الاقتصاد الجزائري الذي كان قد استقر عند 2.8% في عام 2013، وسجل زيادة كبيرة في عام 2014 بـ 4%. حيث أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على النفط والغاز لعدة أسباب، إضافة إلى مساهمته المباشرة في تكوين حسابات الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل قطاع النفط والغاز 95% من عائدات التصدير و 60% من عائدات الدولة.

في ظل هذه الظروف، فإن الانخفاض لفترة طويلة في أسعار النفط يشكل خطراً على التوازن الاقتصادي الكلي للبلد. أما على القصير نستطيع المواجهة من خلال نظام الميزانية (سعر المالية من النفط 37 دولار، والضرائب المفروضة وراء هذه القاعدة، إضافة إلى مداخيل صندوق الاستقرار النفطي (FRR) قدرت بـ 55 مليار دولار في نهاية 2014، أما الإحتياطي النقدي قدر بـ 188 مليار دولار في أواخر عام 2014 في انتظار تحقيق التنويع في العمق للاقتصاد. والشكل الموالي يوضح ذلك:

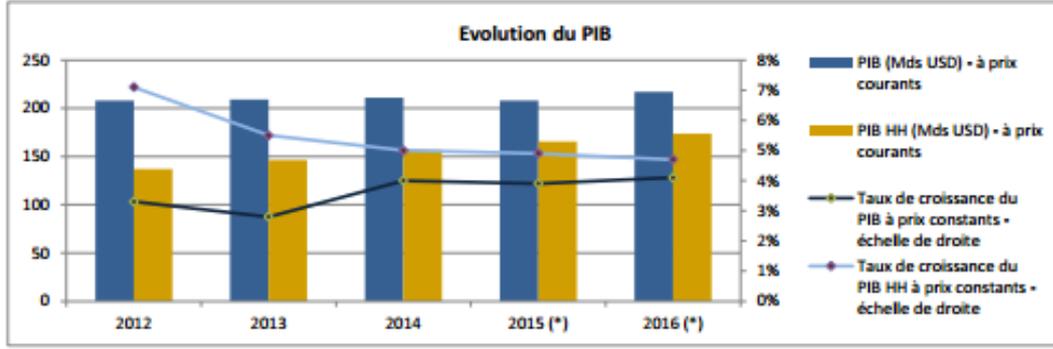
<sup>140</sup> من الانترنت حسب عدة مواقع تالية:

[www.el-massa.com/ar/content/view/82440/41/](http://www.el-massa.com/ar/content/view/82440/41/)

[www.ennaharonline.com/ar/algeria\\_news/185869.html](http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html)

[www.elkhabar.com/ar/economie/363542.htm](http://www.elkhabar.com/ar/economie/363542.htm)

## الشكل رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي.



Source: Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015  
<https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/409284>.

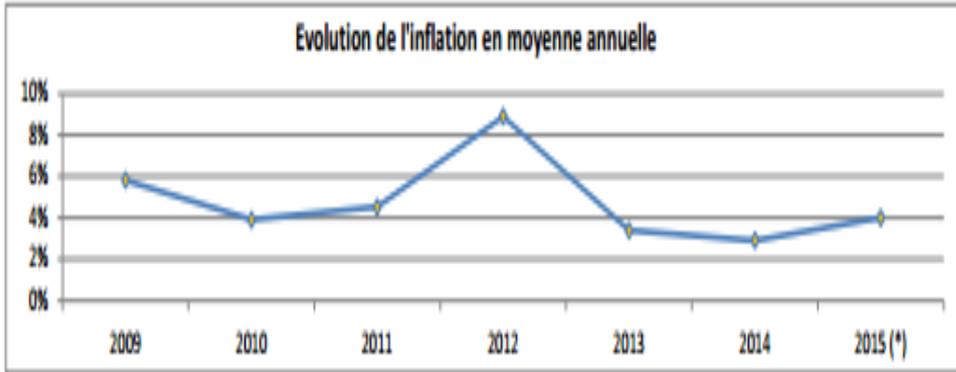
### الفرع الثاني: معدل التضخم

بلغ معدل التضخم 2.9% في عام 2014 وفقا للديوان الوطني للإحصاءات، مقابل 3.3% عام 2013، الناتج عن إعادة تقييم رواتب ومخصصات التقاعد المحرزة في موازنة عام 2011 و 2012. ويتوقع صندوق النقد الدولي معدل التضخم يصل إلى 4% في عام 2015 و 2016. (141)

والشكل الموالي يوضح ذلك.

<sup>141</sup> Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015  
<https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/409284>

## الشكل رقم (12): تطور متوسط التضخم السنوي



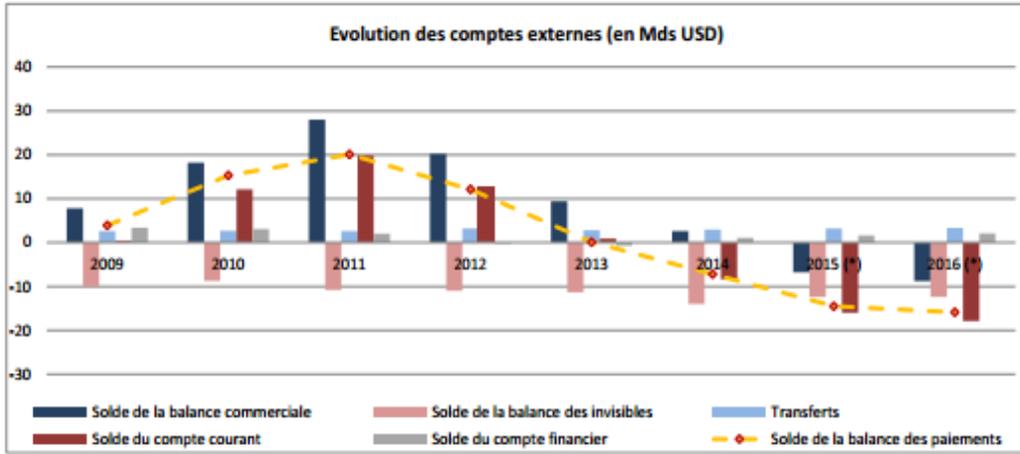
Source: Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015  
<https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/409284>.

### الفرع الثالث: تدهور في الحسابات الخارجية

عانت الجزائر سنة 2014 من عجز في الحساب الجاري بقيمة 8.3 مليار دولار أي (4% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتيجة لانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني، وتراجع في حساب الأموال التشغيلية لصادرات النفط والغاز ب 4.5% وفقا للديوان الوطني للحمارك، والنمو في الواردات بزيادة قدرها 6%، وهذه الوضعية استمرت في 2015.

حيث أن التدفقات التجارية وجب أن تحقق ارتفاع من ناحية الواردات بزيادة قدرها 2.5%، وانخفاض الصادرات ب 1.5%، مع استقرار التحويلات الصافية ب 3.2 مليار دولار حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2015. علما بأن هذا الأخير أظهر عجز في ميزان المدفوعات قدر ب 7.2 مليار دولار في عام 2014، و 14.5 مليار دولار في 2015 (مقارنة بفائض قدره 100 مليون دولار في 2013 و 12.1 مليار دولار في 2012). واحتياطيات النقد الأجنبي قدر ب 188 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014، والتي تعني ما يقارب 3 سنوات من الواردات، والمديونية الخارجية التي قدرت ب 1.9% الناتج المحلي الإجمالي في 2014، والشكل التالي يوضح المعلومات السابقة.

الشكل رقم(13): تطور الحسابات الخارجية(مليار دولار أمريكي)



Source: Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015  
<https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/409284>.

### الفرع الرابع: الإيرادات والنفقات

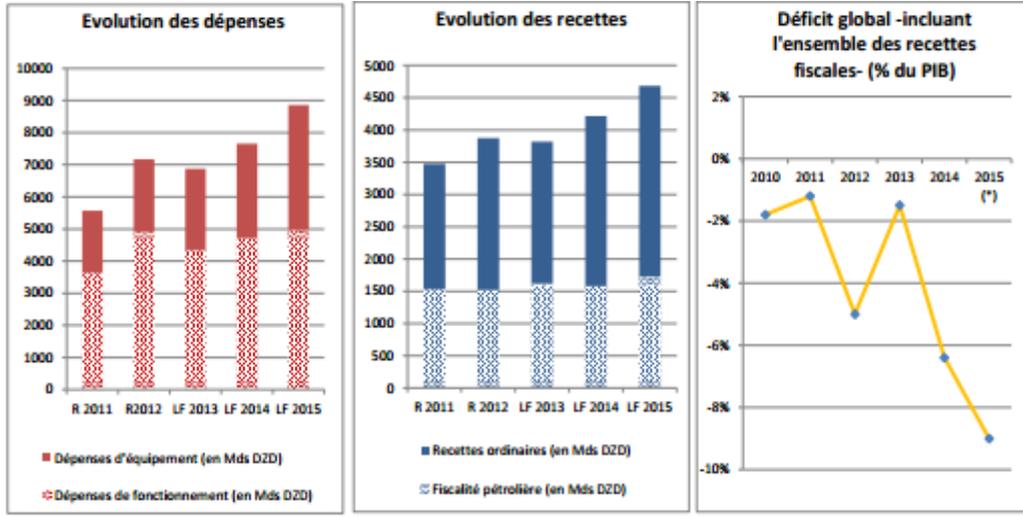
ينص قانون المالية 2015 على أن الزيادة في الإنفاق قدرت ب 15.7% أي 8858.1 مليار دينار جزائري، منها 4972.3 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 5.5% مصروفات التشغيل و 3885.8 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 32.1% للإنفاق الرأسمالي.

وقد قدرت الإيرادات في 2014 ب 4684.6 مليار دينار جزائري منها 2961.7 مليار دينار من الضرائب العادية أي (12.1%+) و 1722.9 مليار دينار جزائري من ضرائب النفط أي (+9.2%).

وعرفت الخزينة العامة عجز قدر ب 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي أي (4173.4 مليار دينار جزائري) مقارنة ب 18.1% في عام 2014. (قبل تغطيته من صناديق التعديل (FRR)).<sup>142</sup>

<sup>142</sup> Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015 ,op.cit.

## الشكل رقم (14): تقييم الإيرادات والنفقات للاقتصاد الجزائري



Source: Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015

<https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/409284>.

### المبحث الثالث: التنوع كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي

تواجه الجزائر اليوم أعظم التحديات الاقتصادية منذ الحرب الأهلية التي دارت في تسعينات، حيث أظهر انخفاض أسعار النفط ضعف الاقتصاد، وترجم التقلص الشديد في عائدات الصادرات ومداخيل الحكومة عجزاً في الحساب الجاري للمرة الأولى منذ أكثر من 15 عامًا، وما زاد الوضع سوءاً هو تراجع الإنتاج ليس لأن موارد النفط والغاز إلى نضوب، بل لأن بيئة الاستثمار لم تكن مشجعة وهنالك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود لإعادة هيكلة الاقتصاد، إذ تحتاج الحكومة أن تُقلص النفقات العامة، تُصلح مخصصات دعم الطاقة المحلية، وتُعزز التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاع غير النفطي، لهذا أولت الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً نحو تبني إستراتيجية دعم لتنويع الاقتصاد الجزائري بهدف الابتعاد عن الأحادية في التصدير أمّا القدرة على تحقيقها فتبقى قيد التساؤل.

#### المطلب الأول: قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري

##### الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الريعي

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريع احتكارية ناتجة عن زيادة الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدول الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد.

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية ولكن التحكم في رقابة الربح وكيفية توزيعه. (143)

يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينات القرن الماضي إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في تلك البلدان، فرغم الاستثمارات التي تمت فيها، الجزائر مثلا في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد على ما تجنيه مواردها الأولية.

### الفرع الثاني: عائدات قطاع المحروقات ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام

لقد عرفت عائدات الجباية البترولية في الجزائر زيادة كبيرة ووزنا مهما في مجموع العائدات الجبائية للبلد خلال السنوات الأخيرة، ومن بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع حصة الجباية البترولية في مجموع مداخيل البلد، نذكر كل من الارتفاع المتزايد في سعر برميل النفط بالإضافة إلى ارتفاع حجم صادرات البترول، ففي سنة 2005 مثلت عائدات البترول ما نسبته 76.3% من مجموع العائدات الجبائية، وقد سجلت المداخيل البترولية زيادة واضحة في 2008 وهذا بسبب الارتفاع الغير عادي الذي عرفه سعر البترول، والذي تجاوز الـ 100 دولار بين سنتي 2008 و 2009، وبالإضافة إلى سعر النفط فإن الزيادة الكبيرة في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة كان لها دور كبير في هذه الزيادة التي عرفتتها العائدات الجبائية البترولية في الجزائر مؤخرا. أما التراجع الحاصل بعد سنة 2008 في عوائد المداخيل البترولية راجع لعوامل خارجية. (144)

يمثل قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام وصلت إلى 45.10% سنة 2005، كما زادت مساهمة صادرات البترول في مجموع الصادرات المحلية لتصل سنة 2005 إلى 98.05% وكذلك الشأن بالنسبة للجباية البترولية التي مثلت ما نسبته 76.34% من مجموع إيرادات الدولة سنة 2005 ورغم هذه المكانة التي يحتلها إلا أنه يعمل كقطاع مغلق ولا يساهم في عوامل السوق المحلية ولا يوظف إلا ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحلية، وهذا نظرا لكثافة رأس المال في استثمارات هذا القطاع. والشكل الموالي يوضح ذلك.

<sup>143</sup> ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 72.

<sup>144</sup> International Monetary Fund، **Algeria : Recent Economic Developments**, IMF Staff Country Report NO.00/105, August 2000 , p12.

الشكل رقم(15):نسبة المداخييل البترولية للمداخييل الكلية.



المصدر: بن يوب فاطمة، عولمة أسواق المال معاينة من زاوية المخاطر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 276.

الفرع الثالث: تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)

جدول رقم(09): صادرات وواردات الجزائر خلال(2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات	الواردات	البيانات السنوية
46001	20048	2005
54613	21456	2006
60163	27631	2007
79298	39479	2008
45194	39294	2009
57053	40473	2010
73489	47247	2011
71866	47490	2012
65917	54852	2013
62956	58330	2014

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عرفت الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2014 تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات، تارة ترتفع وتارة تنخفض حيث سجلت سنة 2005 حصيلة قدرها 46001 مليون دولار أمريكي، ومنه تشهد الفترة من سنة 2005 حتى 2008 ارتفاع محسوس في حصيلة الصادرات، وكان السبب في ذلك هو ارتفاع في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في الأسواق العالمية سنة 2006 إلى 66.2 دولار أمريكي، لكن نلاحظ في كل من العامين 2009 و2010 تراجع الحصيلة بنسبة 43% وهذا راجع عن انخفاض أسعار البترول، و بحلول سنة 2010 تحسنت الحصيلة نتيجة الارتفاع لأسعار البترول. حيث وصل سعر البرميل في سنة 2011 إلى ما يقارب 114 دولار للبرميل ومنذ ذلك الوقت وأسعار النفط في تنازل وتراجع حيث شهد سعر برميل النفط انخفاضا كبيرا منذ سنة 2009 حيث بلغ في سنة 2014 إلى ما يقارب حدود 60 دولار للبرميل وهذا ما يفسر انخفاض إجمالي الصادرات الجزائرية من 73489 مليون دولار أمريكي إلى 62956 مليون دولار

أمريكي سنة 2014، وهذا ما يطرح مخاوف الأسواق من ضعف الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط من جهة، وعلى القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة 97% في تصدير المحروقات. أما بالنسبة للواردات فهي في زيادة مستمرة ماعدا التراجع الضئيل الذي عرفته في 2009 و هذا ما يؤكد اعتماد الجزائر على مدا خيل البترول وعدم قدرتها على تحقيق عوائد خرج هذا القطاع، والجدول المالي يوضح ذلك.

#### جدول رقم (10): إجمالي الصادرات من (2005-2014)

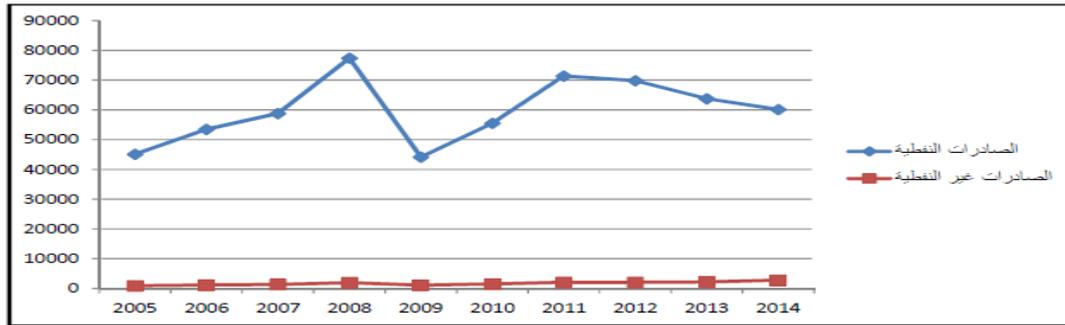
اجمالي الصادرات		الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية		البيان السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
100	46002	1.98	907	98.02	45094	2005
100	54613	2.12	1158	97.88	53456	2006
100	60163	2.22	1332	97.78	58831	2007
100	79298	2.41	1937	97.59	77391	2008
100	45194	2.36	1066	97.64	44128	2009
100	57053	2.65	1526	97.35	55527	2010
100	73489	2.81	2062	97.19	71427	2011
100	71866	2.86	2062	97.14	69804	2012
100	64974	3.33	2165	98.12	63752	2013
100	62956	4.47	2810	95.53	60146	2014

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول يتبين بان هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة 97% من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2005 إلى 2014، حيث تراوحت نسبتها ما بين 95.53% و 98.12% والرسم البياني التالي يبين ذلك.

#### الشكل رقم (16): إجمالي الصادرات من (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: الاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

ونلاحظ من خلال البيان أن المنتجات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات، و الجدول الموالي يوضح أكثر نوع الصادرات غير النفطية.

## جدول رقم (11): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة خلال الفترة (2013-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014		2013		المنتجات السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
39.33	1105.2	48	966.62	الزيوت والمواد المشابهة الآتية من تقطير الزيت
21.72	610.3	14.06	283.17	الامونياك
11.13	312.3	1.40	28.07	الاسمدة
8.12	228.14	13.51	272.16	السكر
1.90	53.4	1.56	31.42	الهليوم
0.55	15.43	1.68	33.83	المياه المعدنية والغازية
1.36	38.35	1.48	29.85	التمور
1.97	55.4	1.71	30.35	الميثانول (كحول غير حلقي)
3.41	96	4.79	96.57	الفوسفات

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من المنحنى والجدول السابق يمكن التأكيد على أن المنتجات غير النفطية الجزائرية تشكل من مشتقات المحروقات بالدرجة الأولى، ومع التدقيق في تركيبة الصادرات غير النفطية، حيث نلاحظ تصدير كبير لزيوت الناظفا وهي زيوت ناتجة عن تقطير زيت الفحم و الامونياك، أما أهم المنتجات الغير طاوقية التي تصدرها الجزائر فنجد مثلا السكر بقيمة 228.14 مليون دولار، التمور بقيمة 38.35 مليون دولار أمريكي والتي تمثل نسبة 1.36% لسنة 2014 لكن هذه النسبة هامشية مقارنة بالمنتجات الطاوقية، وهذا يكشف عن العجز الكبير في النسيج الصناعي والفلاحي الجزائري.

وبالتالي نستنتج أن الجزائر لم تنجح في ضمان تطوير صادرات خارج قطاع المحروقات التي تضل متواضعة وهامشية حيث لم تتجاوز الـ 3% من إجمالي الصادرات.

**المطلب الثاني: الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟**

تعدد التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الجزائر، فحسب ما قال الوزير السابق شريف

رحماني "الريع (من المحروقات) لا ينبغي أن يضلنا... فالمستقبل يكمن في القطاع الخاص... ومستقبل الجزائر لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة صناعية صلبة و يجب أن تتحول الجزائر سريعا إلى تنويع الاقتصاد وخلق الوظائف التنويع. وبالتالي فهي أزمة متكررة تعكس ضعف الاقتصاد الجزائري إذا ظل يعتمد بقدر كبير على منتج واحد ولا يوظف قطاع النفط والغاز الذي يشكل 98% من الصادرات و 70% من الإيرادات الحكومية، ونحو 40% من إجمالي الناتج المحلي سوى 2% من القوى العاملة. ولا يشكل القطاع الصناعي الراكد أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي (مقارنة مع نحو 28% في بلدان الأسواق الناشئة)، وتحتل الجزائر المرتبة 152 من بين 185 بلدا، شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013. و لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتراجع منذ

عام 2008 إلا 1.5 مليار دولار عام 2012، مما يعكس ضالة التقدم الذي تحقق رغم التحسن الذي شهده مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الآونة الأخيرة. (145)

## الفرع الأول: التنوع الاقتصادي: المفهوم، الأسباب، الأهداف

بصفة عامة يقصد بمصطلح التنوع الاقتصادي أن على الدولة الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف تنوع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم والسياحة، والمعنى الواسع للتنوع الاقتصادي يعني أنه يجب على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات. (146)

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط على غرار الجزائر، فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات و تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنوع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا .

وبالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنوع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية و خاصة المرض الاقتصادي الهولندي، بالإضافة إلى تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها وقد ثبت أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية.

### أولا: المرض الهولندي والاقتصاد الجزائري:

أضفت البلدان النفطية صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبتروال تستفيد من ريع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية مؤدية لموارد مالية غير مرتبطة بالإنتاج. وهذا ما تشير إليه الظاهرة الهولندية، حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال و تصدير المواد الطبيعية (نتيجة لظروف ومتغيرات خارجية)، وعادة ما يكون هذا الارتفاع سريع وغير مرتقب مما يؤدي إلى إحداث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة وفلاحة). إن وضعية الجزائر تمثل بعض التشابه مع خصائص الظاهرة، وتمثل في مايلي:

- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97 % من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة.

- تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى.

<sup>145</sup> البنك الدولي، من الموقع:

[http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/algeria-has-moment-diversification-finally-arrived?cid=EXT\\_WBblogSocialShare\\_D\\_EXT](http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/algeria-has-moment-diversification-finally-arrived?cid=EXT_WBblogSocialShare_D_EXT)

<sup>146</sup> Paul G. Hare ; **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, CENTRE FORECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008.

-عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور.

إن هذا الدور الأساسي للإيرادات النفطية يعيق كل محاولة لتنويع الصادرات و يضع الجزائر في تبعية دائمة للبتروول وعدم الوصول لتحقيق نمو طويل الأجل،علما بأن التنويع لا ينشأ من فراغ،فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا،وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي بلد،كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات والتي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل،الاتصالات من أجل خفض التكاليف،تحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها،سياسات اقتصادية كلية مستقرة،قطاع مالي متطور،سعر صرف مناسب وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وتحسن تنافسية الصادرات،وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانيا:أسباب تنويع الاقتصاد الجزائري و أهدافه:**

-حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية المالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية.

-يجب أن يكون التنويع كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية.

-إن مفهوم التنويع لا يجب حصره في تنويع الصادرات فحسب بل يجب أن يكون شاملا فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية بإحلال الواردات بزيادة حجم المنتجات غير البترولية عن طريق الاستثمار لتحقيق رفاهية الأفراد عن طريق تحسين مستوى الإنتاجية.<sup>(147)</sup>

<sup>147</sup> CNUCED,le developpement economique en afrique: repensé le role de l'investissment etranger direct, geneve, 2005,pp84-129.

## الفرع الثاني: جهود الدولة لدعم برنامج تنويع الاقتصاد الجزائري

### أولاً: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

-تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

-التحرير الكلي لعمليات التصدير.

-التسهيلات الضريبية و الجمركية.

-استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية(وزارة التجارة الوطنية الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة،الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير،الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين،إنشاء المناطق الحرة،تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات.

-تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات،أطلقت الجزائر و فرنسا،بتاريخ 29 جوان

2008برنامجا مشتركا لدعم الصادرات خارج المحروقات أطلق عليه " اوبتيم ايكسبورت "يرتكز على تعزيز

قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة،ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2.1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية

التجارة الخارجية،وتم تمويل هذا البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية ووضع هذا

البرنامج لفترة قصيرة حيث انتهى وقت تنفيذه في 30 ديسمبر 2010، إلا أنه مع أواخر سنة 2009 تم تأهيل

44مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير في إطار هذا البرنامج. (148)

### ثانياً: إجراءات ترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي:

تتمثل أهمية هذه الإجراءات في تسهيل اختراق ودخول المنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية عن طريق

الاستفادة من المزايا التفضيلية للاتفاقيات التجارية سواء التي أبرمتها الجزائر أو الاتفاقيات الجاري التفاوض

عليها،وتتمثل أهم هذه الاتفاقيات في مايلي:

\***اتفاقية التعاون التجاري مع الأردن:** أبرمت هذه الاتفاقية بين الأردن والجزائر سنة 1998 وتنص على إعفاء

المنتجات الزراعية و الحيوانية والثروات الطبيعية و المنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية

والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ويستثنى من هذه الإعفاءات المنتجات الواردة في القائمة

السلبية.

<sup>148</sup>نوري منير،جلط إبراهيم،المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات،الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات

التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية،جامعة الشلف،2004،ص ص 17،18.

\* الاستفادة من النظام العام التفضيلي مع الولايات المتحدة: انطلاقا من سنة 2004 أصبح ثلاثة آلاف منتج جزائري من المنتجات الزراعية والصناعية والحرف اليدوية ذات المنشأ الوطني تتمتع بمعاملة تفضيلية من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية للدخول إلى الأسواق الأمريكية. (149)

\* برنامج دعم الصادرات غير النفطية: هذا البرنامج ممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ يقدر ب 2 مليون يورو، موجه للمؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب مهارة عالية في هذا المجال بصفة عامة ولتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وتمثل مهمته في الجانب التقني وذلك يجعل هذه المؤسسات أكثر حرفية من خلال ضمان التكوين في المهن المرتبطة بالتصدير والإعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية. (150)

### ثالثا: البرنامج الجزائري الفرنسي لتنويع الاقتصاد:

انطلقت الجزائر مرحلة تجسيد برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري "ديفيكو1" خلال سنة 2013 حسبما أكده مدير البرنامج السيد فؤاد شحات، والذي تضمن تجسيد الأعمال المتضمنة في دعم تنويع الاقتصاد الجزائري لكل من قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية والسياحة والصناعات التقليدية وكذا الصناعة وصفقات التجهيزات المخصصة بشكل أساسي لتجهيز معاهد التكوين والمخابر وتزويد أنظمة التسيير بالتطبيقات المعلوماتية وصفقات التكوين. وقد تم خلال سنة 2013 تحديد عشرة صفقات للتجهيزات والخدمات وتم تخصيصها لتجسيد الأعمال المتضمنة في البرنامج الذي يرمي إلى دعم السياسات العمومية الجزائرية للتخلص تدريجيا من تبعيتها لقطاع المحروقات.

وقد استغرق برنامج "ديفيكو1" الموقع في ديسمبر 2009 مدة ثلاثة سنوات لتحديد الأعمال الواجب القيام بها على أساس الاحتياجات المسجلة على مستوى مؤسسات وشركات القطاعات المعنية. ويهدف برنامج "ديفيكو1" الممول من الاتحاد الأوروبي إلى دعم إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري سيما قطاعات الفلاحة و الصناعات الغذائية والسياحة من أجل تحسين أدائها الاقتصادي على مستوى السوق الوطنية والتصدير. كما ترمي هذه الأعمال إلى دعم الوزارات المعنية و المؤسسات التقنية والمنظمات المهنية الفلاحية والصناعات الغذائية والهياكل المرتبطة بالسياحة حتى تحرز تقدما في مجال تأهيل مخطط التوعية. وقد تم تخصيص أكثر من 60 % من ميزانية هذا البرنامج الذي يناهز 20 مليون أورو لقطاع الفلاحة، أما الباقي فموزع على قطاعي السياحة و الصناعة، أما بخصوص قطاع الفلاحة فإن برنامج "ديفيكو1" يعتمد على الخبرة التقنية سيما تلك المتعلقة بتحسين الإجراءات القانونية واستحداث برنامج تكوين من أجل تحسين قدرات التسيير وتوفير التجهيزات لفائدة المخابر والمراكز التقنية. وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فان البرنامج يسعى لتعزيز تسيير الموارد البشرية والتكوين في مجال النوعية والأمن الغذائي ودعم إمكانيات الجمعيات المهنية. كما يهدف ذات البرنامج إلى تحسين الإطار

<sup>149</sup>Ministere du Commerce/Direction de La promotion des Exportation, Les Exportations Hors-Hydrocarbures Algerennes, Convention France Maghreb, Paris, Les5 et 6 fevrier 2008, p 8 .

<sup>150</sup> <http://www.optimexport-dz.com/> (14-03-2011).

القانوني في مجال مهن تامين الأغذية و كذا إنشاء مراكز تقنية. أما بخصوص السياحة فإن "ديفيكو1" يقوم على الترويج لوجهة الجزائر من اجل الرفع من تنافسيتها وتوسيع مخطط نوعية السياحة لإعادة هيكلة العرض السياحي الوطني فضلا عن تحديد وتجسيد مخطط تمويل عملياتي من أجل دعم النشاطات السياحية والمتعاملين. حيث أن مسار التنوع الاقتصادي قد تم الشروع فيه إلا أنه لا زال محتشما في مجال التصدير وتشير المعطيات أن المخصصات المالية في أفق 2025 بين قطاعي السياحة والفلاحة تفوق 5 ملايين دولار وذلك بفضل الارتفاع المرتقب لعدد السياح وتقليص الواردات من المواد الغذائية على غرار مسحوق الحليب والحبوب بوجه خاص.

أما برنامج "ديفيكو 2" الموقع خلال سنة 2014 فيخص بشكل أساسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية من خلال تنفيذ أعمال ترمي إلى تحسين تسيير الموانئ وأنظمة متابعة الصيد البحري ومراقبة السواحل وتربية المائيات، ويرمي إلى تطوير هذا القطاع من أجل تحقيق تموين أكبر للسوق الوطنية وتعزيز الصادرات. (151)

الفرع الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر: وتتمثل فيما يلي: (152)

أولا: المشاكل على المستوى الجزئي:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي مكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

<sup>151</sup> [www.andi.dz/.../813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013](http://www.andi.dz/.../813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013).

<sup>152</sup> وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002، ص-ص 12-14.

-سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف،بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

### ثالثا:المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك،والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

### المطلب الثالث:العوامل المفسرة لهامشية الصادرات غير النفطية

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية والذي دام لمدة طويلة،أدى للاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر،وهو ماظهر على سلوك أغلبية الأعوان الاقتصاديين،فنشاط التصدير خارج المواد النفطية ضعيف ولم يساير الديناميكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال،وحتى الأهداف المسطرة في برامج الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة وهو مايدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الجمود،والآن سنذكر بعض القطاعات المرشحة لرفع التحدي في هذا الشأن.

## الفرع الأول: على مستوى القطاع الفلاحي

بالرغم من المقدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق. وتتعدى خطورة الأمر ذلك الى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي، ومن ثم فإن إسهام القطاع الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفط قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها، ونذكر منها: (153)

- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي والذي أدى الى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغداية، مع تراجع الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره.
- تحسن في اسعار البترول أدى الى التفكير أكثر في الاستيراد من أجل سد حاجات السكان الغذائية، وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق.
- يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الاراضي الفلاحية وبوجود الاختلال في توزيعها.

## الفرع الثاني: على مستوى القطاع الصناعي

تبنت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة تركز على بناء اقتصاد صناعي عمومي قوي، إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة المركزة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، ويرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه كلي لريع البترولي، لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت، وهو ما أدى إلى ضآلة في القيمة المضافة التي تحققها وبقاء صادرات هذا القطاع في مستويات دنيا وبالخصوص منها تلك الصناعات غير النفطية.

وترجع أسباب هذا التدهور في الصادرات الصناعية وغير النفطية خاصة إلى: (154)

- الإنعكاسات التي خلفتها الاستراتيجية المتبعة بعد الاستقلال.
- التبعية الكبيرة للخارج في مجال التموين الصناعي.
- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات.
- عوامل لها علاقة بتنافسية المنتجات.

153 جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص110.

154 المرجع نفسه، ص112.

## خلاصة الفصل:

لقد كانت آثار الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية و انتشرت في بقية اقتصاديات العالم آثار بالغة الخطورة توقفت حدتها و سرعة انتشارها على مدى الترابط الموجود بين اقتصاديات العالم المختلفة. بالنسبة للجزائر من حسن حظها فإن ضعف ارتباط نظامها المالي بالنظام المالي العالمي، والذي يظهر في انعدام العلاقات بين البنوك الجزائرية و البنوك العالمية. فيما يخص التعامل في الأصول المالية و المشتقات المختلفة وقاها من آثار هذه الأزمة على المدى القصير، أما على المدى المتوسط و الطويل إذا ظل الاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات سيتضح التأثير بوضوح.

وعموما يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية بكل ما تحمله من آثار سلبية جاءت لتكشف مدى ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يبقى مرتبطا بقطاع واحد هو ذاته رهين التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، لذلك فإن الوضع يقتضي التفكير في وضع سياسته الاقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمّن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2008 من أخطر الأزمات الاقتصادية، بالنظر لنشوءها في أكبر اقتصاديات العالم وسرعة انتشارها عبر مختلف الاقتصاديات، بفعل علاقات الارتباط بين هذه الاقتصاديات والاقتصاد الأمريكي، وحتى الدول النامية لم تسلم من تداعيات الأزمة.

فالجزائر إحدى الدول النامية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، باعتبارها اقتصاد ريعي، يعتمد على البترول، وهذا الأخير أسعاره في تقلب مستمر متأثرا بالأزمات الحاصلة.

وعموما يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية بكل ما تحمله من آثار سلبية، جاءت لتكشف مدى ضعف الاقتصاد الجزائري الذي بقي مرتبطا بقطاع النفط، هو ذاته رهين التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. وهذا الوضع يقتضي التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري، لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي.

## النتائج واختبار الفرضيات:

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج وهذا ما يمكننا من نفي أو إثبات كل فرضية تم وضعها في الدراسة، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

1. إن الاقتصاد العالمي عرف خلال جميع مراحل تطوره الكثير من الأزمات المالية التي سايرت مختلف مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدوليين، لكن مع بداية ثمانينات القرن العشرين زاد عدد تلك الأزمات وتوسع نطاقها ازدادت مخاطرها، وذلك في إطار عوامة أسواق المال وتكاملها، مما تطلب العمل أكثر من أجل إيجاد آليات للوقاية من هذه الأزمات والتخفيف من حدة الآثار المترتبة عنها.
2. إن عوامة أسواق المال يمكن أن توفر الكثير من المزايا، إلا أن هناك العديد من الخصائص والعوامل التي ساعدت على تطورها وانتشارها والتي يمكن اعتبارها في نفس الوقت عوامل مسببة للأزمات المالية، حيث تزايدت حالات عدم الاستقرار وانتقلت من سماتها الاستثنائية قصيرة الأجل المعتادة، وباتت ظاهرة دورية طويلة المدى تضرب في العمق، وأصبح انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب العديد من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار.
3. تتعدد الأسباب الكامنة وراء حالات عدم الاستقرار وتفاقم ظاهرة الأزمات التي أصبحت تميز الأسواق المالية العالمية، وتتمثل أهم تلك الأسباب في التحرير المالي المفرط، استفحال ظاهرة المضاربة، ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات.

وعموما لا تختلف الأزمات في جوهرها وأسباب حدوثها، في حين تختلف بالقطاع الذي نشأت فيه وكذلك حجم وفداحة الخسائر المترتبة عنها. إن النتائج الثلاثة السابقة تثبت صحة الفرضية الأولى.

**4.** إن الأزمة المالية التي اندلعت وتفاقت في الولايات المتحدة كانت نتيجة انهيار سوق الرهون العقارية الأمريكية بسبب تدخل الحكومة الأمريكية المباشر لسنوات عديدة في البنوك والمؤسسات المالية وحثها على تسهيل عملية الإقراض وتلبية طلبات المواطنين المتعلقة بالقروض العقارية وغيرها، خصوصا بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف، وليس كما يرى البعض بأن فساد القطاع الخاص يعود إلى عدم التدخل الحكومي. وهكذا فقد أدت السياسة النقدية التوسعية في السنوات السابقة في توجيه كثير من الأموال إلى سوق العقار مما ولد فقاعة كبيرة. لقد تطور سوق الرهن العقاري الأمريكي إلى درجة كبيرة، وقد ساعدت تطورات الهندسة المالية على تجميع أصول مالية ضخمة في مجال الرهن العقاري، حيث تم توريق القروض العقارية وتقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة، تجهز بطرق رياضية غير مفهومة يصعب فهمها ورصد خطورتها، وسرعان ما انتشرت عبر مختلف أنحاء العالم، وذلك دون فهم واضح لمستوى المخاطر التي تحملها هذه المنتجات، حيث تم الاعتماد على أشهر وكالات التصنيف الائتماني العالمية مثل فيتش، وموديس، وستاندر أندبورز التي منحت تصنيفات عالية مضللة وغير صحيحة للسندات وبينتها بأنها منخفضة المخاطرة.

أدى نزول الأسعار إلى انفجار الفقاعة العقارية مما أدى إلى انهيار أسعار العقارات ولم يعد المقترضين قادرين على دفع أقساط القروض المستحقة عليهم، كما تضاعفت المخاوف في الأسواق المالية نتيجة تسرب أزمة الائتمان العقاري إليها، وحدثت انهيارات في وول ستريت، وتضررت نتيجة ذلك بنوك كبرى بعد انخفاض كبير في أسعار أسهمها، كما أدت الأزمة إلى انهيار بنك ليمان برادرز أحد أكبر البنوك الأمريكية، والذي عرف بصموده لأكثر من قرن ونصف في وجه العديد من الأزمات المالية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية.

**5.** انتقلت الأزمة المالية الأمريكية لتتطال كل الأسواق المالية العالمية الكبرى، بسبب ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في أوروبا وآسيا وبقية العالم بالأسواق المالية الأمريكية، ولم تقتصر الأزمة على جانبها المالي بل تطورت إلى مشكلة ركود اقتصادي واسع، حيث أثرت تداعياتها سلبا على مستويات التشغيل والتصدير والاستيراد وكذلك الإنتاج والاستثمار، وصاحب هذه التداعيات أيضا انخفاض في أسعار النفط عالميا، وموجات من الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم في الأسواق العالمية، كما تواصلت عملية انخفاض أسعار العقارات على المستويين الأمريكي والعالمي.

**6.** أما بالنسبة لاقتصادنا، إن الجزائر في انتماءها الحضاري وبعدها الثقافي وموقعها السياسي والجغرافي مؤهلة بإمكاناتها الطبيعية والبشرية لتخوض تجربة اندماج ناجحة ولكن في ظل الظروف الراهنة تختفي احتمالية النجاح في يقين الفشل، ويرجع هذا لما يلي:

- أوضاع داخلية متعلقة بالدهنيات المتصلبة، متأصلة لا تقبل التغيير في ظل الاستفادة من بقاء الحال على حاله، اقتصاد ريعي، يتم اقتسام الربوع في أعلى الهرم، لتضرب موجة الإفكار، وروتين ينتعش عشية الحملات الانتخابية.

بسبب تلك الأوضاع، تبدو الجزائر بعيدة عن تفاعلات عولمة رأس المال، لكن ذلك لا يمكن أن يستمر طويلا، ولذلك لا بد من إصلاحات حقيقية ومسؤولة. الإشكال الجديد وفق المعطيات المتغيرة، هو كيف يمكن الخروج من الوضع الراهن بعيدا عن خطاب الرغبة واقترابا من خطاب الممكن؟ كيف يمكن تفعيل سوق رأس المال واستقدام التكنولوجيا بغرض إحداث تنمية حقيقية؟.

**7.** إن ضعف الاقتصاد الجزائري ذات طبيعة هيكلية، النمو الاقتصادي لا يزال يشكل ظاهرة خارجية منذ اعتماده في الأساس على قطاع النفط الذي يتحسس بسرعة معروفة للصدمات الخارجية. فعدم وجود علاقة بين النظام الجزائري المالي والنظام العالمي هذا لا يحمي القطاع الحقيقي من التعرض للصدمات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية. فانتقال العدوى ناتجة من أسعار النفط، ميزانية الدولة، الاستثمار العام والنمو الاقتصادي. هذا الاستخدام المتكرر للمواد الهيدروكربونية والمتغير الرئيسي للإصلاح يعني فشل الحكومة لإنتاج متغيرات أخرى في الإصلاحات للاقتصاد الوطني التي من شأنها الحد من التعرض للصدمات الخارجية. إن هاته النتائج الأخيرة تنفي صحة الفرضية الثانية.

## التوصيات وأفاق البحث

بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول اقتراح بعض التوصيات التي نعتقد أنها تساعد مختلف الاقتصاديات على مواجهة ما قد تتعرض له من أزمات مالية بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- 1/** ضرورة وضع القيود اللازمة على التدفقات الرأسمالية لتتماشى مع آليات السوق، كما يجب تشديد العقوبات للحد من أنشطة المضاربين لكي لا تبتعد الأسواق المالية عن الدور المنشود لها كآلية لتمويل الاستثمارات الجديدة.
- 2/** ضرورة تعزيز الثقافة البورصية وتكثيف الندوات والمؤتمرات لتدعيم ثقة المستثمرين بأداء الأسواق المالية وضمنان ثقافة استثمارية داعمة للسوق ومانعة لانتهياره وقت الأزمات.
- 3/** ضرورة تحسين مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات، وكشف الشركات المدرجة في البورصة عن واقع أداءها المالي ليطمئن حملة الأسهم والمستثمرين، بشكل ينعكس على استقرار السوق.
- 4/** اعتماد الدول العربية على الاستثمار والبناء الداخلي.
- 5/** تنويع الموارد ما عدا المحروقات.
- 6/** إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع صادرات خارج المحروقات، وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي والخدمات.
- 7/** التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعليين.
- 8/** وضع قواعد ثابتة تحكم المعاملات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستثمار المالي.

9/ إن تعرض النظام المالي والنقدي الدولي لازمات مالية وفشل الخطط المالية والاقتصادية لاحتوائها، يؤكد ضرورة إجراء إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي وإعادة النظر في مؤسساته، إذن من التهور ترك النظام المالي الدولي المعولم دون أن تصاحبه معايير ضبط دولية، وهنا تظهر حاجة ملحّة إلى معمار مالي جديد أكثر انضباطاً وعدالة يراعي مصالح البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء والحل يكمن في الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية لأن الإسلام دين نظم جميع نواحي الحياة الإنسانية بطريقة سليمة علمية وإنسانية. لكن يبقى التساؤل المطروح هو ما مدى قدرة متخذي القرار على تجسيد هذه الإصلاحات في ظل اختلاف الآراء وتضارب المصالح؟ لأن الإنسان هو أساس كل تغيير وبعدها سيكون من اليسر إرساء نظام مالي ومصرفي قوي وعادل في آن واحد. وفي الأخير هذه الدراسة كغيرها من البحوث والدراسات تحتاج لجهود إضافية وخاصة مع ما يشهده العالم من تطورات وأحداث سريعة في ظل اقتصاد يزداد تعولماً على جميع الأصعدة، مالية، اقتصادية، اجتماعية واحتمال تعرضه لازمة مالية أمراً وارد في أي لحظة، ضيف على ذلك هناك العديد من الأسئلة لازالت عالقة وتحتاج إلى إجابات وبحوث جادة ومتعمقة كأفاق بحثية أخرى ولعل أهمها مايلي:

هل تصمد الدولة الجزائرية طويلاً أمام ديناميكية التعولم المستمرة؟، وهل هناك تصور استراتيجي لما بعد البترول؟، وهل يمكن اعتبار النظام المالي الإسلامي كحل بديل وجوهري للحد من الأزمات؟، وخاصة العنصر البشري هو الأساس في هذا النظام لقوله تعالى في محكم تنزيله: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). - سورة الرعد الآية 11-

وفي الختام نحمد الله عز وجل أولاً وآخراً على نعمه ونسأله التوفيق والسداد .

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر، 2009.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1990.
5. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
6. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، 2002.
7. حمد فواز الدليمي وأحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية والمالية والاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
8. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب، الحديث، مصر، 2013.
9. سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2000.
10. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.
11. عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطویرها، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
12. عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
13. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي، قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2005.
15. عبد الكريم بكار، العولمة طبيعتها ووسائلها تحدياتها لتعامل معها، دار الإعلام للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
16. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

17. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
18. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2006.
19. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
20. علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
21. عماد يوسف، العولمة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
22. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
23. محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999.
24. محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999.
25. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، مصر، 2004.
26. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
27. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
28. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2000.
29. مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 2005.
30. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الجزء الأول، 2003.
31. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار الجامعية العامة، الجزائر، 1998.
32. ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (أسباب الانضمام النتائج المترتبة ومعالجتها)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
33. ناصر دادي وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية - حالة البنوك -، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
34. يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

## ثانيا: الأطروحات والرسائل العلمية

1. العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
2. العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر الفترة 1990 - 2000 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
3. بن يوب فاطمة، عولمة أسواق المال: معاينة من زاوية المخاطر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.
4. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001 - 2009 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة داي إبراهيم، الجزائر، 2010.
5. بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس ، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
6. جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2000.
7. دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
8. رايس مبروك، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
9. زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
10. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والإشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
11. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية من اقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

12. سهام مرابط، ياسمين قيراطي، أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2013.

13. عبد الرحمان روابح، عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

14. عثمانية صبرينة، مقنعي فاطمة الزهراء، تداعيات منقطة اليورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2014.

15. عماني لمياء، العولمة المالية وأثار التحرير المالي على الاقتصاديات النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004.

16. محمدي نورة، دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

17. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة قياسية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

18. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

### ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

#### أ- الملتقيات:

1. بلعزوز بن علي، عبو هودة، الأزمة المالية العالمية، مظاهرها وسبل معالجتها، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد القادر، الجزائر، يومي 05 و 06 مارس، 2009.

2. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004، جامعة سطيف، يومي 11 و 12 مارس 2013.

3. بوناب محمد، بوناب لطفي، واقع و تقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، يومي 9 و 10 ديسمبر 2014.

4. راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية

والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.

5. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور وتداعيات، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاد الدولي والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

6. عبد السلام زايد، يزيد مقران، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، خميس مليانة، يومي 5 و 6 ماي 2009.

7. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، جمهورية مصر، 25-28 يناير 2015.

8. صالح مفتاح، مداخلة بعنوان تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

9. نوري منير، لجلط إبراهيم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2004.

#### ب- المؤتمر:

1. كمال رزيق وحسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات-الفرص-الآفاق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10 و 11 نوفمبر 2009.

#### رابعا : المجالات

1. ثريا الخرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية، التحديات وسبل المواجهة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 2009/20.

2. زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.

3. عبد الحليم غربي، في ضوء الأزمة العالمية، مجلة العلم والإيمان، العدد 27، نوفمبر 2008.

4. علي لزعر وبوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية، مجلة أبحاث واقتصادية، جامعة قلمة، العدد الخامس، جوان، 2009.

5. فريد كورتل، الأزمة المالية، مفهوما، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد، 2009/20.

6. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وآثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، الجزائر، 2009.

7. قдал زين الدين، أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد الأول، جويلية 2011.

8. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

9. ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الأهداف والعراقيل)، مجلة الباحث، العدد الثالث، 2004.

10. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد التاسع، 2013.

11. وصاف سعدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.

#### خامسا : التقارير

1. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

#### سادسا: مواقع الأنترنت

1. أحمد التميمي، معايير التصنيف الائتماني المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرين، من الموقع:

<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1434>

2. صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي، 07/02/2008، من الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm>

3. عبد الحفيظ محبوب، لماذا اقتفت الأسواق الخليجية أثر الأسواق الدولية؟، 20/10/2008، من الموقع:

<http://www.alaswaq.net/views/2008/10/20/19087.html>

4. علي لطفي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، التداعيات، المواجهة، 2009، من الموقع:

<http://www.sllidshare.net/guest446eo/ss-33100492016/02/10> يوم

5. عبدو جميل المخلافي، إنعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على جهود مكافحة الفقر، 16/10/2008، من

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,3718752,00.html>

الموقع :

6. كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، من الموقع:

بتاريخ <http://digitallibrary.univbatna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/463/1/1/pdf>.  
2016/02/25، على الساعة 12:30.

7. محمد سيدمو، من الموقع: [www.elkhabar.com/ar/economie/363542.htm](http://www.elkhabar.com/ar/economie/363542.htm)

8. ميمون الرحماني، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والانعكاسات المحتملة على الاقتصاد المغربي 2008/12/18،  
من الموقع:

[http://maroc.attac.org/joomla/index.php?option=com\\_content&task=view&id=745&Itemid=125](http://maroc.attac.org/joomla/index.php?option=com_content&task=view&id=745&Itemid=125)

9. البنك الدولي، الأزمة المالية: مدلولاتها بالنسبة للبلدان النامية، 2008، من الموقع:

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/0,,contentMDK:21976256~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:469372,00.html>

10. العبر المستفادة من الأزمة المالية، مقالة منشورة في الموقع: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، بتاريخ 2016/02/08،  
على الساعة 23:00.

11. الاقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية العالمية، من الموقع:

[www.galam.com/forums/showthread.php](http://www.galam.com/forums/showthread.php)

12. رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الموقع: [www.cg.gov.dz/psre](http://www.cg.gov.dz/psre)

13. الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: <http://www.ons.dz/index-ar.php>

14. البنك الدولي، من الموقع: [data.albankaldawli.org/indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator)

15. البنك الدولي، من الموقع:

[http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/algeria-has-moment-diversification-finally-arrived?cid=EXT\\_WBBlogSocialShare\\_D\\_EXT](http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/algeria-has-moment-diversification-finally-arrived?cid=EXT_WBBlogSocialShare_D_EXT)

16. [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)

17. [www.el-massa.com/ar/content/view/82440/41/](http://www.el-massa.com/ar/content/view/82440/41/)

18. [www.ennaharonline.com/ar/algeria\\_news/185869.html](http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html)

19. [www.elkhabar.com/ar/economie/363542.htm](http://www.elkhabar.com/ar/economie/363542.htm)

20. <http://www.optimexport-dz.com/>

21. [www.andi.dz/.../813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013](http://www.andi.dz/.../813-le-programme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realise-en-2013)

22. Situation économique de l'Algérie à fin 2014 et perspectives 2015

<https://www.tresor.economie.gouv.fr/file/409284>.

23. [http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us\\_Trade\\_balancet\\_1980\\_2010.svg](http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us_Trade_balancet_1980_2010.svg)

24. [http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us\\_home\\_Ownership\\_and\\_subprime\\_Origination\\_Share.png](http://en.wikipedia.org/wiki/file:Us_home_Ownership_and_subprime_Origination_Share.png)

مراجع باللغة الفرنسية

1. Y. Benabdallah, CREAD / K. Oukaci, université de Bejaia / N. Chettab, université de L'économie algérienne face à / De la conjoncture ou vulnérabilité Annaba; **structurelle la crise: effets** . (communication)
2. Y. benabdallah. « Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement ? » À paraître dans «Attractivité et conditions de l'émergence en Méditerranée », ouvrage coordonné par Hakim Ben Hamouda, Nassim Oulmane et René Sandretto.
3. zouari zeineb et hammami samir, crises financières et contagion: cas de subprime, IHEC Soussse – Maitrise en Actuariat et Finance, [www.memoireonline.com/07/08/1344/m\\_crisis-financieres-et-contagion-cas-des-subprime0.html](http://www.memoireonline.com/07/08/1344/m_crisis-financieres-et-contagion-cas-des-subprime0.html)
4. International Monetary Fund , **Algeria : Recent Economic Developments**, IMF Staff Country Report N0.00/105 ,August 2000.
5. Paul G. Hare,**Institutions and Diversification of the Economies in Transition:Policy Challenges,CENTRE FORECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages**,Heriot-Watt University,Discussion Paper 2008/04,July 2008.
6. ALGÉRIE 2009; DOSSIER RISQUES ET OPPORTUNITÉS OPPORTUNITÉS, 15 JUIN 2009, REVUE N°122.
7. CNUCED, le developpement economique en afrique : repensé le role de l'investissment etranger direct, genève, 2005.
8. Ministere du Commerce/Direction de La promotion des Exportation, Hors-Hydrocarbures Algerennes,Convention France Maghreb, Paris, Les5 et 6 fevrier 2008.
9. Henri bogaert, la crise financière et ses effets sur l'economie belge : premiers constats et perspectives, le 19/03/2009 .

[http://www.plan.be/admin/uploaded/200901151649150.2661\\_final.pdf](http://www.plan.be/admin/uploaded/200901151649150.2661_final.pdf)

من الموقع:

10. Banque d'Algérie, Rapport 2008.
11. FMI (2009), Rapport Algérie.
12. IMF (2005), Annual report.

# فهرس المحتويات

كلمة شكر

الاهداء

I..... فهرس المحتويات

VI..... قائمة الجداول

الأشكال قائمة

VII.....

الصفحة	العناوين
د -	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الأزمات المالية العالمية سلسلة لن تتوقف: دراسة تحليلية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للازمات المالية
03	المطلب الأول: المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية
03	الفرع الأول: تعريف الأزمة
04	الفرع الثاني: خصائص الأزمات المالية
05	الفرع الثالث: مؤشرات الأزمات المالية
06	المطلب الثاني: أسباب ومراحل حدوث الأزمات المالية
06	الفرع الأول: أسباب الأزمات المالية
07	الفرع الثاني: مراحل حدوث الأزمات المالية
07	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية
08	المبحث الثاني: نماذج عن الأزمات المالية
09	المطلب الأول: الأزمات المالية في الاقتصاديات المتقدمة
09	الفرع الأول: أزمة الكساد سنة 1929
11	الفرع الثاني: أزمة الثمانينات

13	المطلب الثاني:أزمات دول أمريكا اللاتينية
14	الفرع الأول:أزمة المكسيك
15	الفرع الثاني:أزمة الأرجنتين
17	المطلب الثالث:أزمة دول جنوب شرق آسيا
19	المبحث الثالث:الأزمة المالية العالمية 2008
19	المطلب الأول:الوضع العالمي قبل الأزمة و نشأتها
27	المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف الاقتصاديات
27	الفرع الأول:أثر الأزمة على الاقتصاد الأمريكي
29	الفرع الثاني:أثر الأزمة على الاقتصاديات المتطورة و الناشئة
31	الفرع الثالث:أثر الأزمة على الاقتصاديات النامية و الأقل نموا
33	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني:الاقتصاد الجزائري تاريخ وتحليل
35	تمهيد
36	المبحث الأول:مراحل تطور الاقتصاد الجزائري
36	المطلب الأول:الاقتصاد الجزائري خلال التنمية المركزية 1967-1979
36	الفرع الأول:اتجاهات المخططات التنموية
39	الفرع الثاني:النتائج الاقتصادية 1967-1979
41	المطلب الثاني:الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989
41	الفرع الأول:المخططات التنموية المتخذة خلال الثمانينات
44	الفرع الثاني:النتائج الاقتصادية 1980-1989
45	الفرع الثالث:الإصلاحات الاقتصادية الأولية خلال الثمانينات
46	المطلب الثالث:مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و التعاون مع المؤسسات المالية الدولية
46	الفرع الأول:مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق
48	الفرع الثاني:الجزائر وصندوق النقد الدولي
55	الفرع الثالث:برامج التعديل الهيكلي من 1995-1998
55	المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة
55	المطلب الأول:برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
55	الفرع الأول:مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي

57	الفرع الثاني: أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي
58	الفرع الثالث: نتائج برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
59	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
59	الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
60	الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
61	الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
62	المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (برنامج الاستثمارات العمومية) 2010-2014
62	الفرع الأول: مضمون برنامج التنمية الخماسي
64	الفرع الثاني: أهداف برنامج التنمية الخماسي
64	الفرع الثالث: نتائج برنامج التنمية الخماسي
65	المبحث الثالث: مظاهر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي
65	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري والعولمة
65	الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية
66	الفرع الثاني: أهداف العولمة الاقتصادية
67	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية
67	الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة تعريفها و مضمونها
68	الفرع الثاني: أهداف الجزائر من الشراكة الأوروبية الجزائرية
69	الفرع الثالث: آثار الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري
71	المطلب الثالث: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة
71	الفرع الأول: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
72	الفرع الثاني: الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من هذا الانضمام
73	الفرع الثالث: الآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
74	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة: تقييم وآفاق
76	تمهيد
77	المبحث الأول: معالم الاقتصاد الجزائري بعد الأزمة

77	المطلب الأول:قنوات انتشار الأزمة المالية
77	الفرع الأول:الانتقال عبر أقسام النظام المالي الواحد
78	الفرع الثاني:الانتقال من دولة إلى دولة أخرى
79	الفرع الثالث:قناة المعاملات التجارية الخارجية وآثار التغذية العكسية
79	المطلب الثاني:سبل انتقال الأزمة في الاقتصاد الجزائري
79	الفرع الأول:الدائرة المالية والبنكية
81	الفرع الثاني:قنوات انتقال التذبذبات
82	المطلب الثالث:الوضعية الاقتصادية في الولاية الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة
83	الفرع الأول:تأخر الإصلاحات وعدم كفاية التعديلات عبر عائدات البترول
84	الفرع الثاني:مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة 2008-2011
87	المبحث الثاني:تقييم للوضع الاقتصادي في السنوات الأخيرة
87	المطلب الأول:تقييم للوضعية المالية لبورصة الجزائر
88	الفرع الأول:الوضعية الحالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر
90	الفرع الثاني:بورصة الجزائر في آخر الترتيب العالمي
91	الفرع الثالث:تعديلات على القانون العام لبورصة الجزائر
92	المطلب الثاني:تقييم لبعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري
92	الفرع الأول:تطور الناتج المحلي الإجمالي
93	الفرع الثاني:معدل التضخم
94	الفرع الثالث:تدهور في الحسابات الخارجية
95	الفرع الرابع:الإيرادات والنفقات
96	المبحث الثالث:التنوع كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي
96	المطلب الأول:قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري
96	الفرع الأول:خصائص الاقتصاد الريعي
97	الفرع الثاني:عائدات قطاع المحروقات و مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام

98	الفرع الثالث: تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014)
100	المطلب الثاني: الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟
101	الفرع الأول: التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأسباب، الأهداف
103	الفرع الثاني: جهود الدولة لدعم برنامج تنويع الاقتصاد الجزائري
105	الفرع الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر
106	المطلب الثالث: العوامل المفسرة لهامشية الصادرات غير النفطية
107	الفرع الأول: على مستوى القطاع الفلاحي
107	الفرع الثاني: على مستوى القطاع الصناعي
108	خلاصة الفصل الثالث
110	الخاتمة العامة
115	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	• موجز للترتيب الائتماني للأوراق المالية	01
39	• المخططات التنموية من (1967-1977) وأهم الأهداف	02
44	• المخططات التنموية من (1980-1989) وأهم الأهداف	03
56	• التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	04
59	• القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي	05
63	• التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 - 2014)	06
85	• مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة من 2008-2011	07
90	• الشركات المدرجة في بورصة الجزائر حاليا	08
98	• صادرات و واردات الجزائر خلال (2005-2014)	09
99	• إجمالي الصادرات من (2005-2014)	10
100	• أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة خلال الفترة (2013-2014)	11

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
20	• إجمالي عجز الموازنة والزيادة في الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية خلال 2001-2009	01
20	• العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال 1980-2010	02

21	• ملكية المنازل و معدل الرهون العقارية للولايات المتحدة الأمريكية خلال 2007-1997	03
24	• طبيعة الأزمة المالية العالمية 2008 .	04
28	• تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض البلدان الاوروبية (%)	05
29	• معدل التضخم للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالسنوات السابقة	06
31	• نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم	07
32	• التضخم في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة من 2006 إلى 2012	08
81	• تقدير الصادرات	09
84	• تسيير الفائض البترولي في الجزائر 2001-2008	10
93	• تطور الناتج المحلي الإجمالي	11
94	• تطور متوسط التضخم السنوي	12
95	• تطور الحسابات الخارجية ( مليار دولار أمريكي)	13
96	• تقييم الإيرادات والنفقات للاقتصاد الجزائري	14
98	• نسبة المداخيل البترولية للمداخيل الكلية	15
99	• إجمالي الصادرات من (2005-2014)	16

## الملخص:

لقد كان للأزمة المالية العالمية، انعكاسات مالية وتجارية ونقدية عديدة على اقتصاديات العالم المختلفة، تفاوتت حدتها تبعاً لمستوى الترابط الموجود بين الاقتصاديات. بالنسبة للجزائر فإن الأزمة كانت لها انعكاسات تجارية، تمثلت في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، ولقد أثبتت هذه الأزمة مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري المرتبط بقطاع المحروقات، وبالتالي يجب التفكير في البحث عن سبل لجعل الاقتصاد الجزائري بعيداً عن ريع البترول فكان في تعزيز التنوع الاقتصادي هو الحل الأمثل ينتظر التطبيق.

## الكلمات المفتاحية

الأزمة المالية العالمية-الاقتصاد الجزائري-البترول-التصدير والاستيراد-التنوع الاقتصادي.

## Summary/ Abstract:

Since the global financial crisis has many financial, commercial and monetary implications on the different economies of the world, its severity is varying depending on the existing level of interdependence between the economies. For Algeria, the crisis had its commercial implications, manifested in the decline of the country revenues of hard currency earned from the export of hydrocarbons. Such crisis, has demonstrated the fragility of the associated hydrocarbons sector of the Algerian economy; therefore, it should be looking for other measures so as to make the Algerian economy distant from the petroleum incomes, such as the promotion of the economic diversification as the perfect solution waiting for the application.

## Key words:

Global financial crisis -Algerian economy – Petroleum - Export and import- Economic diversification.